

الزعماء

الزعماء

الزعماء

أعدّه : هيربرت مولر
ترجمة : شوقي جلال
مراجعة : د. محمد أنيس

التحركات السكانية في تاريخ أوروبا الحديث

التحركات السكانية في تاريخ أوروبا الحديث

إعداد : هيربرت مولر
ترجمه : شوق جلال
مراجعة : د. محمد أنيس

الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر

١٩٧١

www.mngool.com

هذه هي الترجمة العربية لكتاب :

POPULATION MOVEMENTS IN MODERN
EUROPEAN HISTORY

Edited by

Herbert Moller

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٦
معدلات الأجور والأسعار دليل على الضغط السكاني في القرن السادس عشر	
بقلم : أ . هـ . فيليبس براون وشيلا ف . هوبكين .. ٢٠	
السكان والمجتمع في النظام القديم	
بقلم هريبرت مولر	٤٢
المشكلة السكانية .. أثناء الثورة الصناعية	
ت . هـ . مارشال	٨٢
مالتوس ونظرية السكان	
روبرت . ب . فالنس	٩٢
السكان في أيرلندا ١٧٥٠ - ١٨٤٥	
و . ل . بيرن	١٠٤
السكان والزراعة في السويد ١٧٠٠ - ١٨٣٠	
بقلم : جوستاف أوتريستروم	١٠٨

بعض النتائج الاجتماعية والثقافية للموجة السكانية الطاغية
في القرن التاسع عشر

بقلم : بيتر راسوف ١١٦

نشأة المدن ونموها

بقلم : كنجزلى دافيز ١٢٤

الهجرة من أوروبا الى ما وراء البحار في القرنين التاسع عشر
والعشرين

بقلم : فرانك فيستليسويت ١٣٦

السكان والاتجاهات السكانية في فرنسا الحديثة

بقلم : دادلى كيرك ١٦٨

المشكلة السكانية في ألمانيا في عصر التصنيع

بقلم : فولف جانج كولمان ١٨٢

السكان في الاتحاد السوفييتى اليوم

دراسة تحليلية للنتائج الأولية لاحضاء عام ١٩٥٩

بقلم : وارين ايزون ١٩٦

السكان والسياسية في أوروبا

بقلم : أ . ف . ك . أرجانسكى ٢١٠

النمو السكانى فى العالم معضلة دولية

بقلم : هارولد . ف . دورن ٢٢٨

المراجع والملاحظات ٢٤٩

مقدمة

« يتعين على الباحث الذى يريد أن يصوغ فكرة صحيحة عن حالة مجتمع ما فى فترة زمنية معينة أن يهدف أولا الى التثبت من عدد أفراد هذا المجتمع » . هذا هو ما يقوله ماكولى فى الباب الثالث الشهير من كتابه « تاريخ إنجلترا » . ولكن ما يثير الدهشة أنه منذ أن قال ماكولى عبارته هذه لم يتم سوى عدد قليل جدا من الأبحاث فى ميدان الديموجرافية التاريخية . ونحن لا نعثر على كتاب باللغة الانجليزية عن تاريخ السكان فى العالم . كما لا يوجد كتاب يستحق القراءة عن سكان أمريكا . ولم يصدر حتى الآن كتاب يعالج مشكلة السكان فى أوروبا فى العصر الحديث وهى موضوع كتابنا هذا .

ولكن ما هى دلالة الاتجاهات السكانية بالنسبة لتاريخ العام؟ ثمة اجابات متناقضة الى حد ما تجيب على هذا السؤال . فأولئك الذين ينتمون الى العقيدة الماركسية لا يقولون أهمية كبيرة على السكان ، ذلك لأنهم يردون كل ما يحدث فى الحياة الاجتماعيه الى علة أساسية واحدة وهى نظام وملكىة وسائل الانتاج . وثمة آخرون يعتقدون أن التصنيع والمعرفة التكنولوجية يحددان المجتمع بحيث يمكن اغفال أى عامل آخر حتى فى عصرنا هذا وهو عصر « الانفجار السكانى » . ثم هناك ايضا مؤرخو الديبلماسيه ممن

لا ينتمون الى أى من هاتين النظريتين ولكنهم ألفوا العمل على أساس مجموعات من الوثائق الهامة ، سواء منها ما نشر أولم ينشر ويخرجون منها بدراسة تتسم بقصر النظر حول موضوع البحث الذى لا يستند الى مصدر ما . ويمكن القول بوجه عام ان من العسير علينا أن نلم بالعوامل الحقيقية المؤثرة فى التاريخ ، كالعوامل التى تؤثر على حياتنا الاجتماعية الراهنة ، كما هو الحال بالنسبة للاشتقاقات اللفظية . ولكننا نقول كما قال لورد بيكون فى كتابه « تطوير التعليم » . « ان المستكشفين الذين يظنون أن ليس ثمة أرض عندما لا يرون شيئا آخر غير البحر انما هم مستكشفون غير محنكين » .

وثمة نظرية على النقيض من ذلك تماما ترى أن عدد السكان هو المفتاح لفهم التاريخ . فهناك بعض الكتاب من أصحاب العقلية المالتوسية الضيقة يرون أن نمو السكان والحد منه يمثل وحده مشكلة المشاكل الاجتماعية . وثمة مفهوم عن التاريخ يقع فى هذه الحطية التى تفسر كل شيء بعلّة واحدة وهو المفهوم الذى عبر عنه بالحاج والتر بريسكوت ويب فى كتابه « الحد العظيم » . وطبقا لهذا فان الحضارة الغربية فى مسارها ، ابتداء من الاكتشافات الكبرى حتى يومنا هذا ، انما كان يحددها فى كل مرحلة هامة من مراحل سيرها ، عامل ديموجرافى واحد وهو الحدود غير الثابتة بكل ما تحتويه أراضيها الشاسعة من موارد ، ثم الحدود الثابتة مع نهاية القرن التاسع عشر .

ونظرا لأهمية تجنب مثل هذه المواقف المتطرفة فى تفسير الامور بردها الى علة واحدة لا يزال من واجب المؤرخ أن يدرك بأن ثمة مجموعة معينة من الوقائع هى وقائع أساسية أكثر من غيرها . اذ بدون هذا الادراك ستتحوّل دراسة التاريخ وكتابته الى دراسة

غير هادفة للآثار القديمة ، وهي الدراسة التي تعتبر كل شيء ذا أهمية عابرة وليس ثمة شيء له دلالة حقيقية . ان تفسير أى حدث تاريخي معقد أو حركة أو فترة تاريخية ، انما يعتمد على المامنا ببعض العوامل الأساسية . ولا ريب في ان مشكلة السكان هي أحد هذه العوامل الأساسية التي تحدد الطريقة التي يعمل بها كل مجتمع كما تحدد سماته الرئيسية . واذا كانت الديموجرافيا تعنى بدراسة ععدد السكان الذين يعيشون فوق مساحة معينة من الارض بكل ما تحتويه من موارد للثروة فانها تعنى كذلك ببعض العوامل الدينامية مثل نسب المواليد والوفيات والزواج ، وتركيب المجتمع من حيث العمر والجنس ، والهجرات داخل حدود معينة أو عبر هذه الحدود ، وغير ذلك من السمات المميزة للسكان مثل التجمعات السكانية وتوزيع قوة العمل .

ويجب على المؤرخ أن يستخدم البيانات الديموجرافية حسب سياقها التاريخي الاجتماعي . اذ أنها تتقاسم أهميتها الأساسية مع عوامل أخرى مثل البيئة الجغرافية للمجتمع الذي نحن بصددته وتقسيمه الطبقي وثروته المدخرة وحظه من المعرفة وكذلك مهاراته العملية . فضلا عن ذلك فان مشكلة السكان مثلها مثل العوامل الأساسية الأخرى ، ليست قوة مستقلة بذاتها . ويأمل بعض دارسي التاريخ أن نعرض العامل السكاني ، ان كان ذا قيمة ما ، باعتباره عاملا يحدد الحياة الاجتماعية دون أن يكون للحياة الاجتماعية أثر عليه . الا أن المشكلة السكانية ليست قوة محركة لا تتغير بتأثير غيرها . انها ليست قوة مائلة للطاقة الشمسية التي تكون سببا فيما يقع من أحداث على الأرض دون أن يكون لهذه الاحداث أثر عليها . ومن ثم فان مشكلة السكان بعبارة أخرى يمكن اعتبارها معاملا متغيرا مستقلا عن العملية الاجتماعية أو متوقفا عليها . وسواء

أكان الوضع السكاني يحتل مكانه في أول سلسلة العلل أو في آخرها فإن ذلك أمر عرضي يتحدد وفقا للبيانات التي بين أيدينا والمشاكل التاريخية التي نريد تفسيرها . فإذا حدث مثلا أن فقد مجتمع ما نسبة مئوية كبيرة من شبابه بسبب الهجرة أو الحرب فإن سكان هذا المجتمع يتميزون بفائض في عدد النساء وهنا يمكن بحق أن نعزو إلى الموقف الديموجرافي - باعتباره عاملا متغيرا مستقلا - كل ما يطرأ على المجتمع في مجال تركيب قوة العمل وما يحدث من خلل في سوق الزواج ، وكذلك بعض التغيرات السلوكية إلا أن الوضع السكاني يمكن النظر إليه في سياق أحداث أخرى باعتباره عاملا متغيرا تابعا ، وذلك إذا ما كانت معدلات الزواج والمواليد والوفيات خاضعة كلها لتأثير الناتج السنوي للمحصول كما هو ملاحظ كثيرا في المجتمعات الزراعية . ويمكن كذلك أن يكون العامل الديموجرافي جزءا من عملية تغذية عكسية دائرية أو حلزونية مثل ما حدث في أمريكا إبان القرن الثامن عشر عندما أدت الزيادة السريعة للسكان إلى التفاوت في نصيب الأفراد من الغلة الانتاجية الاقتصادية وذلك بسبب وفرة الأيدي العاملة بالإضافة إلى التقدم في مجال التخصص في العمل . وقد شجع هذا التقدم الاقتصادي على حدوث زيادة جديدة في السكان عن طريق الزواج المبكر وارتفاع نسبة المواليد وجذب المهاجرين ، عبيدا وأرقاء ، مما ساعد بدوره على تقدم انتاجية البلاد . ومن ثم فإن الوضع السكاني يعمل غالبا كقوة مساعدة ومنشطة داخل العملية الاجتماعية ، ومن هنا يكون له أثره الذي يزيد من سرعة هذه العملية ، ويكون له قوته الضاغطة على المجتمع لدفعه إلى السير بسرعة في هذا الاتجاه أو ذاك .

ودراسة السكان تزود المؤرخ ببيانات كمية تحتل غالبا وضعا استراتيجيا في مجال التحقق من صدق أو زيف الفروض

التاريخية . ومن ثم فإنها تساعد على تقديم تفسيرات تاريخية أكثر تماسكا حيث يمكن وضعها موضع الاختبار . حقا . ان البيانات أو الاحصاءات السكانية القديمة والتي يمكن ان نخرج منها بمعلومات كمية وفيرة ليست كافية الى حد كبير في أغلب الاحوال ولا يمكن مقارنتها من حيث الدقة ببعض البيانات الحديثة المماثلة لها في طبيعتها . الا ان هذا ليس سببا يدعونا الى الفرع وذلك ، أولا : لأن التقديرات التقريبية تفي بالحاجة في كثير من عمليات العرض التاريخي ، كما وان الدقة الكبيرة في التقدير الرقمي لا تؤثر في النتائج التي نصل اليها تأثيرا يذكر . وقد يكون من دواعي الاطمئنان هنا ، أن نذكر أن الاحصاءات السكانية في الولايات المتحدة ليست احصاءات دقيقة تماما . ففي عام ١٩٥٠ احصى رجال التعداد ١٥٠٦٩٧٣٦١ نسمة واكتشف مكتب الاحصاء عند مراجعة هذا العدد أن حوالي ١٣٠٠٠٠٠ نسمة قد تم احصاؤهم مرتين ، وأن حوالي ٣٤٠٠٠٠٠ لم يدخلوا ضمن الاحصاء على الاطلاق . ولقد كان معدل الخطأ في كل الاحصاءات الأوروبية السابقة على عام ١٨٥٠ يزيد كثيرا على معدل الخطأ في احصاء الولايات المتحدة لعام ١٩٥٠ وهو ١٪ . كما وأن أكثر الأرقام السابقة كانت تقوم على أساس احصاءات متميزة للأفراد أو الأسر . ومن ثم فإن الأرقام القديمة لتعداد السكان تخضع لمعامل خطأ كبير ، فضلا عن أنها تفتقد تماما في أغلب الأحيان أهم البنود النوعية للمعلومات التي يجمعها الآن رجال الاحصاء المحدثين . ومع ذلك فإن البحث المحلي سيساعدنا ، وسوف يساعدنا بكل تأكيد ، على اكتشاف كثير من البيانات الديموجرافية الهامة .

ثانيا : فإن المواد التي نحصل عليها حتى وأن كانت غير وافية فقد تكون لها قوة توكيدية — اذا ما أمكن تعزيز كل ما قد تتضمنه هذه المواد ببيانات مستقلة . ومن ثم ، وعلى هذا النحو فإن عدد السكان في مرحلة تاريخية معينة ، وفي منطقة معينة ،

يمكن أن يصبح جزءا من مجموعة كبيرة ومتنوعة من المعلومات التي
يساندها بعضها بعضا مثل التغيرات التي تطرأ على مساحة المنطقة
المنزوعة وكمية المطر وسجلات الدفن ونقوش المقابر وإحصائيات
الأجور والأسعار والبيانات الخاصة بالتصدير والاستيراد والتقارير
الخاصة بالضرائب وعدد المهاجرين . الخ .

وهنا نجد ميدانا لأفكار تستحق البحث يمكن بواسطتها
توسيع نطاق معرفتنا عن الماضي بدرجة كبيرة .

ثالثا : وهو الأهم ، الاعتقاد بأن الأرقام المطلقة من حيث هي
كذلك ليست أهم ما يعنيننا . إذ أن أى رقم مطلق ليس له معنى فى
ذاته . فإذا عرفنا أن تعداد سكان فرنسا فى زمن معين كان ٢٠
مليون نسمة فإن هذه المعلومات تعتبر غير ذات معنى ما لم نعرف
رقما آخر على الأقل يساعدنا على عقد مقارنة ما . ومن ثم نستطيع
بذلك أن نقارن بين وضع فرنسا فى زمن معين ووضعها فى تاريخ
سابق أو لاحق لهذا الزمن وبذلك نستطيع أن نتفهم تطور هذا
البلد ، أو نستطيع أن نقارن تعداد سكان فرنسا بسكان بلد آخر
وأيا كانت المقارنات التى نقوم بها فإن اهتمامنا لا يتركز على الأرقام
المطلقة من حيث هي كذلك بل على أهميتها النسبية ، ويمكن تقديم
تفسيرات ملائمة على أساس بيانات ناقصة . وكل هذه الاعتبارات
لا تنفى بطبيعة الحال حاجتنا الى الوصول بكل الإحصائيات التاريخية
دون استثناء الى أعلى درجة من الدقة .

الدورات الديموجرافية :

تم ترتيب المختارات التى نعرضها فى هذا الكتاب على أساس
زمنى ، بحيث يمكن إبراز معالم دورات التاريخ الديموجرافى لأوروبا
وتبدأ الدورة الأولى من القرن السادس عشر الى منتصف القرن

السابع عشر ، وعرضنا خصائصها المميزة فى المقال الاول . وبدأت
الدورة الثانية فى العقدين الرابع والخامس ١٦٣٠ - ١٦٥٠
استنادا الى بعض التغيرات الاقليمية . وامتدت حتى أعوام انهيار
النظام القديم رغم حدوث بعض الفوارق الاقليمية من حيث التاريخ
الزمنى

وتبدأ الدورة الثالثة تقريبا من عام ١٧٧٠ الى عام ١٨٣٠ أو
١٨٥٠ . وتعرف تقليديا باسم عصر الثورة الصناعية . وقد عرضنا
هذه الفترة ، وهى فترة محاولة إعادة التنظيم ، فى أربع مقالات ،
تناولنا فيها مشكلة السكان فى إنجلترا أو آراء مالتوس التى سادت
فى هذا العصر ، ومأساة أيرلندا . وحتى نستكمل الصورة تناولنا
كذلك بلدا زراعيا وهو السويد والتى كانت فى ذلك العهد بعيدة من
كل النواحي عن « ورشة العالم » .

وتتناول المقالات الثلاث التالية لتلك المظاهر المختلفة تماما
للموجة السكانية الطاغية فى القرنين التاسع عشر والعشرين .
ويبرز المقال الأول منها بعض التغيرات التى طرأت على المناخ الثقافى
والفكرى . ويبحث الثانى عملية نمو المدن ، ويتعقب الثالث هجرة
الأوروبيين الى البقاع المختلفة من العالم .

وثمة مختارات ثلاثة شملت التطورات التى حدثت داخل
الشعوب الأوروبية فى القرنين التاسع عشر والعشرين . ويعالج كل
منها التطورات الديموجرافية فى ثلاث بلدان كبرى من بلدان القارة
الأوروبية وهى : فرنسا وألمانيا والاتحاد السوفيتى .

وتعالج المقالتان الأخيرتان المظاهر العالمية لمشكلة السكان .
فتعالج أولاها الموقف الديموجرافى فى أوروبا بعد الحرب . أما
المقال الأخير فانه يفسر النمو السكانى على النطاق العالمى ودلالته
بالنسبة للعالم الغربى .

دراسات احصائية :

جدول (١)

تقدير الاعداد السكانية في أوروبا وأمريكا الشمالية والعالم
خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٦٠٠ - ١٩٠٠ مقدرًا بالمليون

التاريخ	١٦٠٠	١٦٥٠	١٧٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠
العالم	٦٠٠	٦٤٠	٧٠٠	٨٠٠	٩٥٠	١٣٠٠	١٦٠٨
أوروبا	١٠٠	١٠٣	١١٤	١٤١	١٨٤	٢٦٦	٣٩٠
البرتغال	١٠٤		٢٠٣	٢٠٨	٢٠٤	٢٠٩	٢٠٤
إسبانيا	٨٠٠		٨٠٠	٩٠٠	١١٠٥	١٥٠٠	١٨٠٦
إيطاليا	١٣٠٣	١١٠٥	١٣٠٤	١٥٠٥	١٨٠١	٢٤٠٣	٣٢٠٥
فرنسا	١٩٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٦	٢٤٠٦	٢٨٠٢	٣٥٠٨	٣٩٠٠
إنجلترا وويلز	٤٠٥		٥٠٨	٦٠٥	٩٠٠	١٧٠٩	٣٢٠٥
سكتلندا	١٠٠		١٠٠	١٠٣	١٠٦	٢٠٩	٤٠٥
إيرلندا			٢٠٧	٣٠١	٥٠٠	٦٠٥	٤٠٥
النرويج			٠٠٧	٠٠٨	٠٠٩	١٠٤	٢٠٢
فنلندا					١٠٠	١٠٦	٢٠٦
السويد	١٠٠		١٠٨	١٠٨	٢٠٣	٣٠٥	٥٠١
الدانيمرك	٠٠٥		٠٠٨	٠٠٨	١٠٠	١٠٥	٢٠٥
هولندا	١٠٢				٢٠٢	٣٠١	٥٠٢
بلجيكا	١٠٤				٣٠٠	٤٠٤	٦٠٧
سويسرا	١٠٠		١٠٢	١٠٢	١٠٧	٢٠٤	٣٠٣
ألمانيا (حسب مساحتها عام ١٨٧١)	١٨٠٠	١٣٠٠	١٦٠٠	١٩٠٠	٢٤٠٥	٣٥٠٤	٥٦٠٤
براندنبرج - بروسيا			١٠٣	٢٠٥	٦٠٢	١٧٠٠	٣٧٠٥
النمسا وملحقاتها	٥٠٥		٧٠٥	٦٠١	٩٠٦	١٢٠٩	١٨٠١
مثل بوهيميا ومورافيا							

التاريخ	١٦٠٠	١٦٥٠	١٣٠٠	١٧٥٠	١٨٠٠	١٨٥٠	١٩٠٠
المجسر			١,٦	٦,٥	١٠,٠	١٣,٣	١٩,٣
ملكة هايسبورج			٩,١	١٢,٦	٢٣,٣	٣١,٤	٤٥,٤
بولندا	٣,٢	٢,٣			(٧,٨)		(٢١,٣)
روسيا الأوروبية			١٧,٠		٣٨,٠	٦١,٠	١٠٣,٣
أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة وكندا)	١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	٦,٠	٢٦,٠	٨١,٠

يبين لنا جدول ١ توزيع السكان في أوروبا لكل نصف قرن، هذا باستثناء دول البلقان وبعض المناطق الصغرى التي لم يكن من المستطاع الحصول الا على النزر اليسير من المعلومات الخاصة بها . لذلك لم نذكر العدد الاجمالي لكل سكان أوروبا بسبب نقص هذه البيانات . وأكثر الأرقام المذكورة هي أرقام تقريبية ؛ أما بالنسبة لأرقام الفترات الأولى فهي أرقام تقديرية الى حد ما .

وتمثل الخطوط الأفقية عدد السكان في كل بلد على حدة . وتبين لنا في بعض الحالات النمو الحقيقي للسكان في كل بلد كما وأنها في حالات أخرى تعكس لنا تغير الحدود وما يقابل ذلك من زيادة أو نقص في تعداد السكان . وتبدو هذه التغيرات في مساحة الأرض واضحة بوجه خاص بالنسبة لبلدان براندنبرج - بروسيا وأراضي النمسا الخاصة بمملكة هابسبورج وبولندا التي فقدت وجودها السياسي المستقل عام ١٧٩٥ والامبراطورية الروسية التي ضمت في النهاية كل أوروبا الشرقية وسيبيريا والجزء الأكبر من آسيا الوسطى .

واستقينا معلوماتنا الواردة في جدول (١) من مصادر كثيرة . وقام بالجانب الأساسي من هذا العمل جوليوس بيلوتش الذي نشر مقالاتين عن تاريخ السكان في أوروبا في مجلة « العلوم الاجتماعية » العدد الثالث (عام ١٩٠٠) . وصدرت بعد ذلك ثلاثة تقييمات هامة للسكان في أوروبا والعالم استفاد منها كل المؤلفين الآخرين بعد ذلك كمصدر للمعلوماتهم مثل هابك في كتابه « سكان العصور

الوسطى والحديثة « المعجم اليدوى للعلوم السياسية الدولية - الجزء
الثانى - (الطبعة الرابعة - ١٩٢٤) ص ٦٧٠ - ٦٨٧ و ٠ م .
كارسوندرز « سكان العالم (١٩٣٦) و ٠ م . ويلكوكس
« النمو السكانى فى العالم منذ ١٦٥٠ » وكتاب « الهجرات العالمية »
لؤلؤه و ٠ م . ويلكوكس المجلد الثانى - ١٩٣١ ص ٣٣ - ٨٤ .
وثمة دراسات أخرى اقليمية لعدد من البلدان وهى سبيلنا الوحيد
للوصول الى صورة أكثر وضوحا . وكشفت هذه الدراسات
فى أكثر الحالات عن أن أعداد السكان قديما كانت أعدادا منخفضة
الى حد كبير . وقد تم تعديل الأرقام الواردة فى جدول (١) على هذا
الأساس .

ويبين لنا جدول ٢ حركة السكان فى القرن العشرين .
ويمكن الاستفادة منه فى هذا المجال بالاضافة الى المقال الذى أسهم
به الأستاذ ا . ف . ك . فى هذا الكتاب تحت عنوان « السكان
والسياسة فى أوروبا » . ولم نذكر العدد الاجمالى لسكان أوروبا
وذلك لأن الأرقام الواردة كلها أرقام دائرية بالاضافة الى حذف كل
الوحدات السياسية الصغيرة التى يقل تعدادها عن ٥٠٠٠٠٠٠ نسمة
واضفنا الى حجم السكان فى كل بلد على حدة معدل النمو السنوى
لكل مائة شخص طبقا للمعلومات التى تيسر لنا الحصول عليها
عن عامى ١٩٦٠ - ١٩٦٢ . وجدير بالذكر أن اثنتين من هذه القيم
هما قيمتان سلبيتان .

واعتمدنا أساسا فى كتابة الجدول ٢ على المصادر التالية :

• الكتاب السنوى الديموجرافى لعام ١٩٦١ الصادر عن الأمم المتحدة
عام ١٩٦١ و « الدليل السكانى » مجلد ٢٩ لعام ١٩٦٣ المجلدات
السابقة • وكتاب « السكان فى أوروبا فى أعوام ما بين الحربين لمؤلفه
دادلى كيرك الصادر عام ١٩٤٦ • وكتاب « الأراضى الفضاء والسكان
فى تاريخ العالم » الذى قام بتصنيفه كل من أ. كيرشتين ، و أ. و.
بوتشولتس ، و • كولمان - المجلد الثانى - ١٩٥٥ •

- جدول ٢ -
تعداد السكان في أوروبا
والولايات المتحدة والعالم مقادرا بالمليون

السنة ٨	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٤٠	١٩٦٠	آخر نسبة متوقعة عن معدل النمو السكاني
العالم (حسب تقدير هيئة الأمم المتحدة أوروبا والاتحاد السوفيتي)	١,٦٠٨	١,٨١١	٢,٢٤٩	٢,٩٩٥	
بريطانيا	٣٧,٠	٤٢,٨	٤٦,٧	٥١,١	٠,٤٧
شمال إيرلندا	٤,٥	١,٢	١,٣	١,٥	%٣٩
جمهورية إيرلندا		٣,١	٢,٩	٢,٨	%٥٨
فرنسا	٣٩,٠	٣٩,٢	٤٢,٠	٤٥,٥	%٩٨
إيطاليا	٣٢,٥	٣٧,٩	٤٣,٨	٤٩,٤	%٦٨
ألمانيا في عهد الرايخ ألمانيا الاتحادية	٥٦,٠	٦١,٨	٦٩,٨	٧٣,٥	
وبرلين الغربية				٥٦,٢	١,٢٣
هولندا	٥,٢	٦,٩	٨,٩	١١,٦	١,٣٥
بلجيكا	٦,٧	٧,٤	٨,٣	٩,١	%٥٨
داتشرك	٢,٥	٣,٣	٣,٨	٤,٦	%٦١
النرويج	٢,٢	٢,٧	٢,٩	٣,٦	%٠٩
السويد	٥,١	٥,٩	٦,٤	٧,٥	%٦٣
فنلندا		٣,٤	٣,٧	٤,٥	%٨٧
النمسا		٦,٤	٦,٧	٧,٠	%١٩

السنة	١٩٠٠	١٩٢٠	١٩٤٠	١٩٦٠	آخر اسيه مئوية عن معدل النمو السنوي السكاني
سويسرا	٣,٣	٣,٩	٤,٢	٥,٤	١,٧٥
اسبانيا	١٨,٦	٢١,٣	٢٥,٩	٣٠,٤	٠,٨٤
البرتغال	٥,٤	٦,٠	٧,٧	٨,٩	٠,٥٥
اليونان	٢,٥	٥,٠	٧,٣	٨,٣	٠,٩٤
جملة امداد الدول غير الشيوعية				٣٠,٧,٤	
ألمانيا الديمقراطية				١٧,٣	٠,٦٢
وشرق برلين					
بولندا		٢٦,٨	٣٤,٨	٣٠,٠	١,٧٣
تشيكوسلوفاكيا		١٣,٦	(١٥,٥)	١٣,٧	٠,٩٨
المجر	١٩,٣	٨,٠	٩,٢	١٠,٠	٠,٣٢
رومانيا	٦,٧	١٥,٦	٢٠,٠	١٨,٤	١,١٢
بلغاريا	٤,٠	٤,٨	٦,٣	٧,٩	٠,٩٢
ألبانيا		٠,٨	١,١	١,٦	٣,١١
يوغوسلافيا		١٢,٠	١٥,٩	١٨,٥	١,٠٩
الاتحاد السوفيتي بما فيه آسيا السوفيتية	(١٣٩,٠)	١٣٦,٩	١٧٣,٨	٢١٤,٤	١,٧٢
إستونيا		١,١	١,١		
لاتفيا		١,٦	١,٩		
لتوانيا		٢,١	٢,٦	٨	
جملة الدول الشيوعية				٣٣١,٨	
الولايات المتحدة	٧٦,٠	١٠٥,٧	١٣١,٧	١٧٩,٣	١,٥٨

معدلات الأهور والأسعار دليل على الضغط السكاني في القرن السادس عشر *

بقلم: د. فيليب براون
شيلا. ف. هوبكينز

كان القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر فترة قلق في تاريخ الحضارة الغربية . وعرفت هذه الفترة بكثرة الأفاقيين والمتشردين والمرتزقة من الجنود ؛ وسادها الشك الذي روج له مذهب انكار التعميد وكذلك حركات اليأس ، والشك في أبسط جوانب العقيدة الدينية . وكان هناك في الحقيقة خوف مشترك بين عامة الناس وهو الخوف الذي كان شكسبير يشارك فيه غالبية أبناء عصره . واتسع نطاق الفوارق التي تمايز بين دخول

* أعيد نشر هذا المقال عن مجلة « ايكونوميكا » السلسلة الجديدة - ص ٢٤ - عدد ٩٦ (نوفمبر ١٩٥٧) ص ٢٨٩ الى ٣٠٦ . وقد حذفت منه بعض الفقرات باذن من المؤلفين وهيئة التحرير المشرفة على مجلة ايكونوميكا .. نسخة طبق الاصل - ١٩٥٧ - بمدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية .

الأفراد • وأسهم هذا في تقويض دعائم التضامن الاجتماعي داخل المدن ، كما أسهم في خلق حالات التوتر السياسي والديني التي تميز بها هذا العصر • ويقدم لنا المقال ، التالي توضيحا كميا للظروف الديموجرافية التي كانت تقوم عليها الحياة الاجتماعية والسياسية في هذه الفترة •



سبق لنا أن عرضنا في عدد سابق (١) تقييما أوضحنا فيه أن ما يساوي ملء سلة من السلع الاستهلاكية والتي كان يشتريها عامل البناء الانجليزي بأجره اليومي بدأ يتناقص تدريجيا ابتداء من عام ١٥١٠ حتى انكمش في عام ١٦٣٠ الى ما يساوي خمس ما كان عليه في القرن الخامس عشر • ونظرا لأن عامل البناء كان يعاني من ذلك ، ويمكن النظر اليه باعتباره ممثلا للأجراء غير الماهرين الى حد كبير ، اذن يحق لنا أن نعتقد بأن هذا التدهور لم يكن قاصرا فقط على مجال البناء بل أصاب بالتالي كل الأجراء الآخرين كذلك • ولقد كان الوضع بمثابة كارثة • وعلى قدر علمنا فان ما حدث ليس له مثيل في كل تاريخ الأجور • ورغم ذلك فان المرء قد يقرأ الكثير عن أحداث القرن السادس عشر دون أن يرد أي ذكر لما حدث • وربما كان السبب في ذلك أنه لم يحدث انفجار ضخم يدفع المؤرخين الى البحث عن سبب لنشأته يكمن في ضائقة اجتماعية كبيرة • ترى هل حدث حقا أي شيء يمثل القسوة التي توحى بها الأرقام ؟ وان كان قد حدث شيء كهذا فما هو السبب ؟

(١) « سبعة قرون من أسعار السلع الاستهلاكية مع مقارنتها بمعادلات أجور عمال البناء » مجلة ايكونوميكا عدد نوفمبر ١٩٥٦ وقد استقيت سلسلة الأجور الواردة فيها من مقالنا « سبعة قرون من أجور البناء » ايكونوميكا - أغسطس ١٩٥٥ •

من المؤكد أن أولئك الذين عملوا قبلنا على دراسة موضوعات مماثلة قد وجدوا نفس الشيء ، وعلى نفس الدرجة تقريبا . فقد قال مالتوس على سبيل المثال - رغم أنه كان يستخدم فقط أسعار الحبوب - في كتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي » (٢) مايلي : « ثمة حقيقة واضحة لا يتطرق اليها الشك كانت سائدة منذ أواخر عهد هنري السابع الى أواخر أيام حكم اليزابيث ٠٠ اذ انخفضت - لدرجة لم يسبق لها مثيل - كميات القمح التي كان يتقاضاها العمال كأجور مقابل عملهم حتى أصبحت في أواخر القرن لا تزيد على ثلث كمية القمح التي كانوا يحصلون عليها أيام هنري السابع » . وكان ثورولد روجر أكثر تأكيداً في حديثه حين قال : « سبق لي (٣) أن بينت أن أولى الحوليات المسجلة قد أشارت الى أن ظروف العامل الانجليزي كانت - خلال ما يقرب من ثلاثة قرون - ظروف رخاء وأمل ، ثم تدهورت بعد ذلك تدهورا شديدا خلال قرن من الزمان ولأسباب مفهومة تماما بحيث أصبح العامل عاجزا للغاية من الناحية العملية » . وبلغت ظروفه هذه أحط درجاتها مع نشوب الحرب العظمى بين الملك والبرلمان . « واستخرج كنوب وجوتس في دراستهما عن المعمار دليلا للأجر اليومي للعامل (٤) واستندا في ذلك على معدل الاجور الذي حددته اكسفورد وكامبريدج ولندن وبريدج » . وقارناه

(٢) ت . د . « مالتوس : « مبادئ الاقتصاد السياسي » الطبعة الثانية

١٨٢٦ - الباب الرابع - ص ٢٤٠ .

(٣) ح . ا . « ثورولد روجر » ستة قرون من العمل والاجر » ١٨٨٤ -

الباب التاسع عشر .

(٤) د . كنوب و ح . ب . « جوتس » المعمار في العصر الوسيط »

١٩٢٣ - ص ٢٠٤ - ٢١٥ وتذييل ١ .

بدليل لأسعار الطعام استخرجاه من دراسات ثورولد روجر بأن جمعوا عددا من المجموعات تتألف من اثنتى عشرة سلعة ابتداء من القمح الى الحمام وبأوزان متساوية . ووجدوا أن كمية الطعام التي كان في استطاعة عامل البناء أن يشتريها بأجره اليومي خلال الفترة الواقعة ما بين ١٥٩٣ - ١٦٣٢ تعادل من ٣٨ الى ٤٠ في المائة من كمية الطعام التي كان يشتريها في الفترة الواقعة بين عامي ١٤٥١ - ١٤٧٥ . وفي تقديرنا الخاص أنها تساوي ٤٠٪ من ثمن شراء سلعة كاملة من السلع . وقام كلابهام بدراسة أولية اكتشف فيها أن الأجر اليومي للعامل الذي يعمل في الأرض قد تضاعف تقريبا خلال القرن السادس عشر بينما ارتفعت أسعار الغذاء الى ما يساوي ستة أمثالها تقريبا : « ويبدو أن هذا شيء يدعو للأس ففقد كان شيئا سيئا للغاية بكل تأكيد » . (٥)

ويمكن لنا أن نضيف إلى ذلك دليلا آخر حيث أن القوة الشرائية للأجر اليومي لعامل البناء في فرنسا والالزاس انخفضت خلال هذه الفترة ذاتها بنفس الدرجة تقريبا .

والأجور والأسعار الفرنسية مأخوذة عن فيكونت داثينيل . وليس من العسير علينا أن نستعيد جداوله المتعلقة بهذا الموضوع (٦) وقد استخرج متوسط الاسعار الذي حصل عليها من هنا ومن هناك من كل أنحاء فرنسا ، وكسب سلعا متباينة للغاية تحت عناوين واسعة ومبتكرة مثل « الأسماك » أو « الملابس » أو « الحبوب » .

(٥) سير جون كلا بهام : « الموجز في تاريخ بريطانيا الاقتصادية »

١٩٤٩ - ص ١٨٦ - ١٨٧ - ٢١١ .

(٦) ف . سيمياند : « أبحاث قديمة وحديثة عن الحركة العامة

للأسعار من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر » - ١٩٣٢ ص ١٢٢ -

١٢٥ .

ومع ذلك فقد استطاع أن يجمع قرابة ٥٦.٠٠٠ تسعيرة على مدى ستة قرون ثم أعطانا متوسط هذه الاسعار موزعا على فترات كل منها ٢٥ عاما . وإذا نظرنا الى هذه المتوسطات حسب هذا التوزيع فاننا نجد شيئا من الاتساق في النتائج التي حصل عليها . وثمة مجموعات أخرى أكثر تلاحما واتصالا مأخوذة كل منها من مقاطعة بذاتها مثل مقاطعة بواتو و دوا و ايل دى فرانس (٧) . وقد عرضت هذه المجموعات لتكشف لنا بعض التباين من حيث التوقيت الزمني لحركات الاسعار ومداهها . ولكنها تتلاقى مع غيرها من حيث أنها تكشف عن انخفاض القوة الشرائية لمعدل الأجور انخفاضا كبيرا خلال القرن السادس عشر . وعندما نجد تشابها كبيرا بين التغيرات التي تشير اليها جداول دافينيل ، رغم أنها غريبة في ذاتها ، والتغيرات التي حدثت في انجلترا والالزاس فاننا نصل الى قاعدة تكون بمثابة شاهد يبرر لنا الاستنتاج التالي : « انه لأمر بعيد الاحتمال أن تصل بنا بيانات خاطئة الى نتائج متماثلة لدرجة مثيرة للغاية . ولكن اذا ما تأكدت صحة هذه البيانات فان من شأنها أن تؤكد لنا النتيجة التي انتهينا اليها . وبوسعنا أن نضيف الى ذلك أن المجموعات الانجليزية بالنسبة للفترة السابقة التي خرجنا بها من المجموعات الانجليزية بالنسبة للفترة السابقة على تاريخ المقارنة المعروضة هنا بوقت قليل أى في عام ١٤٠١ .

واستقينا الأجور والأسعار الخاصة بمنطقة الالزاس من المجلدين اللذين نشرهما أبيه انوويه فى عامى ١٨٧٦ - ١٨٧٨ . وتماثل دراسته عن الالزاس فى جوهرها دراسة ثورولد روجر عن جنوب

(٧) ح . ا . . ليف « الاسعار والرأسمالية الصناعية فى فرنسا وانجلترا » ١٥٤٠ - ١٦٤٠ مجلة التاريخ الاقتصادى - ٧ - ١٩٣٧ - واعيد طبعها ضمن « مقالات فى التاريخ الاقتصادى » ١٩٥٤ التى اشرف على اصداها م . كاروس وبلسوى .

انجلترا التي استخرجها آنذاك من الحسابات الموجودة بأرشييف كولمار وبال خاصة حسابات الأديرة والمستشفيات وسجلات المجالس البلدية والتقارير الخاصة بحالة الأسواق . ونشر كل ما حصل عليه تفصيلا مع بعض التعليقات التي تقسم بالحذر والحرص ، ولكن تسجيلاته عن أسعار القرن الخامس عشر ناقصة وقليلة فيما عدا أسعار الحبوب ، كما وأن تسجيلاته عن الأجور لا تتعدى عام ١٦١٠ .

ومعدلات الأجور التي استخدمناها هنا هي أجور ثلاثة أنماط من الحرفيين في فرنسا هم البنائون والتجارون وعمال النقش والطوب والبياض - وعمال البناء والنجارة فقط من الالزاس . والأجور التي أشرنا إليها في كلتي المنطقتين هي الأجور اليومية دون حساب لمصاريف الأكل .

ولكي نتتبع حركة أسعار السلع الاستهلاكية فقد راعينا بدقة وبقدر المستطاع تشابه العناصر التي تتكون منها الوحدة المركبة التي استخدمناها في إنجلترا ، ماعدا الوحدة التي تتعلق بالمشروبات حيث كانت تعنى في إنجلترا في أكثر الأحوال (الملت) بينما كانت تمثل في فرنسا والالزاس النبيذ فقط . لذلك فقد حولنا عشر نقاط من $22\frac{1}{4}$ نقطة من وزنها الى المواد النشوية . وفضلا عن ذلك فلم يكن بين أيدينا بالنسبة لمنطقة الالزاس قوائم كافية عن الأسماك أو الجبن أو النسيج . وكان عدد العناصر التي تتكون منها هذه المجموعات أقل بوجه عام من عددها في إنجلترا . ولم تكن كل هذه العناصر التي تتكون منها هذه المجموعات من السلع التي يتيسر الحصول عليها في كل وقت على مدى القرون الثلاثة .

ولكن الأجر اليومي لعامل البناء في كل هذه البلدان الثلاثة كان مع نهاية القرن السادس عشر لا يساوى الا أقل من نصف ما كان يشتريه العامل بهذه القيمة في النصف الثاني من القرن الخامس عشر . وكان هذا الهبوط في القيمة الشرائية في فرنسا

والألزاس أكبر منه في إنجلترا . وتتفق مجموعات الأسعار في إنجلترا والألزاس في بيانها لهذا التدهور الحاد فيما بين عامي ١٥٠٩ و ١٥١٣ . أما المجموعات الانجليزية والفرنسية ، وهي المجموعات الوحيدة التي تيسر لنا الحصول عليها لما بعد عام ١٦٠٥ ، فانها تتفق معا في الإشارة الى توقف الأسعار عن التدهور حتى عام ١٦٠٠ ثم ظهور بعض الانتعاش فيما بعد عام ١٦٣٠ .

وها هنا نجد بعض الأسباب القوية التي تبرر لنا الاعتقاد بأن وضع عامل البناء في المناطق الثلاث قد ساء لدرجة محزنة . ولكن هل ساء وضعه حقا بنفس القدر الذي توحى به تقديراتنا ؟ ان المناقشة السالفة أعطتنا بعض الأسباب التي تدعونا الى الاعتقاد بأننا بالغنا في ذلك . اذ أن بعض المنتجات مثل الخبز والبيرة لم ترتفع أسعارها بنفس القدر الذي ارتفعت به أسعار الحبوب والملت : مع أنه من المفروض أن ثمن الرغيف مثلا لا يغطي فقط تكاليف الحبوب بل يغطي كذلك أجور طحونه ونقله وخبزه . ولكن نظرا لأن أسعار هذه العمليات كلها لم ترتفع بنفس القدر الذي ارتفعت به أسعار الحبوب فان سعر الرغيف لم يرتفع بالتالي بنفس القدر . وهذه نقطة هامة . فلو أن الأثمان التي كان يدفعها العامل الأجير عند شرائه بالتجزئة تساوى ثلثي تكاليف الجملة للطعام والمواد الأساسية والثلث الآخر للأجور فان الدليل الانجليزي لأسعار التجزئة الذي يتخذ من عامي ١٤٥١ - ١٤٧٥ سنة أساس نبدا من ١٠٠ سيرتفع الى ٣٨٠ فقط مع نهاية القرن السادس عشر بدلا من ٤٧٥ كما هو مبين في دليلنا . ومن ثم فان سلة السلع ستصل الى مايربو على ٥٠٪ من حجمها الأصلي بدلا من ٤٠٪ . ولقد شهد القرن السادس عشر تقدما هاما في طرق التصنيع . وكل هذه الأمور توضح لنا السبب في أن كمية النقود والتي تعادل مصاريف الأكل اليومي لعامل البناء والتي تم ادراجها ضمن الحسابات الانجليزية ارتفعت من ٢ شلن عام ١٤٩٥ الى ما لايزيد عن ٥ شلن في عامي

١٥٩١ - ١٦١٠ ، بينما كان يجب أن ترتفع لتصل الى $\frac{9}{4}$ شلنا اذا كان لابد لها وأن تسائر ارتفاع الأسعار حسب ما هو وارد في دليل الأسعار الذى قدمناه نحن . ومن الممكن كذلك أن نجد الدخل السنوى الهندى فى انجلترا وقد زاد كثيرا عن المعدل اليومى الذى ذكرناه . وذلك لأن العمال تكاثفوا من أجل خفض ساعات العمل وكمية العمل المحددة يوميا ، ومن ثم أمكنهم الحصول على مزيد من الأجر الإضافى . وثمة سبب آخر وهو خفض عدد أيام الأجازات حسب ما قرره نظام الإصلاح - ويقدر كنوب وجونس أن كل هذه الاجراءات قد زادت من عدد أيام العمل فى السنة بما يساوى الخمس .

لذلك فان ما يعادل الأجر السنوى للأجير من سلع التجزئة انخفض كما هو وارد فى دليلنا عما يعادل الأجر اليومى للأجير من المواد الغذائية والمؤن بسعر الجملة . ورغم ذلك فان هبوط الأسعار يظل كبيرا جدا ولا يزال يطرح علينا مشكلة البحث عن السبب فى عدم حدوث أى اضطراب . وربما يرجع السبب جزئيا الى أن هذا الهبوط انما كان هبوطا من مستوى مرتفع للمعيشة فانه رغم ضخامته فقد ظل الأجير قادرا على أن يقيم أوده . وقد أشار مالتوس (٩) الى ذلك بقوله : « ان الأجور التى يشق علينا فهمها قبل غيرها هى أجور القمح المرتفعة فى القرن الخامس عشر قبل أجور القمح المنخفضة فى القرن السادس عشر » . ولكن تبقى بعد ذلك أهم نقطة يجب أن نوليها اهتمامنا وهى أن كثيرا من الأجراء كانوا يمتلكون أرضا وكانوا يزرعون جزءا كبيرا لطعامهم الخاص . ولولا ارتفاع قيمة الأيجار لما وقعوا فى حالة الفاقة المتزايدة . وكان هناك تدرج يبدأ من المالك الصغير الذى يكتفى ذاتيا وقد يؤدى أحيانا بعض الأعمال الموسمية

(٩) المبادئ - الطبعة الثانية ٤ ص ٢٤٢ .

ليزيد من دخله ، الى العامل الذي يعتمد أساسا على أجره ولكنه يزرع قطعة أرض الى جانب ذلك وينتهي بالعامل المعدم . ومن ثم فإن هذا الأخير هو الذى أحس بوطأة العاصفة وحده .

ولقد كانت عاصفة حقا . وليس ثمة شك على ما يبدو فى أننا كنا نواجه حالة فقر متزايدة . إذ أن مستوى المعيشة فى قطاع معين من السكان العاملين فى منطقة تمتد من الراين الى التيمس ، كان يتدهور باطراد على مدى قرن من الزمان أو يزيد . ويندر أن نجد مثيلا لذلك فى أى زمن آخر . ولكن لماذا حدث هذا فى تلك الفترة بالذات ؟

- ٢ -

وجد ثورولد روجرس « أسبابه المعقولة تماما » فى أسلوب الطبقة الحاكمة الذى كان يعتمد استغلال العامل وقهره . ولكن هل لنا أن نتصور وجود مثل هذه السياسة فى كل من المناطق الثلاث ، وأنها أدت الى نفس النتيجة خلال هذه الفترة ذاتها ؟

ولكن مالتوس وجد أن السبب يرجع الى عامل آخر ظهر فى عدد من المناطق فى وقت واحد . وقال فى هذا الصدد (١٠) : كانت الأجور فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر ، والنسبة كانت تقدر عينا بالقمح ، أجورا غير عادية ومن ثم لم يكن من المستطاع أن تكون أجورا ثابتة ودائمة . ولا يتضح لنا ذلك فقط عن طريق مقارنتها بالعهود السابقة أو اللاحقة على هذه الفترة ، وإنما أيضا عندما نضع فى اعتبارنا كميتها العملية . فالإيراد الذى يعادل فى قيمته نصف بوشل من القمح يوميا كان يمكن لصاحبه أن

(١٠) المبادئ - الطبعة الثانية - ص ٢٤٢ .

ينزوج في سن مبكرة وأن يعول أسرة كبيرة . وهذه الكمية تعادل نفس دخل العامل في الولايات المتحدة . . وإذا وضعنا في الاعتبار ارتفاع أجور القمح في تلك الفترة ارتفاعا غير مألوف ، وأنها إذا انخفضت فلا بد وأن تنخفض تدريجيا اذن فلا بد وأن العامل المؤثر كان له تأثيره القوي والمستمر طوال فترة طويلة خلال هذا القرن . وارتفعت الأصوات التي تضحج بالشكوى من التخلخل السكاني في نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر بينما أصبحت الوفرة الزائدة عن الحاجة من السكان من الأمور المعترف بها في نهاية القرن السادس عشر . والحقيقة أن هذا التغير في حالة السكان وليس اكتشاف المناجم الأمريكية ، هو الذي هيأ الظروف لخفض أجور العمل التي يتقاضاها العمال عينيا على هيئة قمح ، انخفاضاً ملحوظاً .

ونحن نعرف على الأقل أنه كان من الممكن في تلك الفترة أن تطرأ زيادة على السكان . وسبق أن أشير وبتحفظ كبير الى أن تعداد سكان إنجلترا وويلز كان يتراوح ما بين $\frac{2}{4}$ و ٣ مليون نسمة حوالى عام ١٥٠٠ كما يشار بنوع من التأكيد الى أن هذا التعداد قد وصل في عام ١٧٠٠ (١١) الى ٨ مليون نسمة . ومعنى هذا أن تعداد السكان ازداد بما يقرب من الضعف خلال قرنين من الزمان .

وليس لزاماً علينا أن نسلم بتقدير مالتوس للسبب المباشر لنمو السكان في القرن السادس عشر . والحقيقة أن السجلات

الموجودة بين أيدينا عن تعداد السكان في النرويج والسويد في القرن الثامن عشر تتفق مع السجلات الخاصة بإنجلترا وويلز من حيث الإشارة الى أنه « في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة المواليد فقد انخفضت نسبة الوفيات » (١٢) وهذه الحقيقة تدعم الاكتشافات الخاصة بكل بلد على حدة ، كما توحى لنا بوجود سبب مشترك . اذ ربما يكون انخفاض نسبة العدوى بالجراثيم أو الفيروس تفسيراً محتملاً يفسر لنا انخفاض نسبة الوفيات التي تحدث في نفس الوقت تقريباً في عديد من البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . وهذا من شأنه أن يوعز إلينا برأى عن القرن السادس عشر . فلو كان الإيراد المرتفع هو الذي أدى حقيقة الى زيادة السكان عن طريق الزواج المبكر ، اذن يلزم علينا أن نفسر لماذا ظلت تلك الأجور كما هي تقريباً طوال تسعين عاماً ، أى من عام ١٤٢٠ الى عام ١٥١٠ (١٣) على وجه التقريب ، دون أن يكون لآثرها على السكان أى رد فعل عليها . والامكانية البديلة هي انخفاض نسبة الوفيات وأن السبب في انخفاضها عامل آخر غير عامل الدخل .

ولو افترضنا حدوث زيادة كبيرة في السكان في إنجلترا في أوائل القرن السادس عشر فاننا نستطيع أن نرى كيف يمكن أن تترتب عليها تلك النتائج التي نراها الآن حقيقة واقعة . فلقد زاد ناتج الطعام والصوف في بعض المقاطعات بفضل استخدام طرق

(١٢) أ . م . كارسوندورف : « سكان العالم » ص ٦٢

(١٣) فيليبس براون وهوبكينز : سبعة قرون عن أسعار السلع الاستهلاكية

مع مقارنتها بمعدلات الأجور ، مجلة ايكونوميكا - نوفمبر ١٩٥٦ .

مختلفة ؛ ولكن لم يكن لنا أن نتوقع أبدا أن تحقق الزراعة أى توسع سواء أكان توسعا أفقيا أم زيادة فى كثافة الانتاج بحيث ترفع من قوة العمل أو تزيد من ناتجه بما يتناسب مع زيادة تعداد السكان . ومن ثم كان لابد للفائض من قوة العمل أن يتجه الى حيث يجد مجالا له فى ميدان العمالة الصناعية . وبذلك يرتفع ناتج الانتاج الصناعى ويوجد الفائض من قوة العمل نصيبه من هذا الانتاج ليستبدل به الطعام الذى يتيسر له الحصول عليه . الا أن هذا الطعام لم تزد كمياته بنسبة كبيرة . اذ كان ثمة حالة من الضغط وبالتالي فإن الأعمال التى كان عليها أن تتحمل العبء هى تلك التى كان يتنافس عليها هذا الفائض الذى يعانى الفاقة من حين لآخر . تلك كانت نظرة كلا بهام . وقال فى ذلك (١٤) : « نشأت المشكلة الرئيسية من زيادة تعداد السكان فى المجتمع الريفى الذى لم تزد فيه الحيازات الزراعية المتناثرة . ومن ثم فإن كثيرا من الأفواه الوليدة اتجهت الى العاصمة أو المدن أو تعلقت بأى عمل تجارى فى الأقاليم . وتشرد البعض فى الطرقات أو عرف طريقه الى الجريمة . وحاول كل من يستطيع من أفراد الأسرة أن يقوم بأى عمل جانبي يتيسر له الحصول عليه ليضيف به الى دخل الأسرة شيئا ما . . . مثل العمل فى صناعة الغزل أو صناعة المسامير أو أى عمل آخر ميسور له . وعمل الباقون مقابل أى أجر يحصلون عليه . . . »

ولو كان الضغط السكانى هو السبب الذى يكمن وراء انخفاض القوة الشرائية لمعدل الأجور اذن فإن ما حدث عقب نهاية هذا القرن من توقف القوة الشرائية عن الانخفاض لا بد وأن يعنى الضغط السكانى قد خفت حدته وئمة دلائل تشير الى حدوث مثل هذا . وأشار الى ذلك د . س . كولمان حين قال : « لقد طلع علينا القرن السابع عشر أثر مجاعة ١٥٩٦ - ١٥٩٧ . ومن ثم أتى معه بالطاعون

(١٤) نفس المرجع . ص ٢١١

الذى تفشى من جديد وبصورة قاسية فضلا عن مزيد من نقص المحاصيل والحرب وسوء الظروف المناخية وغير ذلك من العوامل التى ساعدت على زيادة نسبة الوفيات وانخفاض معدل النمو السكانى انخفاضاً واضحاً (١٥) . وربما كان قد تغير أيضاً الجانب الآخر من الميزان وسارت عملية التوسع الزراعى فى نفس الاتجاه سواء من حيث عدد الأيدى العاملة التى يمكن استيعابها أو من حيث معدل انتاج الفرد أو كليهما معا .

وتفسيرنا هذا لعملية تدهور القوة الشرائية أو ثباتها يوحى ضمناً بوقوع تغيرات بالنسبة لشروط التجارة بين الزراعة والصناعة : اذ نتوقع مع زيادة الضغط السكانى أن تتحرك هذه الشروط لغير صالح الصناعة ، وعندما يتوقف هذا الضغط فانتنا نتوقع أن تتوقف هذه الحركة أيضاً . ويمكن لنا أن نضيف دليلاً يؤكد به أن هذا هو ما حدث بالفعل وبشكل واضح تماماً فى كل من المناطق الثلاث خلال نفس الفترة التى تدهورت فيها القوة الشرائية لمعدل الأجور، اذ سارت الأسعار فى حركة متميزة تماماً عن عملية الارتفاع العامة التى حدثت أثناء هذه الفترة عن طريق زيادة الوارد من الفضة ونقص كمية الفضة التى تحتوى عليها العملة . وقد تتبعنا هذه الحركة على النحو التالى : أخذنا دليل أسعار المكونات الغذائية للوحدة السلعية المحدودة وذلك بالنسبة لكل أقليم على حدة ثم قسمناها الى دليل لأسعار الوقود والاضاءة والنسيج (باستثناء الألبان) وهى العناصر التى تتكون منها الوحدة السلعية بالإضافة الى بعض مواد البناء والمعادن مثل الآجر والجير والحديد والرصاص فى الألبان ؛ والخشب والبغدادلى والقرميد المسطح والآجر مع الرصاص والقصدير فى جنوب انجلترا ؛ وفى فرنسا لم ندرج مواد

(١٥) د . س . كولان : « العمل فى الاقتصاد الانجليزى خلال القرن السابع عشر » . مجلة التاريخ الاقتصادى ٨ ، ٣ ، أبريل ١٩٥٦ .

البناء ضمن هذه السلعة واكتفينا بالحديد والنحاس والرصاص .
ويشير نقص ناتج القسمة في كل من البلدان الثلاثة الى مدى ارتفاع
أسعار المواد الغذائية أكثر من ارتفاع أسعار العينة التي ضربنا بها
المثل في منتجاتنا الصناعية . ويدل في نفس الوقت على أن القوة
الشرائية لمعدل أجر عامل البناء قد بدأت في الانخفاض . ويستمر
الوضع على هذا النحو حتى نرى أن كمية الأطعمة في المناطق الثلاث
التي تساوى وحدة من المنتجات الصناعية ويمكن استبدالها بها
ستصبح أقل من نصف ما كانت عليه عام ١٥١٠ . ثم يثبت معدل
الهبوط عند نهاية القرن وهو نفس الوقت تقريبا الذي تتوقف فيه
القوة الشرائية لمعدل الأجور عن الانخفاض . ويشير كل من الدليلين
سواء في إنجلترا أو في فرنسا الى ارتفاع واضح بعد عام ١٦٤٠ .
ومن الواضح أن انكماش كمية الطعام التي كان يحصل عليها الأجير
وهي ما تساوى ملء سلة انما يرجع من ناحية على الأقل الى التغير
الذي طرأ على شروط التجارة بين الورشة والمزرعة .

جدول (رقم ٢)

الألتراس وجنوب إنجلترا وفرنسا . دليل تكل من :

١ - سعر الوحدة المركبة للمواد الغذائية .

٢ - سعر عينة من المنتجات الصناعية .

٣ - كمية الأطعمة التي يمكن استبدالها بوحدة من المنتجات الصناعية الواردة في العينة المذكورة . أي ٢ ÷ ١ في القرن ١٧٠١٦٠١٥ .

$$١٠٠ = ١٤٧٥ - ١٤٥١$$

	فرنسا			إنجلترا			الألتراس			السنة
	(٣)	(٢)	(١)	(٢)	(٢)	(١)	(٣)	(٢)	(١)	
				٩٣	١٠٧	١١٥	—	—	—	١٤١٠-١٤٠١
١٤٢٥-١٤٠١	٧٩	١١٠	١٤٠	٩٦	١٠٧	١١١	١١١	١١٠	٩٩	١٤٢٠-١٤١١
				١٠١	١٠٨	١٠٧	٩٧	١٠٧	١١٠	١٤٣٠-١٤٢١
١٤٥٠-١٤٢٦	٧٥	١١٧	١٥٦	٩٠	١٠٦	١١٨	٨٩	١١٣	١٢٧	١٤٤٠-١٤٣١
				١٠٦	١٠١	٩٥	٥٩	١١٧	١١٨	١٤٥٠-١٤٤١
				١٠١	٩٩	٩٨	٩١	١٠٣	١١٣	١٤٦٠-١٤٥١
١٤٧٥-١٤٥١	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٩٨	١٠٣	١٠٥	١٠٠	٩٨	٩٨	١٤٧٠-١٤٦١
				١٠٨	١٠٠	٩٣	١٠٤	٩٩	٩٥	١٤٨٠-١٤٧١
١٥٠٠-١٤٧٦	٩٥	١٢٥	١٣٢	٨٥	١٠٣	١٢١	٧٩	١٠٠	١٢٧	١٤٩٠-١٤٨١
				٩٧	٩٧	١٠٠	٧٧	٩٢	١٢٠	١٥٠٠-١٤٩١
				٩٢	٩٨	١٠٦	٨٢	٨٩	١٠٨	١٥١٠-١٥٠١
١٥٢٥-١٥٠١	٩٠	١٥١	١٦٨	٨٨	١٠٢	١١٦	٦٩	٩٢	١٣٤	١٥٢٠-١٥١١
				٦٩	١١٠	١٥٩	٦٧	٩٤	١٤١	١٥٣٠-١٥٢١
١٥٥٠-١٥٢٦	٧٠	١٩٤	٢٧٦	٦٨	١١٠	١٦١	٦٤	١٠١	١٥٧	١٥٤٠-١٥٣١
				٥٩	١٢٧	٢١٧	٦١	١١٥	١٨٨	١٥٥٠-١٥٤١

السنة	الألتراس			الاجلتراس			أ فرانس		
	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)	(١)	(٢)	(٣)
١٥٦٠-١٥٥١	٢٢١	١٤٠	٦٣	٣١٥	١٨٦	٥٩	٤٤٩	٢٤٥	٥٥
١٥٧٠-١٥٦١	٢٨٠	١٥٦	٥٦	٣٩٨	٢١٨	٧٣			
١٥٨٠-١٥٧١	٣٧٦	١٨٣	٤٩	٣٤١	٢٢٣	٦٥			
١٥٩٠-١٥٨١	٤٥٣	٢٠٤	٤٥	٣٨٩	٢٣٠	٥٩	٨٥٣	٣٨٥	٤٥
١٦٠٠-١٥٩١	٥٠٧	٢٣١	٤٦	٥٣٠	٢٢٨	٤٥			
١٦١٠-١٦٠١	٤٩٤	٢٧١	٥٥	٥٢٧	٢٥٦	٤٩			
١٦٢٠-١٦١١	٥٤٠	٣١٦	٥٩	٥٨٣	٢٧٤	٤٧	٧٢٩	٣٣٥	٤٦
١٦٣٠-١٦٢١	١٠٥٧	٤٣٥	٤٠	٥٨٥	٢٦٤	٤٥			
١٦٤٠-١٦٣١	١١٦٩	٣٤٨	٣٠	٦٨٧	٢٨١	٤١	١٠٩١	٤٦٦	٤٣
١٦٥٠-١٦٤١	٦٦٨	٤١١	٦٢	٧٢٣	٣٠٦	٤٢			
١٦٦٠-١٦٥١	٤٤٨	٣٧٦	٨٤	٦٨٧	٣٢٧	٤٨			
١٦٧٠-١٦٦١	٤٥٣	٣٥٣	٧٨	٧٠٢	٣٤٣	٤٩	٩٨٠	٥٦٩	٥٨
١٦٨٠-١٦٧١	٦١٦	٣٧٦	٦١	٦٧٥	٣٥١	٥٢			
١٦٩٠-١٦٨١	٥٨٨	٤٥٦	٧٨	٦٣١	٣١٠	٤٩	١٠٦٧	٥١٩	٤٩
١٧٠٠-١٦٩١	٨٨٩	٥٤٢	٦١	٧٣٧	٣٣١	٤٥			

ويشبهه تغير شروط التجارة التغير الذى طرأ على سلة الطعام ليس فقط من حيث الاتجاه والتوقيت بل كذلك من حيث الحجم . ويمكن لنا أن نخرج بالنتيجة التالية : ان أسعارنا للمنتجات الصناعية لم تسلك طريقا مخالفا لطريق معدل الاجور . وهذا هو ما حدث بأنفعل فى كل بلد من البلدان الثلاثة على الأقل فى هذا الاتجاه بحيث أنها رغم ارتفاعها عن معدل الاجور الا أنها لم ترتفع مثل ارتفاع أسعار الطعام . وهذا هو ما كان عليه الوضع عام ١٦٠١ - ١٦٢٠ مع اعتبار فترة الاساس ١٤٥١ - ١٤٧٥ = ١٠٠٪

دليل	الألزاس	جنوب إنجلترا	فرنسا
أسعار مواد الغذاء	٥١٧	٥٥٥	٧٢٩
أسعار بعض المنتجات الزراعية	٢٩٤	٢٦٥	٣٣٥
معدل أجور عمال البناء	١٥٠	٢٠٠	٢٦٨

ويجب علينا ونحن نتأمل العلاقة بين السطرين الاخيرين أن نضع فى اعتبارنا أن جانبا من تكاليف المنتجات الزراعية، باعتبارها موادا خاما ، دخل ضمن أسعار الوقود والاضاءة والنسيج . ونستنتج من ذلك أن انكماش سلة الاجير انما كان يرجع أساسا الى تغير شروط التجارة بين الورشة والمزرعة . اذ ربما كان الاجير يأتى بغية الحصول على نصيب أقل من انتاجه الصناعى ؛ الا أن ما فقدته بهذه الطريقة انما هو جزء ضئيل اذا ما قارناه بما يمكن أن يفقده لو أنه أتى ليستبدل انتاجه بمواد غذائية .

ويترتب على ذلك أن كينز قد ضل طريقه حينما كان يناقش في رسالته (١٦) الارتفاع العام في الأسعار ورأى أنه كان حافزا للنمو الصناعي بأن وسع من حدود الربح الناتج عن فروق البيع والشراء . وكما أشار نيف (١٧) عام ١٩٣٧ فإن الأرقام التي استند إليها كينز تشير الى حدوث انكماش في المواد الغذائية الخاصة بسلة الأجراء الصناعيين أكثر مما تشير الى حدوث أي توسع في الحد الفاصل بين أجره وسعر انتاجه .

ومن ثم فإن النظرية القائلة بأن الضغط السكاني كان يمثل جذر انخفاض القوة الشرائية لمعدل الأجور تجد ما يدعمها في حركة شروط التجارة بين المزرعة والورشة في كل من المناطق الثلاث التي ذكرناها هنا . وجدير بالذكر أن الورشة والمزرعة لم يكونا آنذاك متميزتين بنفس القدر كما هما الآن ، ولكن ما نشاهده هو أن النمو السكاني هو الذي يدعم هذا التمايز أكثر فأكثر . وإذا كننا نعني بالأجير الشخص الذي يعتبر دخله العيني من أي أرض يشغلها دخلا ثانويا بحيث تتوقف معيشتة على أجره أساسا ؛ إذن فأننا نؤمن بما يشار اليه عادة وهو أن ما يقرب من ثلث سكان انجلترا في النصف الاول من القرن السادس عشر كانوا أجراء . لقد كانوا كما يقول كلابهام (١٨) في طريقهم ليصبحوا فئة اجتماعية لها خطرهما مقدرا لها أن تشكل فيما بعد ، وقبل نهاية القرن التالي ، غالبية المجتمع . ان وجود أكثرية من الأجراء المعدمين - بنسبة أربعة تقريبا من بين كل خمسة من سكان بريطانيا في عهد الملكة فيكتوريا - انما كان

(١٦) ح . م . كينز : رسالة عن النقود . ١٩٣٠ مجلة ٢ . فصل ٣

(١٧) نفس المرجع .

(١٨) نفس المرجع ص ٢١٢ - ٢١٣ .

النتيجة المترتبة على الضغط السكاني . ان العمل بالاجر ليس هو
المصير الذى يبحث عنه الناس لذاته ، لذلك فليس لنا أن نتوقع أن
يعمل الكثيرون من سكان إنجلترا وويلز كعمال أجراء وقتما كان
مجموع كل سكانهما لا يتعدى ثلاثة ملايين فقط ، تماما مثل ما هو
حادث الآن بالنسبة لأمم مستعمرة حديثة أو مجتمع من مجتمعات
ما وراء الحدود التى نشأت فى الأعوام الأخيرة . ولكن مع تزايد عدد
السكان ، يتزايد باطراد عدد من يفشلون فى حيازة قطعة أرض أو
مأوى ، ومن ثم أصبح لزاما عليهم أن يبحثوا عن مكان لهم . ومع
نمو الصناعة وجدت خاماتها البشرية من بين هذه الطبقة العريضة
من الأجراء ذات الثقل الاجتماعى من حيث وفرة عددها وهى الطبقة
التي تعتبر من الخصائص المميزة لعصر الصناعة . ولكن عصر
الصناعة لم يخلق هذه الطبقة بل هيأ لها أعمالا لتشغلها .

عنيانا فى دراستنا هذه بحالة الفقر التى أصابت الاجير .
والجانب الآخر من العملة هو ثراء أولئك الذين كانوا يبيعون غلة
المزرعة أو كانوا يؤجرون مزارعهم ويرفعون قيمتها الإيجارية حسب
هوامهم . ان تكاليف العمل (إذا كان عامل البناء هو الممثل لذلك)
وتكاليف بعض المنتجات الصناعية الرائدة كانت تصل الى نصف
أسعار المواد الغذائية . ولا شك أن هذا التغير الشامل العميق لابد
وأنه أدى الى تحول فى الدخول الحقيقية لأولئك الذين كان فى
استطاعتهم الحصول على نصيب من الاجور الحقيقية المرتفعة مقابل
العمل فى الزراعة .



(يمكن للمقارئ اذا شاء الاستزادة بحجج أخرى عن الضغط
السكاني فى إنجلترا أن يرجع الى : ي . س . برينر «تضخم الاسعار

في انجلترا في أوائل القرن السادس عشر « • مجلة التاريخ
الاقتصادى - الفصل الرابع عشر (١٩٦١-١٩٦٢) ص ٢٢٥ - ٢٣٩
ويمكن الرجوع الى برنتس سيتزلنج فى كتابه «السوقه عندشكسبير»
١٩٤٩ الذى يتحدث فيه عن خشية عديد من الكتاب المعاصرين من
تنظيم الجماهير ضد السلطة المدنية والملكية الخاصة • وفى نفس
الوقت أثرى منتجوا المواد الغذائية بهدف بيعها فى السوق • وخلال
هذه الفترة لم يقتصر الثراء على الاغنياء وحدهم بل امتد الرخاء الى
أبناء الطبقة المتوسطة من الفلاحين • وكان هناك نشاط واسع فى
ميدان البناء داخل الريف على أيدي كبار المزارعين وملاك الاراضى
والاعيان أكثر مما كان عليه الوضع منذ القرن الثالث عشر • وكانت
الأكواخ أكبر حجما من الأكواخ القديمة وتميزت بأنها أكثر
راحة من حيث تأثيثها كما أوضح ذلك و.ج. • هو سكينز فى كتابه:
« تجديد الريف الانجليزى فيما بين عامى ١٥٧٠ - ١٦٤٠ » مجلة
الماضى والحاضر عدد ٤ - نوفمبر ١٩٥٤ - ص ٤٤ - ٥٩ • ويمكن
الرجوع الى أنجريد هامرستروم بخصوص تخلف الاجور عن الاسعار
فى السويد فى : « ثورة الاسعار فى القرن السادس عشر » مجلة
التاريخ الاقتصادى عدد ٥٠ - (١٩٥٧) ص ١١٨ - ١٥٤ •

وأصبح قطع الطرق والاضطرابات المدنية داء متوطنا فى كل
من كاتالونيا وجنوب فرنسا وعمت كل أرجاء إيطاليا وزادت بوجه
خاص فى جنوبها وكذلك فى الامبراطورية العثمانية • وفى كتاب
«البحر الابيض المتوسط وعالمه فى عصر فيليب الثانى» ١٩٤٩ يشير
مؤلفه فيرناند بروديل الى البؤس الذى انتشر على نطاق واسع بين

السكان الذين زاد تعدادهم عن الحد في النصف الثاني من القرن السادس عشر . وكانت المدن الإيطالية تعاني المزيد من المشاكل بالنسبة لتزويدها بالغذاء . وفي عام ١٥٨٩ روج بوتيرو لافكاره المتشائمة عن التضخم السكاني والتي سبق فيها مالتوس من نواح كثيرة .

وثمة سجلات عن أجور عمال الحديد في بافاريا تسمح لنا بتصنيف مجموعات كاملة من الاجور خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٥٥٤ - ١٦٦٠ . وتبين لنا هذه السجلات أن الدخل الحقيقي لفترة عمل كاملة قد انخفض الى نصف قيمته الاصلية وبلغ أدنى مستوى له في أعوام ١٦٠٥ - ١٦٣٠ . ثم بدأت الاجور الحقيقية ترتفع بعد ذلك حتى وصلت عام ١٦٦٠ الى النقطة التي كانت قد بدأت تنخفض عندها منذ قرن سابق . (انظر فرانز ميشيل ريس) تطور أسعار المواد التموينية والاجور والدخل الحقيقي من ١٥٥٤ الى ١٦٦٠ . الكتاب السنوي شمولر ٨٢ (١٩٦٢) ٥٩ - ٦٥ .

وفي جنوب غرب ألمانيا ، وربما في ألمانيا الوسطى ولكن لدرجة أقل ، كانت هناك أعداد غفيرة من الشحاذين والمتشردين والعاطلين . وكان هؤلاء يمثلون مشكلة ضاغطة على المدن . وزاد عدد السكان في ألمانيا الوسطى في القرن السادس عشر بنسبة ٦٠٪ - وكانت الزيادة حوالى ٣٥٪ في النصف الأول و ٢٥٪ فقط من النصف الثاني ؛ وهو أمر يثير الاهتمام ؛ وذلك حسب التقديرات الغامضة التي عرضها فرينز كورنر في كتابه : « الزيادة السكانية والضغط السكاني في وسط أوروبا حتى بداية العصر الحديث » فورشنجن وفورتشرايت ص ٣٣ (١٩٥٩) عدد - ١١ - ص ٣٢٥ - ٣٣١ . ولقد كانت هذه الزيادة مخيفة وكان ما يقرب من ٨٠٪ من

السكان يعتمدون على الزراعة • وسرعان ما بدأت الملكيات الزراعية في الريف تتفتت وأدى ذلك الى نشوء مزارع أصغر حجما يوما بعد آخر طبقا لما كان يقتضيه قانون الملكية • ونظرا لان القانون السائد كان يمنح الابن الأكبر حق امتلاك جميع الميراث وحده فان الفئات من السكان كان يجد نفسه مضطرا الى احدى اثنتين إما أن يعمل تابعا لملاك الأرض أو أن ينزح بعيدا عنها •

وفي القرن السادس عشر شهدت بلدان أوروبا زيادة كبيرة في السكان • ولكن لم يؤد ذلك الى نتيجة واحدة متماثلة في كل مكان • ففي هولندا سرعان ما عادت الاجور الحقيقية الى ما كانت عليه بعد أن اتسع مجال الاقتصاد الهولندي وازدهر •

(هذه الملاحظة بقلم الناشر)

السكان والمجتمع في النظام القديم^(١)

بقلم : هريبرت مولر

تغير المناخ الخلقي والاجتماعي لأوروبا تغيرا حاسما مع انحسار الحروب الدينية والاهلية . وتميزت الاعوام الاولى لمنتصف القرن السابع عشر حتى عشية الثورة الفرنسية بأنها فترة استقرار اجتماعي لحكومات قوية ومطلقة . وسادت فيها الأخلاقيات المهدبة بين الطبقات الراقية كما كانت فترة تفوير لعقول المثقفين . وأصبح التسامح الديني والسلام والاتجاهات الانسانية هي القيم المسلم بها على نطاق واسع . ويتناول المقال التالي الوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي كان يركز عليها الى حد كبير نظام الدولة القديم وثقافته المستنيرة ، ويرجع الى الوضع الديموجرافي المعاصر .

- ٩ -

فوجيء الاداريون العسكريون في العقد الاخير من حرب الثلاثين بموقف أفسد عليهم كل استعداداتهم للمعركة . اذ وجدوا أنفسهم

(١) نسخة طبق الاصل - ١٩٦٤ - بقلم هريبرت مولر .

عاجزين ازاء النقص فى القوى البشرية . فقد كان من المستطاع ،
حتى عام ١٦٤٠ تقريبا استئجار الجنود المرتزقة أو طردهم حسب
مقتضيات الامور ، وابتداء من القرن الخامس عشر الى أوائل القرن
السابع عشر كان هناك احتياطي كبير من فائض القوى البشرية فى
كثير من بلدان أوروبا وبخاصة ألمانيا والمناطق المحيطة ببلدان
الاراضى الواطئة وسويسرا وبوهيميا . وكان يوجد دائما كثير من
المغامرين ممن كانوا على استعداد للاتفاق عن طيب خاطر على العمل
مع ضباط التعبئة دون اعتبار لولاء دينى أو سياسى . ويعتبر كل
من فالنشتين (١٥٨٣ - ١٦٣٤) وبرنار أوف ساكس فيمار (١٦٠٤ -
١٦٣٩) آخر قائدين من قواد فرق المرتزقة . اذ أنه بعد وفاتهما لم يعد
ثمة جدوى من الطريقة القديمة فى استئجار جنود لآجال قصيرة ثم
اللقاء بهم الى عرض الطريق عندما لا تكون ثمة حاجة اليهم .

وتتضح لنا خطورة الموقف الجديد للقوى البشرية من خلال
استخدام الدول جميعها دون استثناء لأساليب جديدة فى الحرب
وهى الاساليب التى ظلت سائدة طيلة قرن ونصف من الزمان حتى
عشية الثورة الفرنسية وحروب نابليون . اذ تغيرت الاستراتيجية
واستبدلت بمناورات فابية ، فبدأ القادة الآن يحرصون على الاحتفاظ
بجنودهم بدلا من التفريط فى القوى البشرية . ومن ثم فإن الفترة
الواقعة ما بين عامي ١٦٤٠ و ١٧٨٩ تعرف بسيادة استراتيجية
النفس الطويل بهدف استنفاد قدرة العدو على المقاومة تدريجيا وذلك
عن طريق المناوشات البسيطة والكر والفر والتهديد بشن معركة
ثم التوقف عن ذلك أو الاحتفاظ بمواقع متميزة مع الاستعانة
بتحصينات قوية واستفاد كل رجال الاستراتيجية ابتداء من
مونتيكوتشيل الى مارلبورو وفردريك الثانى فى بروسيا من أسلوب
الحرب الدفاعية تحت ظروف متباينة .

وثمة عدد قليل من البلدان ، خاصة بروسيا والروسيا ، اعتادت أن تسحب جزءا من الفلاحين الأرقاء للعمل في الخدمة العسكرية . ولكن حتى في بروسيا نفسها فإن فردريك الثاني كان يأمل أن يشكل نصف جيشه الكبير على الأقل من جنود مرتزقة غير بروسين أو من الفارين من الجيوش الأخرى أو الأجانب المخطوفين والمجرمين والحرفيين المتجولين وأسرى الحرب . ولقد كانت كل جيوش أوروبا تضم أعدادا غفيرة من الجنود الذين كانوا يؤدون خدمة عسكرية اجبارية . وكان جانب من قوات الاسطول في إنجلترا تتولى تجهيزه عصابات التجنيد المرخص لها باختطاف المجندين ، أو قطاع الطرق الذين يقومون بهذا العمل دون ترخيص لهم بذلك ، فكانوا يحتانون على الناس أو يهددونهم الى غير ذلك من أساليب أخرى غير مشروعة لاختطاف الشباب من لندن أو المدن الساحلية . لهذا كان الفرار من الجيش عادة مألوفة رغم العقوبات القاسية التي كانت توقع على الفارين .

ويحسن بنا أن نفهم هذه الحقائق المعروفة من التاريخ العسكري على ضوء علاقتها بسوق العمل المعاصر . فالنقص في الجنود شاهد على ارتفاع مستوى الدخل لدرجة كبيرة كما وأنه دليل على حالة الاشباع بين العمال المهرة أو نصف المهرة والشبان من عمال الزراعة وهم الفئة التي يجند من بينها غالبية الجنود . وقد قال جوستي وهو اقتصادي روسي وكاتب له دراسات عن الشئون العامة ورحالة كتب عدة تقارير عن بافاريا : « كان في وسع العامل الذي يحصل على أقل نسبة من الاجر اليومي أن يحيا حياة أفضل من حياتهم . بل ان أفقر صبي من الفلاحين يرى في استدعائه للجيش النظامي بمقاطعته عقوبة كبيرة » .

وكانت القوات البرية في إنجلترا ، قبل الحرب الأهلية وبعدها قليلة العدد . وكانت كلما احتاجت البلاد الى أعداد اضافية

من الجنود تبرز أمامها أزمة القوى البشرية مثلما حدث في عامي ١٧٠٣ - ١٧٠٤ عندما بدأت السلطات تستحث المتطوعين أو الكونستبلات بمغريات خاصة للقبض على « أبناء السبيل » وارسالهم الى الجيش . ويشير ديمو الى هذا بملاحظته التالية :

« ان الفقر هو الذى يجعل من الرجال جنودا ويزج بالجموع الى صفوف الجيش . واذا كانت ثمة صعوبات تواجه انخراط الانجليز ضمن صفوف الجيش فذلك لانهم يعيشون في رخاء وبحبوحة من العيش ؛ وكل من يستطيع أن يحصل على عشرين شلنًا أسبوعيا نظير عمل سهل ودائم لا بد وأن يكون ثملا أو مجنونا اذا ما انخرط في سلك الجندية لكي يتلقى ضربات على رأسه مقابل ثلاثة شلنات وستة بنسات في الاسبوع . ولكن اذا لم يكن ثمة عمل على الاطلاق . فان آلافا من الشبان الشجعان سوف يندفعون الى بايك وموسكيت ويؤثرون الموت رجالا في مواجهة العدو على أن يقيموا داخل بيوتهم يعانون الفاقة ويهلكون مع الفقر والأسى (١) .

وكانت أكثر الحكومات ثراء تضمن لنفسها الحصول على الجنود من الدويلات الفقيرة ، وذلك لكي تبقى هي على سكانها المنتجين . فكانت انجلترا طوال القرن الثامن عشر تستأجر فرق الجنود الالمانية كما كانت فرنسا ، ابتداء من مطلع القرن السابع عشر حتى الثورة ، تشكل فرقا مسلحة من الجنود المرتزقة السويسريين الى أن أصبحت هذه القوات تشكل سدس القوات المسلحة الملكية . وفي بروسيا ، أيام حكم فريدريك وليم الاول ، كان ثلث القوات المسلحة وافدين من الخارج . وفي ظل حكم خلفه بلغ تعداد الاجانب في بعض السنين أكثر من نصف تعداد الجيش . ولا شك أن

(١) دانييل دينو : « صدقات عن غير محبة » ١٧٠٤ .

السبب القهري الذي حال دون تجنيد المواطنين من أهل البلد ضمن القوات المسلحة هو الحاجة الى عمال في الزراعة والصناعة . اذ كانت الحكومات تدرك بعمق المخاطر التي قد تلحق بقسوة المواطنين على دفع الضرائب اذا ما امتصت القوات المسلحة جانبا كبيرا من القوة البشرية . واجازت الحكومة البروسية للموظفين العسكريين الارتباط بأي نوع من المهن والتفرغ لها جزئيا ؛ وسارت على نظام الاجازات الذي يسمح بالتفرغ الكامل للالتحاق مؤقتا بعمل ما . وسنت النمسا وبعض الدول الأخرى نظما مماثلة (٣) .

وشهدت كل الدول التي كان لديها قوات مسلحة برية أو بحرية منافسة صريحة بين العسكريين والمدنيين للحصول على القوى البشرية . ففي عام ١٧٤١ اتهم سير روبرت والبول صراحة التجار الانجليز فيما وراء البحار بأنهم يعرقلون مد الاسطول بما يحتاج اليه من رجال في وقت تعيش فيه البلاد في حالة طوارئ . وقال في البرلمان انهم «يغررون بالبحارة ليعقدوا معهم عقودا شخصية ثم يخفونهم داخل حجرات في أعالي المنازل يستأجرونها لهذا الغرض حتى تتم اجراءات الشحن أو يزول الخطر ، وبذلك يضمنون المحافظة على أعمالهم الخاصة على حساب المصلحة العامة ، ويعرقلون عمليات الاعداد للحرب التي ألحوا هم وحدهم عليها ولاأحد سواهم» . وعندما استدعى للجيش عامل في مصنع تبييض الصوف في زنيبروكين في الامارة الجرمانية عجز مدير المصنع عن تدبير بديل له ، « وتلفت لهذا السبب أقمشة كثيرة وواجهت المصانع صعوبات في طريق

(٣) فورتيسكو : « تاريخ الجيش البريطاني » ٢ ، ١ - ٥٤ ، ٥٦٢ - ٥٦٣ . كيرت هنز : « المشكلة العمالية في براندنبرج بروسيا منذ بدا الرأسمالية » ١٩٢٧ - ص ١٧١ - ١٨٠ - كارل بريبرام : « تاريخ السياسة التجارية في النمسا من ١٧٤٠ الى ١٨٦٠ - مجلد (١٩٠٧) ص ١٥٨ .

تسليم البضائع (٤) وكانت الشكاوى المرة تهم كل أنحاء أوروبا بسبب نشاط (جاويشية) التجنيد وعصاباته والخسائر الناجمة عن نقص الايدي العاملة في الاقاليم والمدن . ولكن ينبغي علينا مع ذلك أن ننظر الى العجز في القوى البشرية باعتباره جانبا واحدا من الموقف الديموجرافي العام الذي سنبدأ في عرضه اجمالا .

- ٢ -

كان معدل النمو السكاني في أوروبا خلال القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر بطيئا نسبيا . وحدث هذا التخلف الديموجرافي في عصر الاستكشافات الجغرافية حيث تم احتلال مساحات شاسعة من الاراضي الجديدة ، والاستيلاء على مصادر جديدة للمواد الخام ، واتسع مجال التجارة والتسهيلات الائتمانية ونمت المعرفة العلمية نموا سريعا وتقدمت المهارات التكنيكية فضلا عن التطور الزراعي الذي كان يسير بخطى ثابتة وان كانت بطيئة . وعرف هذا العصر حكومات أكثر فاعلية ومجتمعا ينمو فيه باطراد قطاع من السكان له تطلعاته المتزايدة وطموحه وخوافه . وأشار أكثر المشاهدين في هذا العصر الى أن الزيادة الكبيرة في السكان كانت أمرا مرغوبا فيه بشدة خلال هذه الفترة أو على الأقل في الفترة الواقعة بين عامي ١٦٥٠ و ١٧٧٠ (هذا باستثناء إيطاليا التي كانت تعاني من الركود الاقتصادي) . وكان لدى كثير من المؤلفين

(٤) بازيل وبليامز : « سيادة الاحرار » ١٧٤٠ - ١٧٦٠ (١٩٣٩) .
ص ٢١١ - ألفريد رويتر : « المعاملات التجارية في دوقية بفالنس تسناى بريكين (١٩٣١) ص ٢٩ . وواجه جوتيه مشكلة مماثلة بالنسبة لمشروع التعدين في ساكس نيمار . انظر مقاله عن تقدم التعدين في النشرة الاعلامية الرابعة . وكذلك هنتس في نفس المرجع ص ٣٥ - ١٧١ .

الأفراد . وأسهم هذا في تقويض دعائم التضامن الاجتماعي داخل المدن ، كما أسهم في خلق حالات التوتر السياسي والديني التي تميز بها هذا العصر . ويقدم لنا المقال التالي توضيحا كليا للظروف الديموجرافية التي كانت تقوم عليها الحياة الاجتماعية والسياسية في هذه الفترة .



سبق لنا أن عرضنا في عدد سابق (١) تقييما أوضحنا فيه أن ما يساوي ملء سلة من السلع الاستهلاكية والتي كان يشتريها عامل البناء الانجليزي بأجره اليومي بدأ يتناقص تدريجيا ابتداء من عام ١٥١٠ حتى انكمش في عام ١٦٣٠ الى ما يساوي خمس ما كان عليه في القرن الخامس عشر . ونظرا لأن عامل البناء كان يعاني من ذلك ، ويمكن النظر اليه باعتباره ممثلا للأجراء غير الماهرين الى حد كبير ، اذن يحق لنا أن نعتقد بأن هذا التدهور لم يكن قاصرا فقط على مجال البناء بل أصاب بالتالي كل الأجراء الآخرين كذلك . ولقد كان الوضع بمثابة كارثة . وعلى قدر علمنا فان ما حدث ليس له مثيل في كل تاريخ الأجور . ورغم ذلك فان المرء قد يقرأ الكثير عن أحداث القرن السادس عشر دون أن يرد أي ذكر لما حدث . وربما كان السبب في ذلك أنه لم يحدث انفجار ضخم يدفع المؤرخين الى البحث عن سبب لنشأته يكمن في ضائقة اجتماعية كبيرة . ترى هل حدث حقا أي شيء يمثل القسوة التي توحى بها الأرقام ؟ وان كان قد حدث شيء كهذا فما هو السبب ؟

(١) « سبعة قرون من أسعار السلع الاستهلاكية مع مقارنتها بمعدلات أجور عمال البناء » مجلة ايكونوميكا عدد نوفمبر ١٩٥٦ وقد استقيت سلسلة الأجور الواردة فيها من مقالنا « سبعة قرون من أجور البناء » ايكونوميكا - أغسطس ١٩٥٥ .

وذلك في بحثه الذي ذكر فيه انه على الرغم من ضآلة عدد قتلى الحرب
نسبياً الا أن حالات الفرار وضياع الملكية والجوع انهكت الناس
بحيث تمكنت الاوبئة من أن تفتك بهم . وكان سكان الاقاليم يفرون
الى المدن هرباً من الجندية ، وتفشت الاوبئة في الاماكن المزدحمة
وتسببت في ارتفاع نسبة وفيات الاطفال ارتفاعاً كبيراً . ولكن
وظاة الحرب على الاقاليم المختلفة لم تكن بنسبة واحدة . فثمة مدن
مثل هامبورج ونوبيك لم تتأثر بالحرب على الاطلاق وسجلت زيادة
في تعداد السكان . ومناطق أخرى مثل سويسرا وغيرها من مناطق
جبال الألب تكاد الحرب لم تمسها تقريبا وكانت ملاذاً للعديد من
اللاجئين . بينما بعض المناطق مثل ميكلينبورج وبوميرانيا وهيس
والامارة الجرمانية وفورتمبرج كانت الخسائر فيها تتراوح ما بين
٥٠ و ٧٠٪ بل كانت أعلى من ذلك في مناطق أخرى . وقدر فرائز
الخسارة الاجمالية للسكان في ألمانيا نتيجة الحرب والآثار التي
ترتبت عليها بما يساوي ٤٠٪ . ويبدو أن فورتمبرج هي المنطقة
الكبيرة الوحيدة التي يوجد لها سجلات احصائية تقريبية عن
خسائرها من السكان بسبب وفيات الحرب والهجرة ثم ما تلا ذلك
من تعويض لهذه الخسارة . اذ كان هناك :

في ١٦٢٠ - ٤٥٠٠٠٠ نسمة

في ١٦٣٩ - ١٠٠٠٠٠ نسمة

في ١٦٤٥ - ١٢١٠٠٠ نسمة

في ١٦٥٢ - ١٦٦٠٠٠ نسمة

في ١٦٧٩ - ٢٦٤٠٠٠ نسمة

في ١٧٣٣ - ٤٢٨٠٠٠ نسمة

في ١٧٥٠ - ٤٦٧٠٠٠ نسمة

وتعرض شرق فرنسا لما يشبه الكارثة التي أبادت جانبا كبيرا
من سكان هذه المنطقة بسبب توالى الحروب والدمار وفرار السكان
وتدهور الانتاج والمرضى (٦) .

ومع ذلك فإن الوبئة وحدها دون الحروب هي التي كبحت
جماع كثافة السكان في مناطق كثيرة من أوروبا . وقدم لنا عديد
من المؤرخين كان يعمل كل منهم على أنفراد ، الدليل على أن الظروف
المناخية في القرن السابع عشر وأوائل الثامن عشر كانت أقل ملاءمة
لصحة الانسان عنها في الفترات السابقة أو اللاحقة لذلك . ففيما
بين عامي ١٦٢٠ - ١٧٢٠ كانت الوبئة الفتاكة عاملا جوهريا في
تحديد ديموجرافية جنوب أوروبا بما في ذلك قطاع كبير من فرنسا
وبلدان اسكنديناو وبلطيق . وكانت أسوأ أعوام مرت بأسبانيا
هي أعوام ١٦٢٩ - ١٦٣١ وكذلك الأعوام من ١٦٣٠ الى ١٦٥٧ في
إيطاليا . وأصاب هذه الوبئة أيضا كلا من إنجلترا وشمال
ألمانيا (٧) .

(٦) جينتر فرانس « الحرب الثلاثينية والشعب الألماني » ١٩٤٣ .
١ - كريستمان : « ازالة القرى واعادة بنائها خلال القرن السابع عشر » مع
مع ٢٠٠٠ قائمة للسكان (١٩٦٠) .
جاستون روبنيل : « المدينة والقرية في القرن السابع عشر » (١٩٢٢)
ص ٣ - ١٠٣ .

(٧) ت . س . اشتون : « تاريخ إنجلترا الاقتصادي في القرن الثامن
عشر » (١٩٥٥) ص ٤ - ٥ . ح . أوتير ستروم « التبدلات المناخية والمشاكل
المناخية في مطلع التاريخ الحديث » . مجلة التاريخ الاقتصادي في اسكندنافيا .
العدد الثالث (١٩٥٥) ص ٣ - ٤٦ . ح . نادال و أ جيرولت : « سكان
كتالونيا من ١٥٥٣ الى ١٧١٧ » (١٩٦٠) . ك . ف . هيليز « منظمة جديدة
الى الثورة الحيوية » مجلة العلوم السياسية والاقتصادية الكندية - ٢٣
(١٩٥١) .

واذا عرفنا أن حجم الاسرة كان صغيرا فاننا ندرك مدى خطورة هذه الخسائر في الارواح . اذ أن الضغط السكانى خلق عرفا اجتماعيا مسلما به على نطاق واسع بين الفقراء من الناس فكان كل خدم المنازل والصبية وعمال اليومية وأطفال الفلاحين الحرفيين ممن يولدون بعد الابن البكر كانوا جميعا اما يعزفون عن الزواج أو يتزوجون فى سن متأخرة . والزواج المتأخر يعنى تكوين أسر صغيرة الحجم . وارتفاع نسبة وفيات الاطفال فى القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر كان عاملا هاما فى تخلف النمو السكانى . وعلاوة على صغر حجم الاسرة والظروف المناخية غير الملائمة وكوارث الحروب كانت الهجرة عاملا آخر أثر الى حد كبير فى التخلخل النسبى للسكان خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر . بل يمكن اعتبار الهجرة وحدها عاملا كافيا بالنسبة لبعض البلدان خاصة البرتغال وأسبانيا وروسيا وبولندا . ومع ذلك فقد تأثرت كل بلدان أوروبا بالهجرة الى حد ما .

وأدى «التوسع الاوروبى» غربا أو الى ما وراء البحار الى سكنى مواطنين جدد لقارتين شاسعتين . فكان هناك تيار مستمر من السكان يتدفق من البرتغال وأسبانيا ثم أخيرا من انجلترا وبنسبة أقل من فرنسا وهولندا وألمانيا الغربية ويصب فى العالم الجديد وجهات أخرى فيما وراء البحار مثل سواحل أفريقيا وجنوب شرق آسيا . وهذه الهجرات معروفة أمرها تماما بحيث أنها لا تحتاج منا الى أى تفصيل . وفى نفس الوقت شرع السلاف فى شرق أوروبا فى دخول مناطق الاستبس وسيبيريا وقد كانت من الناحية العملية مناطق خالية من السكان .

وبدأ هذان التياران المتباينان للهجرة فى الاراضى المتاخمة
«للعالم المسيحى» القديم يفيضان الى الخارج أحدهما عبر البحار من
شبه جزيرة ايبيريا والثانى يبدأ من شرق أوروبا ويتحرك شرقا
وجنوبا . وكانت الشخصيات المحورية فى المرحلة الاولى هى هنرى
الملاح (+ ١٤٦٠ وايفان الثالث (١٤٦٢ - ١٥٠٥) ، وهو الدوق
الأعظم الذى حرر موسكو من سيطرة التتار . وفى القرن السادس
عشر - والنصف الثانى منه بوجه خاص - أصبحت الهجرة الى خارج
البلاد بمثابة حركات جماهيرية فى شبه جزيرة ايبيريا وشرق
أوروبا . وكان تعداد سكان البرتغال فى نهاية هذا القرن يقدر
بحوالى مليون نسمة أو ما يزيد على ذلك قليلا أى أن تعداد سكانها
آنذاك يعادل سكان بناما اليوم أو ليبيا ومن ثم فإن فقدان بعض
آلاف قليلة فقط من السكان بسبب الهجرة لا بد وأن يؤثر على البلد
الأم . وقيل ان البرازيل البرتغالية كان يسكنها حتى عام ١٥٨٥
حوالى ٢٥٠٠٠ مستوطن من البيض . واستمرت الهجرة بعد ذلك
طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر . أما بالنسبة لاولئك الذين
نزحوا من أجل الحياة فى جنوب شرق أفريقيا والهند ومنطقة آזור
والمستعمرات الافريقية الاخرى على الساحل ربما كان عددهم لايزيد
كثيرا عن عشرة آلاف نسمة . ولكنهم نزحوا عادة وهم شبان فى
مستهل حياتهم الاقتصادية الجديدة وأصبحت الهجرة فى اسبانيا فى
عهد فيليب الثانى بمثابة بالوعة تستنزف السكان . وفضلا عن
الاعباء الادارية والعسكرية الثقيلة فى أوروبا كان هناك التوسع
الشاسع للعالم الجديد والذى كان يستهوى المستوطنين الاسبان منذ
بداية القرن السادس عشر . ومع عام ١٥٧٤ كان عدد أرباب الأسر
فى أمريكا الاسبانية يقدر بحوالى ١٦٠٠٠٠ نسمة .

وحتى منتصف القرن السادس عشر كان قد استوطن الفلبين،
التي تم الاستيلاء عليها عام ١٥٤٢ ، مايربو على ١٠٠٠٠ من السكان

الاسباب (٨) . وفي الشرق لم يبدأ الروس فى التوسع الا بعد بضع عشرات من السنين من تاريخ توسع اسبانيا والبرتغال . وكان عام ١٥٦٢ هو العام الحاسم عندما دحر ايفان الرابع اماراة التتار فى كازان وبذلك فتح اراضى التربة السوداء فى وسط الفولجا أمام الاستعمار الروسى . وبعد أربع سنوات فقط تم دحر اماراة استراخان وضممت الى الاراضى الروسية عام ١٥٦٦ . وفى أقصى الشمال عجز سكان القرم وموردافيا ممن يتكلمون اللغة الفنلندية دون مساعدة التتار ، عن مقاومة الروس انذين توغلوا داخل بلادهم . وفى عام ١٥٨١ أى قبل أن يبدأ سير والتر راليج بسنوات قليلة محاولاته المشثومة لتأسيس مستعمرة انجليزية فوق اراضى جزيرة روانوك - فى تلك السنة عبر يير ماك وأتباعه من القوزاق جبال الاورال وبذلك خطا الخطوة الاولى فى طريق احتلال سيبيريا واستيطانها . ثم بدأت عملية التقدم الثالثة وهى أشقها وأكثرها اضطرابا ولكنها كانت فى نهاية الأمر أجداها وأفضلها جزاء ، وهى العملية التى توغل فيها الروس والبولنديون داخل أوكرانيا . وفى عام ١٦٨٩ عندما جلس بطرس الاكبر على العرش ، كانت مساحة الاراضى الروسية تعادل احدى عشرة أو اثنتى عشرة أمثالها فى بداية القرن السادس عشر ؛ وأصبحت المناطق القديمة التى كان يستوطنها الروس تعاني من النقص الشديد فى السكان (٩) .

(٨) ا . مارتينو ول . ماى : « لوحة من التوسع الاوروبى عبر العالم ابتداء من نهاية القرن الثانى عشر الى نهاية القرن التاسع عشر » . (١٩٣٥) ص ٦٥ .

(٩) بوردس نولد : « تكوين الامبراطورية الروسية » . (مجلدان - ١٩٥٣) ا . كوليشر « الحروب والهجرات : التاريخ العام للحركات السكانية فى العالم » . (١٩٣٢) ص ٩٨ - ١٢٣ . ف . ا . كلوتشفسكى : « تاريخ روسيا » (مجلد ٣ - من ١٩١١ - ١٩٣١) .

ونتيجة لهذا التوسع الواضح في مساحات جديدة من الأراضي فيما وراء الحدود القديمة « للعالم المسيحي » التقليدي ، نشأت كما هو واضح ، فراغات ديموجرافية في المناطق المتاخمة ، وأصبح لها تأثيرها كمناطق جذب للسكان المجاورين لها . ومن ثم أدت الى حدوث عدد لا حصر له من الهجرات الصغيرة في اتجاه المناطق غير المأهولة أو التي يسكنها عدد قليل جدا من السكان . وفي أواخر القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر وعندما أصبح شمال غرب روسيا منطقة قليلة السكان ، بدأت السويد تتوسع عبر البلطيق في استونيا وليفونيا . وسرعان ما شيدت امبراطورية تضم منطقة البلطيق رغم أنها لم تكن آنذاك تتعدى مليوناً من السكان . وفي هذه الفترة تقريباً هاجر ما يقرب من ٢٥ الى ٢٣ ألفاً من الكارليين من السويد وفنلندا الى الأراضي الروسية . وبدأت بولندا تتوسع شرقاً أثناء عصر الاضطرابات . ونزح كثير من الروسين الى جهة الشرق تاركين المناطق التي احتلها البولنديون . وقد هاجر القطاع الرئيسى من الفلاحين البولنديين الى غرب أوكرانيا .

وبينما كانت عملية الانتشار على نطاق واسع وبقوتها الجاذبة تتم في الاطراف الشرقية والغربية لأوروبا كانت المناطق التي تحتل قلب العالم الغربى - إنجلترا وفرنسا وهولندا وبوجه خاص ألمانيا وسويسرا وإيطاليا - لا تزال تعاني وبدرجات متفاوتة من الضغط السكاني . وكانت الصراعات الداخلية المعروفة « بالحروب الدينية » والاضطهادات الدينية لها تأثيرها الطارد والمدمر على الأوضاع السكانية . ففي حرب الثلاثين فرت جماعات كبيرة من اللاجئين ، بل ومجتمعات بأكملها أحياناً ، الى سويسرا وبولندا اللتين كانتا تعيشان في سلام آنذاك . بيد أن بولندا كانت بحاجة ماسة الى سكان بسبب تزوج البولنديين الى الشرق والشرق الجنوبي

ونتيجة لذلك فبينما نجد أكثر اللاجئين الى هولندا قد عادوا الى ألمانيا بعد الحرب فان أولئك الذين مكثوا في بولندا وفد اليهم المزيد من المهاجرين الألمان . وفي أوئل القرن السابع عشر كان عامة الناس لا يزالون يتكلمون اللغة البولندية في أكثر مناطق سيليزيا وهي المنطقة التي استوطنها كثير من الألمان إبان هذا القرن . وكانت مدينة دانزج بالمثل حتى عام ١٦٥٠ نصف بولندية ونصف المانية من حيث لغة الكلام ثم أصبحت تتكلم الألمانية فقط بعد ذلك .

واستمرت الهجرة الألمانية الى بولندا في عهد أسرة الساكسون بعد عام ١٦٩٧ .

وتضاعفت مرة أخرى مع تقسيم بولندا الأول مرة عام ١٧٧٢ حين نزع اليها مباشرة حوالي (١٢ - ١٥ ألفا) من الألمان في جماعات صغيرة . وفي عام ١٧٨٠ جلبت حكومة النمسا ما يقرب من ١٣.٠٠٠ من جنوب ألمانيا الى جاليسيا . وبعد طرد الأتراك من المجر وترانسلفانيا في نهاية القرن السابع عشر واجهت بلدان هايسبورج مشكلة ضخمة تمثلت في إعادة تأهيل البلاد بالسكان ، إذ كانت الحاجة ماسة الى زيادة السكان لكي تصبح الحياة في هذه البلاد ممكنة ومقبولة . كذلك فقد عملت الحكومة على رعاية وتشجيع الهجرة من مناطق الرون العليا والوسطى واللورين علاوة على الألمان الذين كانوا يفقدون من جنوب ألمانيا والألزاس . وسرعان ما أصبح تعداد المجرين الأصليين لا يتجاوز ٢٠٪ من سكان المجر آنذاك حسب تقدير البعض .

وهكذا نجد قارة أوروبا مقسمة الى نصفين ، أحدهما تتجه هجرته شرقا والآخر غربا . وكان الخط الفاصل وهو خط تقسيم المياه آنذاك ، مجموعة من الأراضي في الشمال والجنوب نرحت منها أعداد هائلة من المهاجرين سارت في أحد الاتجاهين رغم أن

أحد هذين الاتجاهين كان يستهوى المهاجرين أكثر من الآخر .
مثل ذلك أن الاسكتلنديين في أوائل القرن السابع عشر كانوا ينزحون
بالآلاف الى بولندا وبوميرانيا وشرق بروسيا . وفي أثناء حرب
الثلاثين كان كثير منهم يعمل في الخدمة العسكرية في جيش
جوستافوس أدولفوس . إلا أنهم توقفوا بعد ذلك عن الاتجاه
شرقا وبدعوا ينزحون اما الى انجلترا أو غربا الى أيرلندا وأمريكا .
وخرج من هولندا مهاجرون الى كلتي الوجهتين رغم أن أكثر من
رحلوا الى أمريكا كانوا من البلجيكيين لا الهولنديين وعلى أية حال
فإن الهجرة الهولندية الى أمريكا كانت قد استنفدت أغراضها حتى
عام ١٦٤٠ - وذلك على النقيض تماما من وضع الهجرة الاسكتلندية
- بينما عادت حركة الهجرة في اتجاه الشرق من جديد الى شمال
وشرق ألمانيا وإلى بولندا بعد نهاية حرب الثلاثين . وكان القطاع
الأكبر من فرنسا يدخل بالفعل ضمن منطقة خط تقسيم المياه .
ولم تعرف فرنسا الهجرة الواسعة في أوائل العصر الحديث وكان
من المقدر أن هناك ١٢٠٠٠٠ فرنسي يعيشون في أسبانيا في منتصف
القرن السابع عشر ، ويبدو أن أغلبهم عاد الى بلاده . وكذلك فإن
الهجرة الفرنسية الى ما وراء البحار قد فترت فجأة رغم ما كان
للاقامة في شمال وجنوب أمريكا من مغريات متعددة .

وفي أوائل القرن السابع عشر تغيرت وجهة الهجرة الفرنسية،
مثلما حدث في هولندا الى الشرق بدلا من الغرب . وخرجت من
فرنسا هجرات واسعة متجهة الى الشرق في اللورين والمناطق
المجاورة لها وقد كانت مناطق خربة قليلة السكان . وبدأ أثر
الهجرة الفرنسية تجاه الشرق في ضعف امبراطوريتها فيما وراء
البحار ثم في خسارتها لهذه الامبراطورية أخيرا ، كما تمثلت في
عدوانها السياسي ضد هولندا ومناطق الراين والألزاس . وكانت
سويسرا تتبع خط تقسيم المياه مثلما كان الوضع بالنسبة

لمنطقة الراين التابعة لألمانيا . وكان هذا هو الوضع على أقل تقدير في القرن الثامن عشر عندما نزح ما يقرب من ١٣٠٠٠ نسمة الى انجلترا وما يقرب من ٦٥٠٠٠ الى بنسلفانيا .

وخلاصة القول اننا لو نظرنا الى الهجرة في ابعادها الحقيقية فاننا سنجدتها في نهاية الأمر في شكل حركات خارجة من المناطق التي تحتل قلب القارة الى الأطراف الشرقية والغربية للحضارة الغربية . وتبدأ هذه الحركة من مناطق القلب بطيئة في النصف الاول من القرن السابع عشر ، رغم أنه من السهولة بمكان أن نعثر على عديد من الاستثناءات لهذه الاتجاهات ناحية الشرق والغرب . فقد حدث بالفعل ، على سبيل المثال ، أن كان عدد المهاجرين من نيوانجلند الى انجلترا اكبر من العائدين ، وأنه في فترة تالية أيضا عاد كثيرون الى « الوطن » أي الى انجلترا (١٠) . بيد أن هذه الاستثناءات كانت غير ذات قيمة لو نظرنا اليها من الناحية الكمية أو على المدى الطويل .

ورغم أن عدد الناس الذين شملتهم حركات الهجرة هذه غير معروف لنا ولو على وجه التقريب الا أنه دون شك بلغ عدة ملايين . إذ أن أوكرانيا زادت خلال خمسين عاما من ٥٠٠٠٠ حوائى عام ١٥٥٠ الى ٥٠٠٠٠٠ عام ١٦٠٠ . واستمرت عملية التدفق البشرى لقرون آخرين من الزمان ، وكان من المقدر أن ما يقرب من ٧٥٠٠٠٠ نسمة قد هاجروا الى أراضي الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٦٠٠ و ١٧٧٥ . ونزح الى بروسيا ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ أثناء حكم فردريك الثاني أي فيما بين

(١) وليام ل . ساشر : « هجرة سكان نيو انجلند الى انجلترا من ١٦٤٠ الى ١٦٦٠ » . مجلة التاريخ الأمريكى (١٩٤٧ - ١٩٤٨) ص ٢٥١ - ٢٧٨ - والاستعماري الأمريكى في بريطانيا - ١٩٥٦ .

عامى ١٧٤٠ - ١٧٨٦ . هذا بالاضافة الى « الأجانب » فى الجيش البروسى وكان يقدر عددهم فى عام ١٧٥١ بما يقرب من ٨٠.٠٠٠ . وهاجر من فرنسا ما لا يقل عن ٢٠٠.٠٠٠ من الهيجنوت ، وقد يصل عددهم الى ٣٠٠.٠٠٠ فيما قبل عام ١٦٨٥ وما بعده .

هذه بعض الأمثلة للهجرات التى تمت عبر مسافات بعيدة . وكان ثمة عديد من حركات الهجرة الى مسافات متوسطة أيضا ، مثل حركات الاستيطان الجماعى للفلاحين الفرنسيين فى منطقة اللورين والهجرة المستمرة من سويسرا . وزيادة على ذلك ، فمن الأهمية بمكان أن نشير ، بالنسبة للنتائج الاجتماعية لهذه الهجرات ، أن الغالبية العظمى من المهاجرين كانوا من الشباب فى مطلع حياتهم الاقتصادية الموفقة أو فى أوجها ، وأن المهاجرين الذكور كانوا أكثر من الإناث (١١) .

وكان التركيب المهنى لهذه الحركات يتباين تباينا شاسعا ، فثمة عبارة مثل « حرفيين وفلاحين » تطالعنا بشكل منتظم فى التقارير الخاصة بالهجرات الجماعية . ولكن الفلاح قد يكون أى شئ ابتداء من الفلاح الثرى الى العبد الشارد . والحرفى قد يكون اسكافيا فى بلدة صغيرة أو عاملا على مستوى كبير من المهارة أمكن اغواؤه للسفر الى بلد جديد عن طريق منحى امتيازات خاصة ، بل ان فئة الجنود المرتزقة كانت تبدأ من الفتية السويسريين المحترمين ممن كان ادراج أسمائهم ضمن سلك

(١١) هربرت مولر : « التركيب الجنسى والانماط الثقافية المترابطة فى المستعمرة الأمريكية . » وليام ومارى كوارترلى ٢٤ - (١٩٤٥) ص ١١٣ - ١٥٣ . ان أهم استثناء هنا هو حركة الهجرة قصيرة المدى التى كان يغلب عليها الطابع النسائى من الخدم والعجائز من الاقاليم الى المدن .

الخدمة العسكرية في فرنسا يتم تنظيمه على نحو طيب ، وتنتهى بالفارين من العدالة الذين كانوا يتطوعون للخدمة تحت راية أى بلد هربا من المقتلة في بلد آخر . ولقد كانت القدرة على الحركة الحرة من مكان لآخر مرتبطة ، كما هو الحال اليوم ، بالقدرة الكبيرة على الحركة الاجتماعية أو الاقتصادية .

وكان هذا هو ما ينطبق الى حد كبير على المهاجرين من ذوى اليسار كما كان يصدق كذلك على الخدم الذين كانوا يتعاقدون على العمل في جزر الهند الغربية أو الصببية الذين كانوا يعملون في صناعة الأدوات القاطعة ويفدون من المناطق الريفية الى شفيلد وانجلند . وربما كانت الانماط القيادية والمتقنين من المهاجرين هم أهم من يعنينا هنا لاعتبارات شخصية رغم أنهم من الناحية الديموجرافية أقل شأنا ومن هؤلاء أصحاب الأعمال من الهيجنوت في براندنبرج وأساتذة الجامعات الألمان في جامعة موسكو التى تأسست حديثا ، والقادة العسكريون الايطاليون التابعون لقوات هابسبورج ، ورجال الدين الانجليز الذين أصبحوا فيما بعد قادة فكريين وروحانيين فى نيو انجلند وغير هؤلاء كثيرون .

- ٣ -

كان العجز فى الأبدى العاملة هو أول مظهر من المظاهر الاقتصادية المعبرة عن الموقف الديموجرافى . والجدير بالذكر أن النقص فى القوى البشرية كان ملموسا بالنسبة للجيش الى درجة أن الجهات العسكرية وأصحاب الأعمال كانوا ، كما سبق أن أشرنا ، يتنافسون فيما بينهم للحصول على القوى البشرية . ونظرا لأن عامة الجنود كانوا عادة رجالا على حظ قليل من

التدريب المهني أو غير مدربين على الإطلاق ، فقد ترتب على ذلك أن امتد النقص في الأيدي العاملة ليشمل العمال غير الفنيين أو نصف الفنيين ، أي إلى تلك الفئة التي يتأثر إبنائها دائماً بالاهتزازات الكبيرة في مجال العمالة والدخل . فلو كانت هناك بطالة على نطاق واسع فإن العمال غير المهرة هم أول من يعانون منها أكثر من غيرهم وفي الوقت نفسه فإنهم هم الذين يستفيدون مباشرة إذا ما ظهرت من جديد حاجة إلى عمل غير متخصص .

وكانت كلما تغيرت ظروف سوق العمل ، وحيثما كان هذا التغير ، يبدأ أصحاب الأعمال يجزؤون بالشكوى من الصعوبات التي تواجههم بالنسبة إلى استئجار الأيدي العاملة وتمرد العمال وتماديهم في طلباتهم الخاصة بالأجور . وثمة شاهد في عديد من البلدان يدل على اتجاه الأجور الحقيقية إلى الارتفاع بعد عام ١٦٣٠ أو ١٦٤٠ عندما بدأت تجتاح أوروبا في نفس الوقت أزمة زراعية بسبب نقص الطلب على المواد الغذائية . وأتت فترة أخرى انخفضت فيها أسعار المواد الغذائية انخفاضاً غير عادي فيما بين عامي ١٧٣٠ - ١٧٥٠ نظراً لوفرة المحاصيل لفترات طويلة متعاقبة . ومع ذلك فقد كان السبب الأساسي في ارتفاع الأجور هو نقص الأيدي العاملة (١٢) .

- (١٢) إيرل . ج . هاميلتون : « الحرب والاسعار في اسبانيا من ١٦٥١ إلى ١٨٠٠ » (١٩٤٧) .
ج . انوين : « التنظيم الصناعي في القرنين السادس عشر والسابع عشر » (١٩٠٤) الباب الثامن .
ج . ا . مينجاي : « الكساد الزراعي » مجلة التاريخ الاقتصادي - ١٩٥٥ - ١٩٥٦ .
وبالنسبة لفرنسا :
ب . رافو : « مقال عن الموقف الاقتصادي والحالة الاجتماعية في منطقة بواتو في القرن السادس عشر » ١٩٣١ ص ١٠١ .

وكان معظم الكتاب المعاصرين مقتنعين بأن مستوى معيشة الطبقات العاملة كان مرتفعا لدرجة غير معقولة وأن الاجور المرتفعة كانت تعرقل النمو الاقتصادي وتعوق التجارة الخارجية (١٣) . وفي عام ١٦٥٦ قال أحد الكتاب : « اننا اقرب ما نكون الى حالة من العوز لا الوفرة في الخدم » . اذ تحسنت أجورهم وارتفعت ارتفاعا غير طبيعي حتى كادوا يصبحون هم السادة ويصبح سادتهم خدما » . وفي منتصف القرن الثامن عشر كان جوزيا توكاز ينوح ويبكي لأن العمال الانجليز ساءوا لدرجة تجلس عن الوصف وأصبحوا أكثر فسادا وأكثر عوزا وتراخيا بالقياس الى ارتفاع أجورهم (١٤) . وفي عام ١٧٧١ انفجر آرثر يونج ، وهو الخبير الزراعي الشهير ، وقال في وضوح وحسم : « أصبح كل انسان الآن على يقين ، فيما عدا الأبله وحده ، من أن الطبقات الدنيا يجب أن تظل فقيرة كما هي والا فانهم لن يكونوا أبدا عناصر منتجة (١٥) » .

ولو كانت ظروف سوق العمل مواتية تماما بالنسبة للعمال الأجراء فان من حقنا أن نتساءل لماذا اذن لم ترتفع الاجور الحقيقية

= م . ح . الزاس : « فدللة تاريخية من الاسعار والاجور في ألمانيا خلال الفترة منذ العصور الوسطى حتى بداية القرن التاسع عشر » . جزءان - ١٩٣٦ - ٤٩ . الفصل الثامن تأليف ج . ف . شتيفن : « دراسات عن تاريخ أجر العامل الانجليزي » جزءان - ١٩٠١ .

ف . آبل : « أزمات الارض والموقف الاقتصادي في وسط أوروبا منذ القرن الثالث عشر حتى التاسع عشر » (١٩٣٥) .

(١) ادجارس . نوريس . في كتابه « وضع العامل في نظام القومية » (١٩٢٠) قدم دراسة خاصة عن الفكرة العائقة المعادية للعمل والتي سادت الفترة الواقعة فيما بين الحرب الاهلية في انجلترا حتى عام ١٧٧٠ تقريبا .

(٢) جوزيا توكز : « مقال موجز » (الطبعة الثانية - ١٧٥٠) ص ٣٧ . وهي عبارة اقتبسها فورنيس ص ١٣٣ - نفس المرجع .

(٣) آرثر يونج : « رحلة فلاح الى شرق انجلترا » (١٧٧١) الجزء الرابع - ٣٦١ .

الى أكثر مما كانت عليه ؟ ذلك لأن من المسلم به أن مستوى معيشة الطبقة العاملة لم يرتفع الا بنسبة ضئيلة رغم الشكاوى المرة من جانب أصحاب الأعمال (١٦) . ويتمثل جانب من الاجابة على هذا السؤال فيما يلي : كان النظام الاقتصادي نظاما متخلفا من حيث مستوى الميكنة ورأس المال . لذلك فقد فرض هذا الوضع قيودا محددة للغاية على انطلاق العمل . وفي نظام كهذا يعتبر الجهد البدني هو أهم عامل في الانتاج ؛ وتشكل تكاليف العمل جانبا هاما جدا من تكاليف الانتاج أكثر مما هو الحال في ظل صناعة أرقى منها من حيث مستوى الميكنة ، حيث يكون العمل أكثر كفاءة من الناحية الانتاجية . وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت الانتاجية محدودة جدا بحيث لا تسمح برفع مستوى الطبقات العاملة الى مستوى مرتفع قليلا عن الحياة المريحة الى حد ما . وكان أى ارتفاع بسيط في تكاليف العمل من شأنه أن يرفع تكاليف الانتاج بنسبة كبيرة ويقلل من الارباح . يضاف الى ذلك أنه في ازاء الظروف التي كانت سائدة في القرنين السابع عشر والثامن عشر أدى الطلب غير المنتظم على العمل الى نوع من البطالة المقنعة والتي كان يمكن تعويضها جزئيا عن طريق نظام الصناعة المنزلية (١٧).

(١٦) أكد بعض المؤرخين ان الطبقات العاملة كانت تعيش في فقر مدقع خلال هذه الفترة . ونظرا لضيق المكان فاننا لن نتمكن من مناقشة هذه الخلافات في الرأي . وثمة جانب آخر من الموضوع لم نذكره هنا وهو الذبذبات القصيرة المدى التي كانت تنجم عن تفاوت المحاصيل ودورات الانتاج . وأدى حذف هذا كله وغيره الى جعل وصفنا هنا لسوق العمل في النظام القديم بمثابة «نموذج» أكثر منه محاولة لعرض الحقيقة التاريخية كاملة .»

(١٧) يجد القارئ توضيحا مستنيرا لهذه المشاكل في كتاب : « د.س. كولمان عن » العمل في الاقتصاد الانجليزي اثناء القرن السابع عشر « مجلة التاريخ الاقتصادي - مجلد ٨ (١٩٥٥ - ١٩٥٦) ص ٢٨٠ - ٢٩٥ .

وكشف التدهور المريع للاجور في إيطاليا عن الأهمية الحاسمة لعامل الاجور . اذ كانت إيطاليا في عصر النهضة تعتمد اقتصاديا على التصدير ولها فيه خبرة قديمة ، وخاصة تصدير المنسوجات . ولكن أوضاع التجارة في إيطاليا تعرضت في القرن السادس عشر للاخطار بسبب تحول الطريق التجارى وزيادة المنافسة مع إنجلترا وغيرها من البلدان . وعندما تخلخل الوضع السكانى في إيطاليا بسبب الأوبئة الرهيبة في القرن السابع عشر أصبح العمل نادرا وارتفعت الاجور الى درجة أن أصبح من الأمور المستحيلة على صناعة التصدير الإيطالية أن تتحمل هذه التكاليف الإضافية ومن ثم انهار كل البناء الصناعى في إيطاليا . وظلت الاجور حتى منتصف القرن الثامن عشر مرتفعة جدا بحيث لا تسمح للنظام الاقتصادى أن يستعيد وضعه السابق . هذا رغم أن تلك الاجور المرتفعة يمكن أن تعتبر يقينا - أجورا منخفضة تماما حتى لو نظرنا اليها بمقاييس أجور القرن التاسع عشر (١٨) . وحكمة «الكسل المتع» التى كانت سائدة بين الطبقات الإيطالية الدنيا انما كانت تعنى أن الأرباح العالية التى يحققها العمل لم تكن تتمثل فى شكل استهلاك مرتفع بل على هيئة وقت فراغ . وواجهت أسبانيا مصيرا آخر مماثلا لمصير إيطاليا حيث أصبح سكانها « كسالى » تطبيقا للحكمة السابقة . وساد فى كل البلدان اغراء الاجور المرتفعة على شكل وقت فراغ ، وهى البلدان التى كانت بحاجة الى أن تواجه النقص فى العمل قبل أن تحقق اقتصادا صناعيا ناضجا .

وكانت العبارة التالية تبدو صادقة بالنسبة لإيطاليا وكذلك بالنسبة لإنجلترا فى ظل ظروف مرحلة التصنيع الأولى حيث كان الانتاج الضخم والأسواق الكبرى لاتزال فى مهدها : لدينا الآلاف

(١٨) س . م . شيبولا : «تدهور إيطاليا» مجلة التاريخ الاقتصادى -

مجلد ٥ (١٩٥٢ - ١٩٥٣) ص ١٧٨ - ١٨٧ .

ممن يعيشون في فقر مدقع ولكنهم مع ذلك لن يعملوا طبقا لهذه الشروط المتواضعة التي يحاول أن يفرضها عليهم أصحاب الاعمال ويهللون لها . « (١٩) ولقد كانت الصناعة الانجليزية بالقياس الى الصناعة في ايطاليا تتميز بقدرتها الحيوية . ولكن ثمة حقيقة أخرى وهي أن صناعة النسيج في انجلترا واسكتلندا كانت كثيرا ماتعاني من العجز في خيوط الغزل لأنه لم يكن هناك العدد الكافي من الغزاليين . وعندما كانت التجارة نشطة لم يستطع النساجون مع ذلك أن يوفوا بالطلبات التي تقدم لهم للحصول على انتاجهم . بيد أنه عندما انشئت أول مدرسة لتعليم الغزل أحس صاحبها أن من واجبه أن يدافع عن مؤسسته ضد الاعتراض القائل بأنها ستسبب عجزا في الايدي العاملة . وفسر موقفه بقوله ان الغلمان سيحضرون الى المدرسة :

« الى أن يصبحوا لائقين للعمل كصبية في المصانع أو للقيام بأي عمل آخر . وستبقى البنات بالمدرسة حتى يصبحن صالحات للعمل في خدمة المنازل ثم لا يذهبن الى المدرسة بعد ذلك . وتعم الشكوى البلاد بسبب النقص الشديد في الخدم بعد أن دخلت أعداد كبيرة منذ عهد قريب ميدان تجارة الغزل ويعيشون الآن على كدهم . وأصبح من العسير تماما الحصول على أحدهم الا وفقا لشروط أفضل بكثير مما كانت عليه قبلا . . . ولقد عنيت عناية خاصة ألا يعمل عندي أي شخص يكون صالحا للعمل في مجال الخدمة أو للعمل كصبى في المصنع . « (٢٠)

(١٩) توماس ماثلي : « الريابنسية ٦٪ » . (١٦٦٩) .

(٢٠) توماس فريين : « بعض المقترحات الخاصة بتشغيل الفقراء »

١٦٨١ واعيد طبعه تحت عنوان « مجموعة من الكتيبات عن الفقراء » ت . .

جيلبرت - ١٧٨٧ - ص ١٩ .

ولقد كان للحرفيين ممن هم على مستوى رفيع من المهارة أو الاختصاصيين وضع موات للغساية يعطيهم فرصة للمساومة . اذ كان الاقبال شديدا عليهم في كل أنحاء أوروبا كما كانت الحكومات وكذلك أصحاب المشروعات يحاولون استمالتهم . واستطاع أصحاب الاعمال اقناع السلطات المسئولة بالعمل على تحديد مدة الخدمة العسكرية . وصدرت في كل البلدان قرارات لا حصر لها تحدد الاجور ، بهدف وضع حد أقصى للاجور بينما كانت السلطات الحاكمة تعنى فيما قبل بتحديد الحد الأدنى للاجور ، بأن تضمن للفقراء من الناس رزقهم . الا أن كل هذه المحاولات باءت بالفشل كلما كان الهدف منها هو وضع حد مصطنع لمستوى الاجور . واعتاد أصحاب المصانع الذين خالفوا الاوامر ولم يستخدموا الماكينات أن يخرقوا هذه الحدود التي وضعت للاجور وكذلك فعل مثلهم المزارعون أثناء موسم الحصاد .

وكان لفرنسا نصيبها الكامل من الحروب والمجاعات والابوثة ومن ثم ظهرت نتيجة لذلك في أواخر القرن السابع عشر مساحات واسعة تتميز بقلّة سكانها وتستلزم العمل على زراعتها من جديد . (٢١) وكانت فرنسا في نظر سكانها من الفلاحين بلدا مغريا بمزارعها العائلية الصغيرة . ويبدو أنها كانت مغرية جدا الى حد أن الفلاحين الفرنسيين آثروا في القرن الثامن عشر أن يلجأوا الى نظام تحديد الاسرة بدلا من الهجرة . ومن ثم فقد انخفض النمو الديموجرافي رغم أنه لم يهبط الى المستوى الذي يسمح بتجنب الزيادة الخطيرة في السكان في الثلث الاخير من هذا القرن . وفي

(٢١) م . ر . رينارد - و ١ « ارمينجوا : التاريخ العام للسكان في العالم » ١٩٦١ ص ١٢٢ - ١٣١ .
ل . شون - « تاريخ السكان في فرنسا » ١٨٩٣ ص ١٣٥ ١٦٩ ٢١٠ .
وبالباي العاشر .

مجال الصناعة طالب كبار أصحاب المصانع السلطات المسئولة أن تمد لهم يد العون لمواجهة النقص في الأيدي العاملة وذلك بوضع العقوبات في طريق العمال إذا شاءوا أن يتركوا أصحاب الأعمال الذين يعملون لديهم ، واجبار الصبية على العمل دون الالتزام بشروطهم واعطاء أصحاب الأعمال حق القبض على العمال الفارين من مصانعهم . وأصبحت مخاوف أصحاب الأعمال من أن يفقدوا عمالهم ، والعمال المهرة منهم بوجه خاص ، مسألة هامة استحققت اهتماما بالغاً في عهد كولبرت . فقد صدر العديد من القرارات التي تحرم اغواء العمال واجتذابهم من المحال الأخرى . وكان أحد أصحاب الأعمال في بروج يشكو من أن ١٤٠ بنتاً فقط يقين للعمل في مصنعه من بين ٩٠٠ بنتاً دربهن على العمل ، بينما استأجر الباقيات أصحاب أعمال آخرين . واستخدم كولبرت المال بسخاء لاستيراد العمال المهرة من البلدان الأجنبية وكان ، على حد قول أحد الباحثين « قادراً على أن يكفل لمشاريعه الجديدة جيوشاً حقيقية من العمال الأجانب » . وفي عهد كولبرت ولويس الخامس عشر كان العمال المهرة يعفون أحياناً من الضرائب . وفتحت مدارس التدريب الصناعي لزيادة عدد العمال المهرة ، كما كانت الجوائز توزع في المناسبات لتشويق العمال وتغيبهم في التدريب على صناعات معينة . (٢٢)

ووردت العبارة التالية كما هي بنفسها على لسان عامل حرفي في إحدى قرى شمال غرب ألمانيا . وتبدو هذه العبارة وكأنها

(٢٢) شارلوي و . كول : « كولبرت وفرن من السياسة التجارية الفرنسية » مجلدان ١٩٣٩ - الأول ص ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ٢٣٦ - ٢٤٠ ، ٤٥٢ .. الثاني ١٣٨ - ١٣٩ ، ١٨٩ ، ٢٢٦ - ٢٥٢ ، ٢٧٢ ، ٢٨٤ ؛ ٢٩٦ ، ٢٩٨ . ج . مارتن : « الصناعة الكبرى في عهد لويس الخامس عشر » (١٩٠٠) ص ١٩٠ - ١٩٤ ، ٢٦٠ - ٢٦١ ، ٢٨٠ - ٢٨١ ، ٢٨٩ - ٢٩٣ ؛ ٢٩٦ .

على لسان واحد ممن هاجروا لاستعمار أمريكا . « كنا نعيش أول الأمر على الماء والخبز بيد أننا كنا سعداء أصحابنا إلى أن أكرمنا الله أخيرا بالأطفال وزاد رزقي اليومي معهم » . (٢٣)

وكان على أصحاب الاعمال في كل البلدان أن يواجهوا مشكلة الاجور المرتفعة للعمال وسلوكهم المتمرد . واكتشفوا من خلال هذا الوضع فائدة تشغيل الأطفال واقبلوا على ذلك بحماس غريب . وبدأ الناس من أمثال دانييل ديفون وماريا تيريزا يتغنون بمزايا تشغيل الأطفال . وحدث أن عاني أحد أصحاب مصانع المخمل في بوتسدام من بعض المشاكل التي أثارها عماله فطلب السماح له بتشغيل الأطفال ممن يعيشون في ملجأ الأيتام في بوتسدام وأجيب الى طلبه . وبعد سنوات قليلة أصدر فردريك الثاني أمرا يقضى بتحويل الأطفال من نفس المؤسسة الى صاحب أعمال آخر استخدمهم في صناعة لف الحرير . واستخدم أحد مصانع المسلمين في زفيبروكين بالامارة الجرمانية ما يزيد على أربعة أخماس عماله من الأطفال وكان عدد عماله يقدر بمائتين وخمسين عاملا . واستخدمت هولندا الأطفال في أعمال الانتاج منذ أوائل القرن السابع عشر . وظن الرأي العام أن الدافع الى تشغيل الأطفال وخاصة الأيتام منهم انما هو دافع انساني خالص . وفي عام ١٧١٤ عبر رجال الدولة في مؤتمر السلام المنعقد في راشات عن عرفانهم بالجميل للمدينة المضيفة بأن أقاموا بها مدرسة لتعليم الغزل

(٢٣) جوستوس موزير : « المؤلفات الكاملة » . طبعه ايبكين ، الطبعة الثانية ١٨٥٨ - الجزء الاول ص ١٥٥ . وقيلت العبارة عام ١٩٦٧ .

للأطفال (٢٤) . ونظرا لأن أجور الاطفال كانت دائما أقل بكثير من أجور الكبار فقد استمر تشغيل الاطفال في القرن التاسع عشر الى أن تقدم الاسلوب الميكانيكى فى المصانع وتحققت بعض الاعتبارات الانسانية .

وتجلت فى ألمانيا كل أوجه النقص فى العمل بل وربما برز فيها هذا النقص على نحو أقوى مما كان عليه فى فرنسا بل واستمر بكل تأكيد فترة أطول . وتحولت المناطق الغربية فى ألمانيا تدريجيا خلال القرن الثامن عشر الى مناطق بها فائض من القوى البشرية بينما استمرت الحاجة الى مزيد من المستوطنين فى كثير من أراضى هابسبورج وبروسيا وهى البلد الوحيد الذى صدر به سجل شامل عن نقص الايدى العاملة (٢٥) .

ويمكن أن يقال بكل تأكيد عن بلدان أوروبا الغربية وشمال الألب والبرانس ما قاله توكر عن انجلترا عام ١٧٥٥ :

« ان أفقر انسان الآن يمكنه اذا كان عاملا منتجا أن يأكل وينام ويلبس أفضل من ذى قبل (هكذا) ويحصل على سلع منزلية أفضل . ومن ثم يمكنه أن يصبح أفضل مما كان عليه

(٢٤) جوزيف كوليتشر : « تاريخ الاقتصاد العام » مجلد ٢ ١٩٢٩ .
ص ١٨٧ - ١٩٠ . أوجست جانز « الدافع الاقتصادى فى التربية البروسية
أثناء القرن ١٨ » (١٩٣٠) ص ١٨ ، ٧٠ ، ٧٧ . ارنست باتش : « تاريخ
الاقتصاد الهولندى » (١٩٢٧) ص ١٥٥ - ١٥٧ .

(٢٥) كيرت هينتس : « المشكلة العمالية فى براند نيرج - بروسيا منذ
بدء الرأسمالية الحديثة » ١٩٢٧ .

أصحاب الثراء المتوسط في الأيام الخالية ، ولقد زادت الثسروة النسبية لهذا البلد بنفس هذا القدر (٢٦) ، ،

بيد أن هذا التعميم لا ينطبق على الاطراف البعيدة لمنطقة الحضارة الغربية - الأمريكتين في الغرب والمنطقة الأوروبية الواقعة شرق نهر الألب . فاذا كان النقص في الأيدى العاملة قد خلق ظروفًا مواتية لغالبية العامة من الناس في أوروبا الغربية فإن هذه الحالة ذاتها والتي كانت تعاني منها المناطق الشاسعة هي التي نشأ عنها عبء العبودية الثقيل المتزايد الذي كانت تعاني منه أعداد كبيرة ففي أمريكا كان ضحايا هذه الاوضاع الهنود الأمريكيون أولا ثم الملونون الأفريقيون الذين تم نقلهم الى هناك . وفي أوروبا الشرقية كان ما يقرب من نصف الفلاحين أو يزيد من سكان هذه البلاد هم أول من حرموا من أرضهم ثم أصبحوا تابعين لها وأخيرا خضعوا لارادة ملاك الاراضى التى يعملون فيها الى درجة أنه لم يعد هناك أى فارق بين رقيق شرق أوروبا والعبيد من الزوجات الأمريكيتين بعد أن بلغ هذا التطور ذروته في القرن الثامن عشر . وكانت الشروط الأساسية التي هيأت الظروف لظهور هذه العبودية الحديثة هي المساحات الشاسعة من الاراضى التى تتميز بقلّة سكانها ثم الطلب العالمى المتزايد على السلع التجارية التى لم يكن من المستطاع انتاجها على نطاق واسع الا فى هذه المناطق .

وترجع مقدمات الرق الشرقى الى القرنين الخامس عشر والسادس عشر وقتما كان السكان يتزايدون بسرعة فى أوروبا الغربية . ومن ثم نشأ عن ذلك زيادة فى الطلب على الانتاج من

(٢٦) جوزيا توكر : « عناصر التجارة ونظرية الضرائب » ١٧٥٥ - وأعيد طبعها ضمن « مختارات من كتاباته الاقتصادية والسياسية » . اشرف على اصدارها ر . ل . شويلر . ١٩٣١ ص ١٠١

الحبوب فكانت أسبانيا والبرتغال ، ابتداء من النصف الثاني للقرن الخامس عشر ، تعتمدان الى حد كبير على وارداتهما من حبوب منطقة البلطيق ، بل ان إيطاليا كانت تستهلك بعض انتاج منطقة بحر البلطيق . وبدأت إنجلترا في أواخر القرن السادس عشر ، أى من عهد اليزابيث الأولى ، تستورد الحبوب من منطقة بحر البلطيق بكميات لم يسبق لها مثيل . وكذلك فعلت هولندا . وكانت ألمانيا الغربية والوسطى تحصلان على السلع الشرقية عن طريق النقل البرى . وسرعان ما أصبحت بولندا وشرق ألمانيا وكذلك ليفونيا والدانيمرك مناطق التموين للمنتجات الزراعية ومنتجات الغابات . وعمل أمراء الشرق على توسيع ضياعهم وذلك أولا : عن طريق الاستيلاء على الأراضى البور أو اقتداء الفلاحين وأخيرا عن طريق الاستيلاء عنوة على أراضى الفلاحين . وفى القرن السادس عشر ربح كثير من الفلاحين الشرقيين من فرص التسويق الجديدة ولم يقاوموا التطورات التى أثقلت آنذاك كاهل بعضهم فقط بتحمل زيادة طفيفة فى خدمات العمل . وسرعان ما أصبح الأمراء هم أصحاب السطوة الاقتصادية والسياسية ، وخنقت التجارة والصناعة فى المدن . وبذلك أصبحت أوروبا الشرقية بمثابة مؤخرة ريفية للغرب الذى تحضر وتم تصنيعه . وتكررت عملية مماثلة لهذه على نحو مستقل فى المناطق الوسطى من روسيا . وفى الوقت الذى تزايد فيه السكان فى القرنين الخامس عشر اتسعت المدن القديمة وظهرت مدن جديدة ونشأت فرص جديدة للإنتاج الزراعى المربح . وبدأ صغار النبلاء - ممن منحهم أمراء موسكو أراض وفلاحين مقابل تعضيدهم لهم ، وما يقدمونه لهم من خدمات - يطالبون الفلاحين بالمزيد من الضرائب المالية والخدمات فى مجال العمل ، وبخاصة فى القرن السابع عشر عندما بدأت روسيا تزود السوق الغربى بما يحتاج اليه .

وعندما أصبح الكثيرون من فلاحى أوروبا ممن يقطنون شرق الألب يعيشون فى هذا الوضع الذليل ، ظهرت فرص لم يسبق لها مثيل فى النصف الثانى من القرن السادس عشر وخلال القرنين التاليين ، تشجع على الهجرة الى الأراضى التى فتحت حديثا • ونزح مئات الآلاف من الفلاحين ، وكان الكثيرون منهم لا يطمعون فى أكثر من تحسين وضعهم الاقتصادى ، والبعض الآخر يبغي الاستقلال • وسرعان ما لحق بهم السادة وأصبحت الأراضى الجديدة أيضا تحت إمرة أصحاب الأراضى المستغلين • ومع ذلك فقد نقص عدد الفلاحين نتيجة هذا الانتشار الجغرافى على نطاق واسع ، وبعد أن أفنت الحروب والأوبئة الكثيرين منهم ، وأصبحت أوروبا الشرقية كلها بعد عام ١٥٥٠ أو ١٥٨٠ منطقة مختلفة السكان تعيش على أرضها الواسعة • ويفسر لنا هذا الوضع الاجراء المدمر الثانى الذى أدى الى استرقاق نصف الفلاحين الشرقيين أو ما يزيد على ذلك اذ عندما واجه الأمراء ملاك الأراضى فى شرق أوروبا هذا التدهور المستمر فى عدد الفلاحين المحليين ورغبتهم المستمرة فى الرحيل بدموا يعملون على المحافظة على أنفسهم كطبقة وذلك بأن فرضوا على عبيدهم قسرا نظام الرق الوراثى دون أن يكون لهم أى حق فى الالتجاء الى محكمة أو ملك • وأصبح هذا الوضع العبودى آنذاك هو قانون الارض علاوة على التعاون القائم بين أمرائهم الذين يتبعونهم - ابتداء من القيصرية فى روسيا الى الأمير الاعظم فى بروسيا • (٢٧)

(٢٧) م • مالوويست : « التطور الاقتصادى والاجتماعى لدول بحر البلطيق ابتداء من القرن الخامس عشر حتى السابع عشر » • مجلة التطوير الاقتصادى • (١٩٥٩ - ١٩٦٠) ص ١٧٧ - ١٨٩ •

جيروم بوم : « نشأة العبودية فى شرق أوروبا » • مجلة التاريخ الأمريكى - ١٩٥٦ - ١٩٥٧ • ص ٨٠٧ - ٨٢٧ • وكتاب : « السيد والفلاح

أثرت قلة السكان النسبية التي تميز بها العالم الغربي - من حدود أمريكا الى سيبيريا - على حياته الاجتماعية والثقافية أكثر مما أثرت على المجال الاقتصادي . ويتفق الموقف في سوق العمل الذي عرضناه في الفصل السابق مع المحاولات التي قامت بها السلطات للحد من الهجرة الى الخارج بل ولتشجيع الهجرة الى داخل البلاد . ويسر هذا الى حد كبير عملية النزوح والاستيطان في أي بلد آخر . ونتيجة لذلك انتهى عصر الطرد بالجملة والتحول الديني عنوة . وعينت الحكومات بحماية الاقليات والمهاجرين من الاعمال العدائية التي يواجههم بها رعاياها المتعصبون . وكانت لا تزال هناك حالات فردية لضحايا التعصب الديني ولكن عمليات الطرد الجماعية أصبحت نادرة . وكان الاستثناء الوحيد لذلك عمليات الازعاج التي كانت تلحق بالهجنوت ولكن من الأمور التي لها دلالتها بالنسبة لهذا الموقف المتغير أن أولئك الهيجنوتيين الذين هاجروا من بلادهم ليتجنبوا اجبارهم على التحول عن عقيدتهم قسرا كانت أمامهم فرصة النزوح الى عديد من البلدان حيثما شاءوا أن يتجهوا . وكان أهل هذه البلاد يستقبلونهم استقبالا طيبا للغاية . ومن ناحية أخرى فان الرأي العام ، عدا استثناءات قليلة ، لم يكن ينظر الى سياسة لويس

في روسيا من القرن التاسع حتى القرن التاسع عشر « ١٩٦١ . هانز روزنبرج : ظهور البانكرز في براندنبرج - بروسيا من ١٤١٠ الى ١٦٥٣ » (١٩٤٣ - ١٩٤٤) ص ١ - ٢٢ ، ٢٢٨ - ٢٤٢ .

الرابع عشر المعادية للكالفنية على أنها فقط سياسة قاسية لاداعي لها بل أيضا على أنها سياسة قصيرة النظر . أما بالنسبة للاجئين عام ١٧٣١ الذين لجئوا من سالزبورج فلم تكن ظروف رحيلهم سهلة الى حد كبير ، الا أن أغلبهم واصل اقامته في بروسيا . واذا قارنا هذا بالمحاولات الكثيرة والاسلوب القاسى فى دفع الافراد والجماعات قسرا لترك أوطانهم فى الفترة السابقة يمكن القول بأن عصرا جديدا للتسامح قد أشرق فجره على البلاد . ويبدو أن الاهتمام الكبير بالوافدين الجدد ممن يعودون على البلاد بالنفع أسهم فى الكشف عن فضائل التسامح والعون بصورة أوضح .

وثمة مجال آخر ظهر فيه اتجاه انساني جديد فى ظل النظام القديم وافاد الشرائع الدنيا من المجتمع وهو نظام العقوبات الجنائية . ففي القرنين الخامس عشر والسادس عشر ازدادت حالات القصاص عن طريق العقوبات القاسية زيادة كبيرة فى كل أنحاء أوروبا . فقد كانت هناك الى جانب عمليات الاعدام والتعذيب عمليات التشويه البدنى التى كانت تستخدم بشكل منتظم وتخلف الناس عجزة أو مشوهين بالحروق وعاجزين تماما عن السعى من أجل رزقهم . وحدث فى انجلترا فى القرن السابع عشر تغير كان له دوى هائل . اذ أمعن التشريع هناك فى قسوته الى حد أن أصبحت عقوبة الموت جزاء للكثير من الجرائم . بيد أن القضاة والمحققين ، وهذه هى الحقيقة ؛ كانوا يتحايلون على القانون بحيث انخفض عدد من قدموا لساحة الاعدام من ٨٠٠ شخص فى السنة فى نهاية القرن السادس عشر الى ٢٠٠ فى نهاية القرن الثامن عشر رغم أن عدد السكان بلغ فى هذه الفترة ثلاثة أمثال ما كان عليه من قبل . وبعد عام ١٦٤٠ لم تعد تطبق عقوبات التشويه والحرق بينما زادت عمليات التعذيب باسم القانون فى

القرن السادس عشر ، مثال ذلك ما اقترحه هنرى الثامن بالقضاء
من يرتكبون جريمة التسميم فى ماء مغلى وهم أحياء . (٢٨)

وفى النظام القديم طبقت على نطاق واسع فكرة انشاء
مؤسسة لتشغيل المذنبين على أمل انها فكرة مفيدة اقتصاديا رغم
انها فكرة قديمة . ونحن نعرف حالات عديدة أنشئت فيها مثل
هذه المؤسسات لتشغيل الجانحين كانت تعمل بهدف الربح .
وحدث أن التمسست السلطات المحلية لاحدى المدن من سلطات
مدينة أخرى أن تسدى اليها خدمة وترسل اليها بعض المجرمين
ممن ثبتت ادانتهم لتشغيلهم فى مؤسستها الجديدة ولكن حتى وان
لم تستطع مؤسسات كثيرة أن تفى باحتياجاتها ذاتيا فقد ظهر
أن عمليات القتل والتشويه انما هى أعمال طائشة للغاية لدرجة
أن تجارب الاشغال الشاقة فى هذه المؤسسات تكررت مرارا
وأدت أخيرا الى استبدال السجن بالعقوبة البدنية (٢٩) .

والفكرة الاصلاحية الثانية فى مجال العقوبات الجنائية ،
كانت النفى الى المناطق التى فى ميسس الحاجة للناس حتى أصبح
الناس غير المرغوب فيهم هم المرغوبون . وفى القرن الثامن عشر
نفقت حكومة هابسبورج الى ترانسلفانيا كل المجرمين والمشتغلين

(٢٨) ح . ل . باوكر : « القانون والسياسة » الحضارة الاوروبية

١ . آبر الطبعة الخامسة (١٩٣٧) ص ٩٥١ - ٩٦١ ، ٩٨١ . وظلت العقوبات
البدنية التى توقع على العبيد والارناء لمنهم من الهروب عقوبات قاسية فى
المناطق التى تعاني من النقص الشديد فى السكان . ومع ذلك فان الجلد
بالبساط وتقطيع آذان الفارين لم يؤثر على كفاءة العمل .

ت . ح . « دوتينبيكر : « الامريكسون الاوائل عن ١٦٠٧ - ١٦٩٠ »

(١٩٢٧) ص ٢١٧ - ٢١٩ .

(٢٩) ح . دوش و أ . كيرتشمير « العقاب والبناء الاجتماعى »

١٩٣٩ - ص ٤١ - ٦٧ .

بالدعارة والخصوم البروتستانتيين وأسرى الحرب البروسية .
وأرسلت البرتغال كل السكان غير المرغوب فيهم الى البرازيل كما
أرسلتهم روسيا الى سيبيريا وأرسلتهم إنجلترا الى هرييلاند . ومن
المعروف أن بعض هؤلاء على الأقل ممن كان مقدرا لهم الموت في ظل
أوضاع القرنين الخامس عشر والسادس عشر قد رد اليهم اعتبارهم .

ويبدو أن اهتمام الرأي العام بالأشخاص الذين يعودون على
المجتمع بالنفع الاقتصادي كعمال أغرى الناس بأن يتبعوا نصيحة
أصحاب الاتجاه الانساني الحقيقيين . وظهر اتجاه جديد نحو
التعليم العام وتركز أساسا في « المدارس التي كان يتعلم فيها
أبناء الطبقة العاملة أوليات مبادئ التعليم الثلاثة . وكان هؤلاء
يحصلون في نفس الوقت على أجر يعادل كل أو بعض تكاليف
الإدارة المدرسية . وكانت لهذه المدارس فائدة اضافية وهي غرس
عادات صحية عن العمل في نفوس الأطفال . وفي عام ١٦٨١ كتب
توماس فيرمين تقريرا عن مدرسته تكاد حروفه تتقد نارا . يقول
فيه :

« ستضم مدرستي اطفالا تتراوح أعمارهم ما بين الثالثة
والعاشرة . . . ولقد أثبتت لي الخبرة أن هذا الطريق هو الطريق
الصحيح تماما الذي يؤدي بالفقراء وباطفالهم الى السعادة . فقد
كان في ورشتي عديد من الاطفال الفقراء تعلموا القراءة وتعلموا
بالاضافة الى ذلك صناعة الغزل على عجلة واحدة أو عجلتين وفي
امكانهم أن يحصلوا على أجر يتراوح ما بين بنسين وست بنسات
يومية . » (٣٠)

(٣٠) فيرمين : المرجع السابق - ص ١٨ .

واقترح جون لوك أن « نجلد بقسوة » الغلمان والبنيات ممن هم دون الرابعة عشرة من العمر الذين يتسولون في الطرقات . واقترح في مذكرته التي قدمها الى الغرفة التجارية عام ١٦٩٧ أن يلتزم كل مجتمع بجمع الاطفال المعدمين ممن تتراوح أعمارهم ما بين الخامسة والرابعة عشرة ويرسلهم الى المدارس الصناعية . وكان قد تم تنظيم مدارس صناعية من هذا النوع بشكل منسق في ألمانيا (٣١) واذا لم يكن ثمة شك في أن تلاميذ المدارس الصناعية من الأحداث انما كانوا فريسة الاستغلال في أغلب الاحيان ، الا أن الجانب الايجابي في ذلك هو التأكيد على التعليم الواقعي وفق الاتجاه الذي حدده أموس كومنيوس ومؤسسه ملجأ الايتام الشهير في هال من أتباع مذهب التقوى .

ولم تتجه حركة المدارس الصناعية ضد التقليد الانساني المتزمت في التعليم فقط بل اتجهت بالمثل ضد ما يسمى «بمدارس الصدقة » بكل اتجاهها الديني المتطرف . وأوضح أحد الاخصائيين في مدارس الايتام الصناعية الفارق بين النوعين ببساطة عندما طالب بأن تنقص عدد التراتيل التي يتغنى بها الايتام حتى لا يكون في ذلك مضیعة للوقت .

« ان ملجأ الايتام من النوع العادي الذي يرتل فيه الاطفال ٤٠٠٠ ترتيلة اذا ما قارناه بملجأ آخر لا يرتل فيه الاطفال سوى ٧٣٠ ترتيلة فقط لتبين أن الأول يخسر بذلك كل عام ٥٥ يوما وساعتين وفي سبع سنوات تكون جملة خسارته ٣٨٦ يوما : حقا انه لوقت ضائع لا سبيل الى تعويضه بغيره ، طالما وأن اليتامي ليس

(٣١) جانز : المرجع السابق - فريتر نيوكام : « الانتصاد والمدروسة في فرمبرج من ١٧٠٠ الى ١٨٣٦ » (١٩٥٦) ١٠ ف . م دبن : « مدارس الغول في اسكتلندا » ١٩٣٠ .

من المفروض أنهم يتدربون ليعملوا مستقبلا متسولين ومغنيين وانما ليكونوا عمالا ومواطنين صالحين فى الدولة (٣٢) .

ولو نظرنا الى الموضوع على مستوى تأمل - نظرا لانه ليس من اليسير تدعيمه بأية أسانيد سوى التطابق الزمنى - فاننا نرى أن ثمة تغيرا فى عقلية الجماهير يتطابق زمنيا مع التغير فى الموقف السكانى . فمنذ نهاية القرن الخامس عشر حتى مطلع القسرون السابع عشر صدرت عن أوروبا حركات دينية عميقة الانفعال تكشف عن حالة من الاستياء . وقد صاغ هذه الحركات عدد من قادة الفكر يختلف بعضهم عن البعض اختلافا بينا ابتداء من سافونا رولا الى ليلبورن ممن كانوا يمقتون المجتمع الدنيوى الذى يعيشون فيه . وكانت بين هذه الحركات اتجاهات عديدة وكان من الواضح أنها حركات تعنى بالآخرة وحدها . وتم نضج كل هذه الحركات تحت الشعار الذى ذاع بين الناس ويدعوهم الى انكار التعميد . ويبدو الآن أن المسألة هى أكثر من أن تكون مجرد توافق عرضى بحيث أن الدعوة الملحة الى الاعتقاد بأن كل شئ فى طريقه الى الزوال قد فترت بعد منتصف القرن السابع عشر . كما اختفى من على المسرح الاجتماعى الاعتقاد بقرب نزول المسيح ليحكم العالم فى عهدنا . وفوجئ المثقفون والمستنيرون وغيرهم بموقف اللا مبالة من جانب الرجل العادى الذى لم يكشف عن أى مشاعر قومية أو وعى طبقي أو اهتمامات سياسية من أى نوع . وأشار فردريك الثانى ملك بروسيا الى أن « أسلوب الثورات قد انتهى فى عصرنا كما لم يعد هناك حماس شعبي للحروب » وكان الناس يؤمنون بالخرافات ولكن لم يكن إيمانا عميقا . ولم يعد اليهود موضع

(٣٢) اوجست ف . رولنس : « محاولة للإجابة على سؤال : كيف

تطور اللاجئ ؟ » ١٧٨٥ - ص ٨١ - ٨٢ .

اتهام بأنهم دنسوا القربان المقدس أو سمموا الآبار ، وانتهى أسلوب احراق السحرة .

وسرعان ما تغير هذا المناخ الاجتماعى الذى يتسم بالاستقرار والثبات حوالى عام ١٧٧٠ . وانتشرت بين القطاعات الوسطى من المجتمع الافكار الديموقراطية والكراهية لنظام النبلاء . وازداد الشغب من جانب الطبقات العاملة وبدءوا بحماس زائد ينظمون أنفسهم فى نقابات . وظهر أول القادة من العمال فى هذا العصر الذى تميز بالمشاكل الاقتصادية الحادة . وأهم من هذا كله أنه ظهر اتجاه قومى جديد يتسم بالحماس والغيرة مزق أوصال الوحدة الثقافية التى كان يحس بها الناس فى الحضارة الغربية خلال نظام الحكم القديم وفى عصر التنوير .

- ٥ -

ان الهزات العقلية التى تعرض لها الفكر الاجتماعى - وأصبحت واضحة بجلاء حوالى عام ١٧٧٠ - انما حدثت استجابة لتغيرات أساسية طرأت على البناء الاجتماعى والاقتصادى . ولقد أسهمت التطورات الديموجرافية اسهاما حاسما فى هذا التغير .

فقد كان كل كتاب الشئون الاجتماعية تقريبا فى ظل النظام القديم يؤيدون النمو السكانى السريع . واتخذت الحكومات فى ذلك الوقت خطوات تكفل زيادة أهم سلعة أساسية وأخطرها وأعزها « وهى الانسان (٣٣) وكان كولبيرت يمنح الجوائز ويعفى من الضرائب أرباب الاسر الكبيرة . وبحثت حكومات كثيرة الوسائل

الكفيلة بتحسين مهارات القابلات والتي تحول دون عمليات الاجهاض أو قتل الاطفال بوسائل تبدو فى ظاهرها وكأنها حوادث عرضية إذ كانت هذه الحوادث وعلى ما يبدو تتكرر كثيرا جدا . بل كان هناك ما هو أكثر من ذلك حيث خصصت بعض الحكومات اعتمادات مالية لتقدم منها صدقا متواضعا بهدف تيسير الزواج للبنات المعدمات . وشن هجوم كبير ومنظم على العرف الشعبى الذى يضخم العار على الأمهات غير المتزوجات أو يحرم الاشخاص ممن ولدوا سفاحا من العمل كصبية فى كثير من المهن أو أن يشغلوا وظائف معينة . وكانت الابروشيات فى انجلترا تقدم هبات أسبوعية للأمهات غير المتزوجات . وكانت هذه الهبات على حد تعبير آل ويب ، بمثابة جائزة مباشرة . . تدفع للسيدات مقابل أن يفقدن عفتهن . « (٣٤) وكان كتاب القرن الثامن عشر على نطاق القارة كلها يتحدثون عن « عزة الأمومة غير الشرعية » . وكشفت السلطات المسئولة عن جزعها بالنسبة لحالة اللقطاء حيث كان مصيرهم إما أن يتركوا للحياة مع زوجات الفلاحين فى الأقاليم أو أن ينشأوا فى مؤسسات خاصة باللقطاء . وثمة دليل احصائى على الزيادة الملحوظة فى نسبة الولادات غير الشرعية خلال القرن الثامن عشر . ويدل هذا الى حد كبير على أن أخلاقيات الناس الخاصة بالجنس أصابتها حالة من الاسترخاء - وهذه حقيقة كانت معروفة لفترة طويلة من المصادر العلمية الخاصة بالطبقات صاحبة السيادة فى النظام القديم .

وثمة احتمال بأن الناس كانوا بشكل عام يتزوجون فى سن مبكرة وان كان لا يوجد ، على ما يبدو لنا ، بيانات موثوق بها

(٣٤) س . ب . ب . « ويب » الحكومة المحلبة الانجليزية السابعة : تاريخ قانون الفقر فى انجلترا « الجزء الاول : قانون الفقر القديم (١٩٢٧) ص ٣٠٨ - ٣١٣ .

عن متوسط سن الزواج . ومن المحتمل أن نسبة الزيجاب قد زادت مع بداية القرن الثامن عشر بمعنى أن عدد حالات العزوبة التي كانت تستمر طوال الحياة قد نقصت . وترجح الأبحاث المعاصرة أن نسبة المواليد قد زادت في أوائل القرن الثامن عشر أو في منتصفه على الرغم من أن انخفاض نسبة الوفيات كان لا يزال على ما يبدو هو السبب القوي الكامن وراء النمو السكاني (٣٥) . وعلى أية حال فأيا كان السبب فقد زاد عدد السكان في أوروبا منذ عام ١٧٤٠ تقريبا بمعدل تجاوز كل المعدلات السابقة في التاريخ . ورغم استمرار التوسع الاقتصادي في أكثر أنحاء أوروبا إلا أن النقص في قوة العمل كان يقل تدريجيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر .

وارتفعت أسعار المواد الغذائية التجارية ارتفاعا حادا ابتداء من ١٧٦٥ حتى نهاية القرن . وهكذا بدأت تنتهي الحياة الرغدة وطوال الثلث الأخير من هذا القرن كانت الأجور ترتفع بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار وكانت أعوام الجفاف الكثيرة التي تميزت بقلة محاصيلها فيما بين عامي ١٧٨٠ و ١٧٩٠ فترة معاناة قاسية إلى حد كبير بالنسبة للأجراء وأسرهم . ويبدو أن فرنسا كانت أول بلد عانى من أثر هذا الوضع الجديد . ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية دخلت صناعة النبيذ ابتداء من عام ١٧٧٨ فترة كساد استهلاكي وأسهمت بذلك في البطالة الموجودة في الريف . وازداد عدد المتسولين والمشردين في كل أنحاء البلاد ، وتضاعف الاستياء

(٣٥) ح ١٠ ت . كروز : « التغيرات في نسبة الخصوبة والوفيات في إنجلترا » مجلة التاريخ الاقتصادي (١٩٥٨) و « بعض الملاحظات من الأبحاث المعاصرة في التاريخ الديموجرافي » دراسات مقارنة في المجتمع والتاريخ - ١ (١٩٥٨ - ١٩٥٩) ص ١٦٤ - ١٨٨ .

الشعبي . وارتفعت في انجلترا تدريجيا نفقات الاعالة التي تمنح للفقراء . وازدحمت الورش التي أنشئت للمعدمين . وتعددت حوادث الشغب فيما بين عامي ١٧٩٠ و ١٨١٢ . وأصبح الفقر مشكلة كذلك في كل من اسبانيا وايطاليا وهولندا والمانيا وان لم يكن بعد قد أصبح مشكلة في شرق أوروبا .

وبدأت الاجور الحقيقية تنخفض بشكل ثابت فيما بعد عام ١٧٥٠ ثم انخفضت بشكل أكثر وضوحا بعد عام ١٧٧٠ . وتضاعفت أرباح رجال الاعمال وكبار المزارعين وأصبحوا أكثر ثراء . وقيل في معرض الحديث عن هذا الوضع أن كميات أكبر من رأس المال تم ادخارها نتيجة لذلك وأعيد استثمارها بحيث استطاعت عملية التصنيع أن تسير بخطوات أسرع مما كانت عليه في الفترة السابقة . وهكذا نشأت « الثورة الصناعية » ثم زادت الطاقة الانتاجية بحيث أصبحت قادرة على الوفاء باحتياجات هذا العدد المتزايد من السكان زيادة كبيرة وسريعة في القرن التاسع عشر (٣٦) . ودخل العالم الغربي بذلك فترة تاريخية جديدة وأكثر دينامية .

(٣٦) ابرل ح . هاميلتون : « تضخم الارباح والثورة الصناعية » ١٧٥١ - ١٨٠٠ « النشرة الاقتصادية - عدد ١٠٦ (١٩٤١ - ١٩٤٢) ص ٢٥٦ - ٢٧٢ .

المسألة السكانية .. أثناء الثورة الصناعية *

ت. هـ. مارشال

تم أول احصاء شامل لسكان بريطانيا عام ١٨٠١ ، أما ما عدا ذلك من بيانات احصائية سابقة على هذا التاريخ فكلها بيانات مجتزأة ولا يمكن الاعتماد عليها الا في حدود ضيقة . وعندما نشر مالتوس كتابه الشهير « مقال عن مبدأ التكاثر السكاني » عام ١٧٩٨ ثم أعاد تنقيحه عدة مرات ، حاول فيه أن يتلمس الواقع الديموجرافي في عصره وكذلك في الماضي حتى يستطيع أن يستشف من ذلك اتجاهات المستقبل ويجد أساسا نظريا للسياسة الاجتماعية .

وفي المقال التالي يحاول الاستاذ ت . هـ . مارشال أن يؤكد اذا ما كانت نظرة مالتوس الى الظروف الديموجرافية في إنجلترا ابان الثورة الصناعية لا تزال مقبولة في جملتها . وجدير بنا ألا ننسى

* أعيد نشر هذا المقال عن مجلة التاريخ الاقتصادي . العدد الاول (١٩٢٩) ص ٢٢٩ - ٢٥٦ ، مع حذف بعض فقراته باذن من الجمعية المانية الاقتصادية والمؤلف . نسخة طبق الاصل - ١٩٢٧ للجمعية الملكية الاقتصادية .

رغم ذلك أن هذا النص الموجز الذي نعيد نشره هنا إنما يعطي فقط
النتائج التي انتهى إليها المقال ويحذف التقييمات النقدية التفصيلية
للبينانات التي بين أيدينا والتي استقى منها تلك النتائج .

لا ريب في أن كثيرين من المعاصرين كانوا يؤمنون بأن نسبة
المواليد كانت في ارتفاع ، ولكنهم قللوا بشكل واضح من قيمة
انخفاض نسبة الوفيات إن لم ينكروها تماما . ولقد ثبت أنهم
على خطأ في ذلك . ويتلخص جوهر ما يمكن أن نسميه بالموقف
« المالتوسي » فيما يلي :

أولا : أن معدل زيادة السكان أسرع من المطلوب .

ثانيا : ينبغي الحد من معدل المواليد .

ثالثا : أن ثمة قوى اقتصادية معينة كانت تزيد من معدل
المواليد وهذه القوى يمكن إزالتها بواسطة إجراء سياسى سليم
خاصة قوانين إعانة الفقراء والمطالبة بتشغيل الأطفال .

وأحب أن أشير هنا إلى أن أحسن التقديرات الحديثة عن
المواليد والوفيات في إنجلترا وويلز معا لا تؤكد يقينا زيف هذه
النظرة ، بل يبدو أكثر من ذلك أنها تدعمها أو أنها ، كما أفضل أن
أقول تتسق معها نظرا لأن هذه الاحصاءات يغلب عليها الطابع
التأملي . والنتيجة هي العكس تماما . ويمكن فقط عن طريق
الدراسة المقارنة للأرقام المحلية أن نأمل في إقامة الدليل على صدق
أو زيف النقطة الأخيرة وهي أهم النقاط الثلاث . بيد أنني لم
أحاول ذلك .

نحن نعرف أن الانخفاض السريع في معدل وفيات الأطفال
هو القسمة الرئيسية لانخفاض نسبة الوفيات . وبالنظر إلى

النتائج الاقتصادية المترتبة عليها - والتي تصبح بدورها عللا اقتصادية - فإن انخفاض وفيات الاطفال يكون غالبا معادلا بالضبط للزيادة في المواليد . حقا ان أشخاصا جددا يفدون دون أن يمثلوا ولادات جديدة . ولكن الدلالة الاقتصادية للولادة تعد شيئا ضئيلا اذا ما قورنت بالدلالة الاقتصادية للجهد المبذول في الرضاعة والرعاية والتربية وما يتبع ذلك من تكاليف خاصة بالتغذية والملبس والضغط على أماكن الإقامة . ونحن نستطيع في الحقيقة أن نعتبر عدد الاطفال الذين يبلغون من العمر ستة شهور أو سنة هو العدد الذي يمثل « النسبة الخالصة للمواليد » . وتعتبر هذه النسبة أهم بكثير من « النسبة الاجمالية للمواليد » فيما يتعلق بمشكلة السكان كما تبدو في نظر المؤرخ الاقتصادي . وكانت « نسبة المواليد الاجمالية » في الاعوام الأولى من هذه الفترة التي نحن بصددھا تتميز بالثبات أو الهبوط الطفيف وتوحي بارتفاع في « نسبة المواليد الخالصة » . ومن ثم فمن بواعث الخطأ أن تقارن نسبة وفيات منخفضة بنسبة مواليد مرتفعة ونرى في ذلك سببا في النمو السكاني دون أن نتبين أن الموت قد يلحق بالناس في أي سنة من سنوات العمر على عكس الميلاد فانه يحدث عادة في نهاية الشهر التاسع . وكان يمكن أن تصبح الموازنة هنا صحيحة لو أن الحياة تمتد بالناس حتى السبعين . بيد أنه فرض باطل عمليا .

تجنبنا في مناقشتي السالفة استخدام عبارة « التضخم السكاني » ، ذلك لأنني لم أشاء أن أفسد الموضوع مقدما . اذ لو أننا نظرنا الى هذه العبارة حسب معناها الدقيق الذي تلتزم به النظرية الحديثة نجد أنها لن تفيدنا فائدة تذكر في مناقشة الوضع الراهن حتى أن أشهر الكتاب الذين يتناولون المشاكل العملية انما يستخدمونها ليعبروا بها عن شيء أقل دقة وان كان يحمل نفس الاسم . ولعل أسوأ ما في الأمر استخدام الصحفي لهذه العبارة

استخداما خاطئا يخذل به كل مظاهر التفكير الواضح . وبالتالي ، اذا جاز لي أن أرائم بين الصور المجازية المختلفة في صورة واحدة ، فإن هذه الكلمة تبدو في سياق كل مناقشة بمثابة مهرّب يستعين به أي ناقد ليصرف به ذهن القارئ عن لب الموضوع . وهي في معناها الدقيق مصطلح من مصطلحات الاقتصاد الاستاتيكي الذي يشير به الى حالة معينة . مثال ذلك أن نقص عدد القاطنين في منطقة من المناطق التي تكون موضع دراسة يتبعه زيادة في الدخل بالنسبة للفرد مع افتراض ثبات كل الملابس الأخرى بما في ذلك توزيع الاعمار . ويستخدم الكتاب الذين يتناولون الموضوعات العملية هذا المصطلح بمعنى دينامي فيشيرون به الى احتواء منطقة من المناطق لعدد من السكان يفوق طاقتها دون أن يترتب على ذلك انخفاض في مستوى المعيشة بل وربما ، دون أن يؤثر ذلك على اطراد ارتفاع مستوى المعيشة خلال فترة معقولة وافترض أن البناء الاقتصادي قادر على التكيف بطريقة سوية مع الظروف المتغيرة .

ومع ذلك فثمة قسمات خاصة تميز تاريخ المرحلة الأولى من القرن التاسع عشر وتشير الى شيئين : -

أولا : أن الظروف الاقتصادية أدت الى ظهور قوة كان مقدرا لها أن تحد من معدل النمو السكاني في المستقبل القريب .

ثانيا : ان هذه القوة جاءت كنتيجة مترتبة على سرعة النمو السكاني في الماضي القريب وطابع هذا النمو . وبعبارة أخرى فحتى لو افترضنا أنه لم يكن هناك تضخم سكاني فقد كان هناك ضغط سكاني نجم عن الفشل في احراز أي تقدم اقتصادي وزيادة عدد السكان بما لا يتناسب مع الوضع الاقتصادي . وأي ضغط من هذا النوع الدينامي القصير الاجل يمكن علاجه ، ولا يكون العلاج عن طريق الحفض المطلق لحجم السكان وانما عن طريق تعديل معدل

النمو * ولا يتيسر هذا الا اذا كان الضغط ليس مماثلا لضغط جسم متحرك على جسم آخر فى حالة ثبات وانما يماثل ضغط جسمين كلاهما فى حالة حركة ويحتك أحدهما بالآخر عن طريق التماس .

والنتائج التى يمكن أن نخرج بها من هذه الدراسة لها فى الغالب الأعم طبيعة الفروض التى نستطيع أن نتأكد من صحتها عن طريق البحث التفصيلي . ويمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - كانت نسبة المواليد العامة (١) خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٧٥٠ - ١٨٣٠ نسبة عالية بدرجة محلولة قياسا بالنسب السابقة عليها أو اللاحقة لها . ولم يكن ارتفاعها هذا شيئا غريبا نظرا لأنه حدث مباشرة عقب عصر كانت فيه نسبة الوفيات مرتفعة ارتفاعا واضحا بينما كان النمو السكاني فى حالة ثبات .

والشيء المثير حقا هو استمرار هذه النسبة العالية ، باستثناء بعض ذبذبات لاقية لها ، طوال الأربعين عاما الأخيرة من هذه الفترة ، بالنظر الى حالات ثلاثة وهى : - الانخفاض الواضح فى نسبة الوفيات والذي بدأ حوالى عام ١٧٨٠ ، وانخفاض نسبة وفيات الأطفال . وتعادل هذه الظاهرة من حيث نتائجها الاقتصادية ارتفاع نسبة المواليد . وأخيرا تتابع بعض الأزمات الاقتصادية الحادة . ويلزم عن هذا أننا اذا ما كنا نبحت عن تفسير للزيادة السريعة فى السكان فلابد لنا وأن نعنى عناية كبيرة بالقوى التى أدت الى ارتفاع

(١) « نسبة المواليد العامة » هى عدد المواليد لكل ألف من السكان دون أى تعديل من ناحية بعض الخصائص السكانية مثل العمر أو الجنس أو المهنة .. الخ ، أما « نسبة المواليد الخاصة » فهى على سبيل المثال عدد المواليد لكل ألف من النساء اللاتى تتراوح أعمارهن ما بين ١٥ و ٤٤ . وتؤدرا ما كانت الإحصاءات السكانية القديمة تسمح بحساب نسب المواليد الخاصة . (ملاحظة بقلم المحرر .)

نسبة المواليد مثلما نعتى بالقوى التى أدت الى خفض نسبة
الوفيات .

٢ - اذا قدرنا نسبة المواليد على أساس عدد النساء القادرات
على الانجاب فانها ستكون نسبة مرتفعة ارتفاعا ملحوظا . واستمرت
هذه النسبة فى ارتفاع تدريجى حتى عام ١٧٩١ وحافظت على
مستواها حتى عام ١٨٢١ . وتتفق التقديرات التى وصفها فار مع
أرقامى التقديرية (بعد حذف الحشو الزائد) من حيث أنها تكشف
لنا عن ارتفاع طفيف فى الأعوام العشرين الأولى من هذا القرن .
وظلت النسبة كما هى حتى عام ١٨٣٠ تقريبا دون أن ترتد الى
المستوى الذى كانت عليه عام ١٧٨٠ . والمواليد التى تمثل الأساس
الذى تقوم عليه هذه النسب المرتفعة هى مواليد ما بين عامى ١٧٨٦ ،
١٨٢٦ . وحدث خلال هذه الفترة ما لا يقل عن ثلاث أزمات اقتصادية
حادة - وهى الأزمات التى ارتبطت بأسماء سبينهام لاند ولوديزم
وبيتزلو . فكانت البلاد طوال نصف هذه المدة تماما فى حالة حرب
مما اضطرها الى أن تسلم رجالها للخدمة العسكرية فى البحر أو فى
البر على أرض القارة . وكان هذا بمثابة قيد فرض على القوى
التناسلية القومية ولا تكشف عنه نسبة المواليد التى تقوم على
أساس عدد النساء البالغات .

بيد أن نسبة المواليد ابان الحرب كانت أعلى منها فى عام
١٨٥١ بنسبة ١٨/٥٪ كما كانت خلال أعوام السلام العجاف
١٨١٦ - ١٨٢٦ أعلى مما كانت عليه عام ١٨٧١ وهو قمة « العصر
الذهبي » بنسبة ١٠٪ .

٣ - ربما ظلت نسبة الزواج مرتفعة حتى نهاية القرن الثامن
عشر ، ولكنها انخفضت فى القرن التاسع عشر . وكلا التقديرين
يكشفان عن أنها كانت عام ١٨٢١ أقل مما كانت عليه عام ١٨٠١ .

ويوحى هذا بأحد شيئين : أما ارتفاع الخصوبة أو زيادة العلاقات غير الشرعية ، وربما كليهما معا . ولو صح أن الذبذبة في منحى الزواج الذى بلغ قمته عام ١٨٠١ تكشف عن انخفاض معدل عمر الزواج فسيستبع ذلك بطبيعة الحال ارتفاع فى نسبة الخصوبة . وهذه هى النتيجة المباشرة للزيجات المبكرة لأنها أكثر خصوبة فى أعوامها الأولى وسوف تتدعم هذه النتيجة مع مرور الوقت نظرا لأن الزيجات المبكرة تتميز بفترة حمل أطول .

٤ - بلغت نسبة الوفيات العامة أدنى نقطة لها حوالى عام ١٨١١ ثم بدأت فى الارتفاع بعد ذلك بسنوات قليلة واستمرت فى الارتفاع حتى الثلاثينيات الأخيرة . ووافق هذا الارتفاع تغير فى توزيع الأعمار مما يساعد على خفض نسبة الوفيات ، أعنى زيادة فى نسبة هؤلاء الذين يتمتعون بصحة جيدة فى ريعان حياتهم . ومن ثم فإن الأمر أكثر خطورة مما يبدو فى ظاهره . فعلى أساس متوسطات السنين السبع كانت نسب الوفيات فى عامى ١٨٢١ و ١٨٤١ تساوى ٢١ر٨ و ٢١ر٧ . ولو افترضنا أن سكان عام ١٨٤١ يتألقون من حيث العمر والجنس بنفس النسب التى كان عليها سكان ١٨٢١ اذن لأصبحت نسبة الوفيات ٢٢ر٨ أى بزيادة قدرها ٥٪ . ومن المحتمل على ما يبدو أن هذه الزيادة التى كانت ملحوظة بشكل واضح بين الأطفال وسكان المدن الكبرى إنما حدثت نتيجة لأسباب اقتصادية إذا ما استخدمنا هذا المصطلح بمعناه الواسع بحيث يتضمن النقص فى المواد الغذائية والسكن والرعاية الصحية .

٥ - فيما بين عامى ١٨٢٠ و ١٨٣٠ بدأ يحدث فى مكان ما انخفاض محدد فى كل من نسبة الزواج ونسبة المواليد . ومع عام ١٨٣١ عادت نسبة المواليد لأول مرة الى مستوى عام ١٧٨١ (هذا تقدير تخمينى) وذلك اذا قيست هذه النسبة على أساس عدد

النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ - ٤٠ عاما . ومع عام ١٨٤١ ، انخفضت فجأة وبسرعة الى ما دون ذلك بكثير (وهذه حقيقة واقعة) . والآن يصبح من حق النظريات القديمة أن توضح لنا كيف يعكس هذا الانخفاض المرحلي ، الذي بدأ بطيئا في أوله وسريعا بعد ذلك تاريخ تشغيل الأطفال وقانون إعانة الفقراء . ففي العشرينات بدأت تفرض القيود على تشغيل الأطفال وإن كانت قيودا ضعيفة وبدأ العمل عن طريق التعاقد يحل محل التلمذة الصناعية للصبي والنظام الجديد لا يعفى الأب تماما من مسؤوليته تجاه أطفاله . وفيما بين عامي ١٨١٥ الى ١٨٣٤ كان نظام سبينهام لاند لا يزال مطبقا على نطاق واسع . إلا أن قيمة الإعانة كانت تنخفض انخفاضا فجائيا وكبيرا حينما كان ذلك ممكنا . وبدأ القضاة يعارضون مبدأ «النسبة في خدمة الأجور» وأعلنوا في حالات عديدة أنه مبدأ غير شرعي . وفي الثلاثينيات بدأ تنفيذ قانون المصانع وقانون إعانة الفقراء الجديد .

٦ - إن هذا التقارب بين نسبتي المواليد والوفيات وما ترتب عليه من الحد من سرعة النمو السكاني يبدو وكأنه حدث نتيجة لضغط اقتصادي . وكشفت الملاحظة الآن عن أن نسبة الوفيات لا تتأثر بسرعة بالذبذبات التي يتعرض لها الرخاء الاقتصادي على عكس نسبة الزواج ونسبة المواليد فانهما أكثر حساسية لها .

والشيء المؤكد أن تنظيم النسل لم يكن مطبقا على نطاق واسع رغم أنه كانت هناك معرفة به إلى حد ما . وربما كان فرنسيس بلاس يبالغ عندما قال عام ١٨٢٢ : « إن وسائل منع الحمل » وصححها بقوله « تحطيم الجنين تستخدم بالفعل على نطاق واسع » بين الطبقة العاملة . وليس من قبيل المصادفة ما نراه من اهتمام حماسي بهذا الموضوع في أوائل القرن التاسع عشر . إذ أنه يكشف

عن الرغبة في الافلات من الضغط السكاني المزعوم واعتقاد بعض
الوساط أن استخدام الجهلاء لهذه الوسائل غير المرغوب فيها يشكل
خطرا كبيرا على الصحة والحياة . ومن ثم فربما يكون من الأفضل
أن يكون تأجيل الزواج هو وسيلتنا للتحكم في النمو السكاني .
ويشير الانخفاض السريع في نسبة المواليد في الثلاثينيات الى أنه
كان نتيجة لضغط اقتصادي . ويوحى الارتفاع السابق في نسبة
الوفيات بأن هذا الضغط كان موجودا على أقل تقدير عام ١٨١١
وربما قبل ذلك . وهذه الفكرة من شأنها أن تدفعنا مرة أخرى الى
التساؤل لماذا لم تبدأ نسبة المواليد في الانخفاض في فترة مبكرة
عن ذلك ؟ وحتى اذا كانت قد توقفت بعض الشيء عندما نشبت
الحرب الا أنها سرعان ما عادت سيرتها الأولى وظلت مرتفعة طوال
عشرين عاما أخرى .

٧ - كان الضغط الاقتصادي من ناحية نتيجة مباشرة لسرعة
النمو السكاني . وصحب هذا النمو تركيز السكان في المدن ،
وتسبب عنه ارتفاع في نسبة الوفيات في المدن وهي التي رفعت
نسبة الوفيات على النطاق القومي . وأهم الظواهر التي كان لها
تأثيرها القوي في خفض نسبة المواليد هي أولا : عبء اعادة الأطفال
الذين قدر لهم أن يعيشوا نتيجة انخفاض وفيات الأطفال . ثانيا ،
ما ترتب على ذلك من اندفاع موجة من الشباب الى سوق العمل
الذي كان يعاني بالفعل من حالة كساد . ومن ثم كان هؤلاء الشباب
عاجزين عن الزواج وبالتالي انخفضت نسبة المواليد . ويمكن
استنباط هذين العاملين من منحني السكان .

هذه هي الاحتمالات التي نشأت والفروض التي أوجت بها
الاحصاءات العامة لهذه الفترة . ومن الواضح أن اتباع مالتوس
سواء أكانوا على صواب أم خطأ في تفاصيل ما تناولوه بالتحليل

فى دراستهم الا أن قلقهم كان له ما يبرره ، وكانوا على صواب تماما حين رأوا فى نسبة المواليد مفتاح الموقف . ولقد حدث بالفعل كل ما كان يخشاه مالتوس . فكل عمليات الضبط الوقائية كان تأثيرها بطيئا ونشطت عمليات الضبط الموجبة لتكبح من جماح سرعة النمو السكانى . وكان مالتوس يؤمن بأن فشل عملية الضبط الوقائية انما يرجع من ناحية الى التأثير السئ لقانون اعانة الفقراء . أما (ريكمان) فقد كان من رآيه أن تأثير قوانين اعانة الفقراء على زيادة السكان أقل بكثير مما ينسب لها عادة فى المناقشات النظرية . الا أنه كان يعتقد أن السكان المشتغلين بالصناعة يتزايدون بسرعة ويرجع ذلك من ناحية « الى أن الأطفال الذين يعملون فى كثير من المصانع قادرون على اعالة أنفسهم فى سن مبكرة ومن ثم فانهم لا يكلفون آباءهم نفقات كثيرة ، ويجدون فى ذلك تشجيعا واضحا على الزواج » . ولا تستطيع الاحصاءات العامة أن تزعم لنفسها القدرة على ادانة هذه الآراء ، بيد أننى آمل أن أكون قد أوضحت أن كل ما نستطيع أن نفعله هو أن ننتزع منها قسرا الدليل ضدهما .

مالتوس ونظرية السكان *

روبرت .ب. فانس

تعرض مالتوس أكثر من أى مفكر اجتماعى كلاسيكى آخر لهجوم حائق شديد ، كما دافع عنه البعض أيضا بحماس شديد . فكان موضع ذم كمنظر اجتماعى وموجه سياسى يندّر الناس بأحداث المستقبل ، ومفكر أخلاقى بل وربما كباحث يعنيه جمع الحقائق . وقد يكون ثمة مبرر له قيمته يبرر بعض هذه الانتقادات اذا نظرنا اليها على ضوء معرفتنا الاسترجاعية لمسار الاحداث أو للمعايير الحديثة للضبط والاتساق النظرى . ومع ذلك فقد كان مالتوس علامة مميزة لعصر بذاته ، وثمة وجهان متممايزان لدوره الرئيسى الذى قام به . أولا : فقد ارتبط اسمه بالجزع من مستويات المعيشة المنخفضة . ولم يكن جزعه هذا أمرا غير واقعى بالنسبة لعصره الذى كان يعيش فيه (١٧٦٦ - ١٨٣٤) . ثانيا : أنه وقف عند نقطة تحول هامة فى تاريخ البشرية تمثل الانتقال من عادات الخصوبة العالية الى الخصوبة الضعيفة . ولم يحاول أن يكبح جماح هذا

* أعيد نشر هذا المقال عن مجلة الشؤون الخارجية ص ٢٦ عدد ٤ (يوليو ١٩٤٨) ص ٦٨٢ - ٦٨٩ . مع حذف بعض الفقرات باذن من المؤلف وهيئة تحرير مجلة الشؤون الخارجية . نسخة طبق الاصل ١٩٤٨ ، مجلس العلاقات الخارجية .

التحول الخطير ولكنه أعطاه من فكره - تحت اسم « التماسك
الخلقي - أكثر مما أعطاه أى مفكر آخر قبله . ويبدو أن معظم
العداء الذى صبه أصحابه على مالتوس فى شكل محاكاة عقلية إنما
كان مبعثه فى الحقيقة الفرع من حالة الاستياء التى تقوم عليها
الحضارة .

- ٩ -

مقال عن مبدأ التكاثر السكانى من حيث تأثيره على تحسين
أوضاع المجتمع مستقبلا مع بعض الملاحظات الخاصة بتأملات السيد
جودوين و م . كوندروسيه وكتاب آخرين . كتب المقال توماس
روبرت مالتوس . لندن : ١٧٩٨ .

لم يحدث أن صدر كتاب فى وقته تماما مثلما حدث بالنسبة
لكتاب توماس روبرت مالتوس : «مقال عن مبدأ التكاثر السكانى» .
ظهر هذا الكتاب عام ١٧٩٨ ، أى فى منتصف الثورة الديموجرافية،
وعلى الأرض التى كان سكانها على وشك التكاثر بسرعة أكبر إبان
«قرن السيادة البريطانية» المقبل ، أكثر مما كان فى أى بلد آخر من
بلدان القارة . اذ ظل سكان أوروبا منذ مائة وأربعين عاما فى وضع
استاتيكي يقدر عددهم بما يقرب من ١٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة . وبعد
مائة وأربعين عاما بدأت الدول الأوروبية المتقدمة تواجه مشكلة
تناقص سكانها . ولكن فى عام ١٧٩٨ كان لمبادئ التكاثر السكانى
المعرضة فى «المقال» أهمية مفزعة . اذ بدأ يتضاعف تعداد سكان
أوروبا الذى كان يقدر آنذاك بحوالى ١٨٧٠٠٠٠٠٠ - وكان مقدرا
له أن يصل الى ٥٥٠٠٠٠٠٠٠ رغم الهجرات الواسعة .

ففى عام ١٦٥٠ كان يقدر تعداد سكان العالم بما يقرب من
٥٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة وكان مقدرا له أن يصبح فى عام ١٩٤٠ بليونين

وأتى نصف بليون من هذه الزيادة في ١٥٠ عاما أى من عام ١٦٥٠ الى عام ١٨٠٠ ، وأتى بعد ذلك مايربو على بليون نسمة . والسمة المميزة لهذه الفترة كلها هى تكاثر السكان فى أوروبا بأعداد كبيرة . ففى خلال ثلاثمائة عام ازداد عدد الاوروبيين - مع احتساب أصحاب الدم الاوروبى الخالص الذين يعيشون خارج القارة - أكثر من سبعة أضعاف . ويقول فى ذلك كنجسلى دافيز « لو نظرنا الى الموضوع فى اطار المستقبل البعيد نجد أن نمو سكان الارض أشبه بفertil بارود طويل ودقيق يحترق فى ببطء وتزداد الى أن تصل النار فى النهاية الى شحنة البارود ثم لا يلبث أن ينفجر » . وأبرز شئ فى زيادة سكان الغرب ، وهى الزيادة المسماة « بالثورة الديموجرافية » ، هو تكاثر السكان المتكلمين باللغة الانجليزية . اذ زاد تعداد هؤلاء من ٥٥٠٠٠٠٠٠ نسمة تقريبا عام ١٦٠٠ الى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٤٠ . وخلال المائة وخمسين عاما الاخيرة من التاريخ الاحصائى زاد سكان الجزر البريطانية أكثر من أربعة أضعاف ، بينما أسهموا فى نفس الوقت بأكثر من ١٧٥٠٠٠٠٠ نسمة استوطنوا شمال أمريكا وأراضى الدومينيون فيما وراء البحار .

ويعتقد الباحثون المحدثون من خلال دراستهم للطبعة الاولى من «المقال» أن مالتوس كان معنيا أساسا بمشكلة الفقر أما مسألة التكاثر السكانى فقد كانت تحتل مرتبة ثانوية من تفكيره . فقد كان يعتزم بحث طبيعة الفقر أسوة بآدم سميث فى دراسته لطبيعة الثروة . ولكنه قدم كتابه فى شكل رد على وليام جودوين ودعاة الكمال الاجتماعى . وترتب على ذلك أنه بضربة واحدة أثار ثائرة كل من المحافظين من رجال اللاهوت والراديكاليين الاجتماعيين . « وظلت الانتقادات تتساقط كالطرر ثلاثين عاما متوالية » . ويقول جيمس بونار مؤرخ حياة مالتوس « ان مالتوس هو الانسان الذى أسىء اليه أكثر من غيره فى هذا العصر ، وغبنه الناس حين نظروا

اليه وكانسان يدافع عن مرض الجدري والعبودية وقتل الاطفال وأنه كان ضيقا بمطاعم الفقراء التي تمنحهم الحساء مجانا ، ويعارض الزواج المبكر والهبات التي تقدمها الكنيسة للفقراء . وأنه أشبه بمن بلغت به القحة الى حد أن يعقد زواجه بعد أن يعط الناس ضد مساوىء الاسرة . وأنه كان يرى العالم يساس بطريقة سيئة للغاية بحيث أن أفضل الاعمال تنجم عنها أكثر النتائج ضررا وايداء . « ولكن مالتوس كمفسر يوضح أسباب الفقر لم يكن أوفق من غيره في الاقتراب من الاجابة المقنعة مثل ما فعل قادة مبرزون آخرون من أصحاب الاتجاه الفكرى الواحدى من أمثال هنرى جورج . وان اهم ما أسهم به هو نظريته الخالدة عن التكاثر السكانى والتي طورها خلال محاولاته الست التي نقح فيها رسالته .

وكان مالتوس يؤمن ، كما يعرف الآلاف ممن لم يقرأوا له ، أن النمو السكانى ينتج الى تجاوز وسائل العيش ، وأننا ان لم نكبح جماح هذا الاتجاه فان البشرية ستغرق فى البؤس والفوضى الشاملة . وعرض مالتوس المشكلة فى نسبته المشهورة : يتزايد السكان حسب متوالية هندسية بينما يتزايد الغذاء حسب متوالية حسابية . وقال ان أى أمة ما لم تضيف أرضا جديدة فانها تتوقع أن تنتج كل عام من الغذاء مثل ما انتجته فى العام السابق تماما ، بينما يمكن أن يتضاعف عدد السكان لكل جيل كما أثبتت أمريكا ذلك . واستطرد قائلا ويمكن أن يبقى التعداد السكانى معادلا لكميات الغذاء وذلك عن طريق فرض قيود معينة . وآخر القيود كلها هو المجاعة - أو الجدار الأصم الذى ستصطلم به الزيادة السكانية فى النهاية . ولكن ثمة قيود أخرى يمكن لها أن توجد قبل أن تبلغ ذلك القيد الاخير - وهى الفقر وسوء التغذية والرذيلة والحرب . ويعتبر الزواج المتأخر مع التماسك الخلقي الوسيلة الوحيدة للخلاص من هذه النتائج الكثيبة (وهذه هى النتيجة التى

أثارت نائرة جودوين بشكل خاص) وأى مشروع يهدف الى اصلاح المجتمع وتخفيف وطأة الحاجة التي تضعف من هذا الدافع لن يترتب عليه سوى تعميق هذه الشرور التي ينشد المشروع علاجها .

- ٢ -

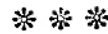
يميل العلماء المحدثون الى تجنب الجدل الذي لا طائل تحته وذلك بتوجيه سؤال واحد : كيف لنا أن نعيد صياغة الفرض الذي وضعه مالتوس بحيث يتسنى لعلماء الديموجرافيا أن يضعوه موضع الاختبار ؟ ربما يكون من المستطاع تنقيحه ليصبح على النحو التالي: علينا أن نتوقع زيادة كبيرة في السكان . وسيعقب هذه الزيادة انخفاض في نصيب الفرد من استهلاك المواد الغذائية وزيادة في نسبة الوفيات بحيث ينتهي الامر بحدوث مجاعة . والبديل الوحيد لذلك هو الزواج المتأخر على نطاق واسع بقدر الامكان ، حتى تقل الخصوبة بدرجة كبيرة . واذا راجعنا هذه العبارة الفرضية على ضوء وقائع الديموجرافيا سيتضح لنا مقدما ، اذا استثنينا شرط الحرب ، أن شعبا واحدا فقط من بين شعوب الحضارة الاوروبية - وهو الشعب الايرلندي - هو الذي حقق التوقعات المعقولة لمذهب مالتوس . ويعرف علماء الديموجرافيا المحدثين ، بعد نظرتهم الى مسرح الاحداث على مدى ١٥٠ عاما تالية ، أن مالتوس كان يعيش في مرحلة خاصة من مراحل الدورة السكانية .



ونحن نعرف يقينا أن نسبة الوفيات (باستثناء الذبذبات التي نجمت عن الحرب) ظلت تتناقص منذ أيام مالتوس . ونحن نعرف أيضا أن سبب الثورة السكانية الكبرى التي أدت بمالتوس الى تقديم نظريته هو زيادة طول الاعمار وليس ارتفاعا مفترضا في نسبة

الوفيات • وكما أوضح أ.م. كار - سوندرز فإن هذا النقص في الوفيات قد بدأ في إنجلترا حوالى عام ١٧٣٠ وهو العام الذى ولد فيه مالتوس الكبير • وانخفضت النسبة من ٣٥ فى الالف الى ٢٢ فى الالف عام ١٨٢٠ أى بعد ثلاثة أعوام من التاريخ الذى أصدر فيه مالتوس الصغير الطبعة الخامسة من كتابه «المقال» • ومضى مائة وأربعون عاما منذ تاريخ حدوث أول نقص كبير فى نسبة الوفيات فى إنجلترا أى حوالى عام ١٧٤٠ الى تاريخ حدوث أول انخفاض كبير فى نسبة المواليد حوالى عام ١٨٤٠ • واستمرت الوفيات تتناقص الى أن بلغت ١٠ فى الالف فى العقد الاول من هذا القرن • واستمرت الزيادة السكانية طوال الستين عاما التالية وترجع الزيادة أساسا الى التباعد بين النسبتين •

ان التغيرات الكبيرة التى طرأت على مبادئ الطب والرعاية الصحية والاجتماعية أنقذت حياة الكثيرين فى إنجلترا كما أنقذت حياة الكثيرين فى غيرها من البلدان • وهكذا أصبح مرض الاسقربوط من الامراض النادرة منذ عام ١٧٥٠ • ويرجع ذلك أساسا الى أن الفلاحين بعد أن كانوا يتركون الارض بورا فى الشتاء أدخلوا زراعة المحاصيل الدرنية التى زودتهم بالخضروات وساعدتهم أيضا على الحصول على كميات أكبر من اللحوم الطازجة • وساعد استخدام القطن فيما بعد على انتشار الاقمشة الرخيصة بين الجماهير •



وأصبحت العادة المتبعة أن يرتدى الاطفال مع بداية الشتاء حلا جلدية وهكذا أدت زيادة النظافة الى خفض نسبة الوفيات • وخفضت الرعاية الصحية والطبية من الامراض الوبائية ووفيات الاطفال التى نكلت بإنجلترا قرونا طويلة •

ان الثورة فى مجال الطب والرعاية الصحية أنقذت حياة
الاطفال ، وأبقت الثورة الصناعية عليهم أحياء ليشبوا ويكبروا .
وكما قال هارولد رايت (١) : « ان المشكلة السكانية التى عنى بها
مالتوس بوجه خاص وهى مشكلة اطعام هذا العدد المتزايد بسرعة من
الانجليز من انتاج جزيرة ظلت كما هى من حيث الحجم أمكن حلها
لمدة مائة عام على الأقل ، وذلك عن طريق الزيادة الهائلة فى انتاج
السلع المصنعة واستبدال هذه السلع بالطعام والمواد الخام من
قارات جديدة . وبينما تزايد عدد السكان أصبح اطعام أرخص
سعرا بالفعل ، وأصبح فى وسع عدد كبير من المهاجرين أن يستنبتوا
الطعام فى الخارج وأمكن امتصاص عدد كبير من النساء الاوروبيات
فى ميدان انتاج الآلات الزراعية والسفن البخارية والسكك الحديدية
التى مكنت من انتاج الطعام ونقله الى أرض الوطن للاستهلاك . »
وخلاصة القول أن الثورة الصناعية أرجأت الازمة السكانية فى
انجلترا لمدة مائة عام . ولكن ما أن يعم التصنيع جميع أرجاء المعمورة
حتى تكون انجلترا وأوروبا الغربية قد خلقت عن طريق التكاثر
بهذه الحدود الجديدة سكانا صناعيين تزيد كثافتهم كثيرا عن الحد
المعقول الذى كانت تأمل فى تحمله . ويجب أن نشير ، اتصافا
لمالتوس ، الى أنه تنبأ مقدما بهذا الاحتمال . وقد حذرنا من هذا
الخطر فى الفقرة التالية التى قليلا ما يلتفت اليها :-

« وسط تيه التأمل أشار البعض الى أن أوروبا ينبغي عليها
أن تزرع قمحها فى أمريكا وتكرس نفسها للصناعة والتجارة باعتبار
أن هذا هو أفضل تقسيم للعمل على نطاق المعمورة . ولكن على أحسن
الفروض فاذا كان المسار الطبيعى للأحداث سيؤدى الى مثل هذا
التقسيم للعمل لفترة ما ، واذا افترضنا أن أوروبا ستمكن بمثل

(١) هارولد رايت : « السكان » . نيويورك : هاركوت ١٩٢٣ ص ٢٣ .

هذه الوسائل أن تزيد تعدادها أكثر مما تحتل أرضها إلا أننا يجب أن نخشى مغبة ذلك • فثمة حقيقة مسلم بها وهي أن كل دولة تتجه في تقدمها نحو الثروة وتنشد تصنيع نفسها • • ولكن إذا ما بدأت أمريكا على أساس هذا المبدأ تحجز قمحها عن أوروبا ولم يتمكن الإنتاج الزراعي في أوروبا من سد العجز فأننا سنشعر يقينا أن المزايا المؤقتة للثروة الكبيرة والتكاثر السكاني قد دفعنا مقابلها ثمنا غاليا جدا يتمثل في فترة طويلة نقضيها مع البؤس والتراجع الى الوراء (٢) •

وعلى الرغم من أن الثورة الصناعية أعطت أوروبا مهلة قبل مواجهة مخاطر التضخم السكاني إلا أن هذا لم يكن اصلاحا دائما في مواجهة التحدي الذي صاغه مالتوس • وعندما بدأت الحركة التعويضية فقد اتخذت نفس المسار الذي كان يذافع عنه - أي انخفاض مستمر وحاد في المواليد - وإن لم تحدث بنفس الصورة التي تخيلها • فقد ظلت نسبة الزواج مرتفعة عدا منطقة واحدة مستشير اليها • وتجنبت شعوب الثقافة الغربية الازمة السكانية عن طريق الحركة المعروفة باسم «المالتوسية الجديدة» أو تنظيم النسل أو منع الحمل أو تحديد الأسرة • وإذا قلنا أن نقص الوفيات كان بداية الثورة الديموجرافية فأننا نستطيع أيضا أن نقول ان انخفاض الخصوبة كان بداية الثورة المضادة •

وقد أصبح واضحا مع عام ١٨٥٠ أن نسبة المواليد كانت في تناقص مستمر في فرنسا والولايات المتحدة وأيرلندا • وثبت أن الخصوبة العالية في أمريكا قد بدأت تنخفض مع فترة التعداد الاول عام ١٧٩٠ • وانخفضت نسبة المواليد في فرنسا عن عام ١٨٤٧ الى

(١) ت . ر . مالتوس : « مقال عن السكان » الطبعة السابعة -
افرى مانز لبراري - مجلد ٢ ص ١١١ •

عام ١٩٤١ من ٢٧ فى الألف الى ١٩ فى الألف ، ونقصت خلال الحرب العالمية الأولى الى ١١ ثم ارتفعت قليلا ارتفاعا مؤقتا ولكن لم تلبث أن استعادت سيرتها الأولى فى مسارها التنازلى . وكان ثمة انخفاض ضئيل ، بل تكاد نقول أنه لم يحدث تغير يذكر ، بالنسبة لسن الزواج أو فيما يتعلق بنسبة المتزوجين الى غير المتزوجين من السكان . ويرجع الانخفاض الى تقييد الخصوبة أثناء الزواج . ومن الواضح أن العمل على الحد من حجم الاسرة بدأ أولا فى فرنسا ثم امتد من هذا البلد الى غيره من بلدان أوروبا الغربية .

وبلغت نسبة المواليد فى انجلترا درجة عالية عام ١٨٧٠ . ومع عام ١٨٨٠ كانت الخصوبة فى انجلترا فى حالة انحدار كامل فمن عام ١٨٧٠ الى ١٩٣٠ ، أى خلال ستين عاما ، انخفضت النسبة من ٣٥ الى ١٥ فى الألف . وكانت طبيعة الاتجاه العام للحياة الانجليزية تؤدى الى هذا التحول . والشئ المؤكد انه لم يكن فى انجلترا من هو ملكى أكثر من «الملكة» ولم يكن هناك من هو أفضل منها فى التعبير عن نظرة الشعب البريطانى الى قضايا داخلية بالمعنى الحرفى لهذه الكلمة . فقد كتبت فى عام ١٨٤١ الى ملك البلجيك تقول : « أظن يا عمى العزيز أنك لا تستطيع بحق أن تتمنى لى أن أكون أما لعائلة كثيرة العدد ، ذلك لأنك على ما أعتقد ستفق معنى فى أن العائلة الكبيرة مصدر قلق لنا جميعا ، ولبلد بوجه خاص ، ناهيك عن المشاق والمتاعب التى تخصنى . ان الرجال لا يفكرون أبدا ، أو أنهم نادرا ما يفكرون فى العبء المضنى الذى تضطر النساء الى تحمله كثيرا جدا » .

ولكن لماذا فشل مالتوس ، وهو المفكر الواقعى ، فى تصور امكانية تحديد الاسرة - وهى أبرز حركة ديموجرافية فى العالم الحديث ؟ يبدو أن مالتوس فى نظر الغالبية العظمى من المفكرين يخدم سيدين جد مختلفين . مذهب المنفعة العامة ومذهب السلطة .

انتهى جيمس أ. فيلد الى أن مالتوس كان على علم بالدعاية السائدة في أيامه عن تنظيم النفس ، وأنه شجب بقوة استخدام أى جهاز بدنى للحد من حجم الأسرة (٣) . وكان مالتوس برأيه هذا يراعى التقليد الارثوذكسى . وهذا هو المثال الوحيد الذى استحق من أجله العالم الديموجرافى صفة «القس مالتوس» والذى كان كثيرا ما يوصف به . وبفضل هذا الرأى أصبح المهيجون المعاصرون من أمثال فرنسيس بلاس وريشارد كارليل وروبرت دال وأوين ودكتور شارلس نولتون فى وضع أفضل من مالتوس من حيث التحكم فى وسائل التنبؤ العلمى . وفى رأى مالتوس أن الشرط الاساسى للزواج كان «الاعتقاد بإمكانية اعادة زوجة وست أطفال» . (ويقدر علماء الديموجرافيا المحدثين أن ثلاثة أطفال لكل أسرة مخصصة يمثل العدد الكافى لتعويض الفساق من التعداد السكانى وضمان استقراره . أما ستة أطفال لكل أسرة فسوف يؤدى الى مضاعفة السكان مع كل جيل .) وليس ثمة شك فى اخلاص مالتوس فى دفاعه عن القيد الاخلاقى . ولكن يمكننا أن نلاحظ أيضا أن الكتاب الراديكاليين فى عصره أشاروا الى ما يؤكده رجال الدين والاطباء والكتاب الاجتماعيين اليوم من أن المجتمع اذا كان يرغب فى أن يعلى من قيمة العفة الجنسية فلا بد من السماح بالزواج المبكر .

ويعتبر تاريخ السكان فى ايرلندا صورة مأساوية لمعضة مالتوس . اذ كانت المجاعة هى الباعث المحرك لها . فمع عام ١٨٤٥ تضاعف السكان خلال فترة تعيها ذاكرة الاحياء . وبلغ تعداد السكان ٨٣٠٠٠٠٠ نسبة . وكتب سير جيمس أوكنور فى كتابه «تاريخ ايرلندا» ما يلى : «كانت الكنيسة تشجع الزواج المبكر . وشجعت سياسة الحكومة الايرلندية السكنى من الباطن . وادى

(٣) « مقال » ملحق ، الطبعة الخامسة ، ١٨١٧ ؛ وبطبعة السادسة

١٨٢٦ - المجلد الثانى - ص ٤٧٩ .

اجتماع الزواج المبكر والسكنى من الناطن الى زيادة السكان بسرعة كبيرة . وكان ما يقرب من ثلاثة ملايين ونصف من السكان يعيشون فى بيوت من طين غطيت سقوفها بالقش بطريقة رديئة ، ولكل منهم حجرة واحدة لا غير وأغلب هذه الحجرات بدون نوافذ أو مدخنة . وظهرت فى أمريكا عام ١٨٤٤ آفة البطاطس التى تستطيع أن تتلف المحصول فى أيام قلائل . وفى عام ١٨٤٦ اجتاحت هذه الآفة أيرلندا وكأنها الموت الاسود ودمرت كل موارد غذاء الفلاحين . وفى خلال خمسة أعوام من ١٨٤٦ الى ١٨٥١ مات ١٠٠٠٠٠٠ شخص . وذكرت التقارير أن ٢١٧٧٠ حالة وفاة كانت بسبب الجوع فى الفترة الواقعة بين عامي ١٨٤١ و ١٨٥١ ، وهو سبب لا يستحب ذكره عادة فى السجلات الرسمية .

وكانت النتيجة هجرة جماعية الى خارج أيرلندا . وفى خلال عشرة أعوام هاجر ربع سكان البلاد ، واتجه أكثرهم الى الولايات المتحدة ، وكان قد غادر البلاد خلال جيلين فقط ما يقرب من ٥٠٠٠٠٠٠ . وواجه الأيرلنديون الموقف عن طريق تأجيل الزواج أو العزوف عنه . ولا يسعنا إلا أن نقدر تخميناً نسبة المواليد فى أيرلندا للفترة الواقعة فى منتصف القرن التاسع عشر . بيد أن كار - سوندرز يعتقد أنها كانت أقرب الى ٤٠ منها الى ٣٠ فى الألف قبل عام ١٨٥٠ ثم بدأت تتناقص حوالى هذه الفترة . وكانت هذه النسبة فى عامي ١٨٧١ - ١٨٨١ هى ٢٦٢ فى الألف ، وفى عامي ١٩١١ - ١٩٢٦ ٢١١ فى الألف . وزادت نسبة السيدات غير المتزوجات خلال هذه الفترة ممن تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٣٥ عاماً من ٢٨٪ عام ١٨٤١ الى ٥٣٪ عام ١٩٢٦ . ولكن اذا ما أرجأ شعب بأكمله الزواج لفترة طويلة فإن هذا يعنى بطبيعة الحال أن كثيرين من أبنائه سينصرفون عن الزواج كلية . وفى عام ١٨٤١ كان ١٥٪ من نساء أيرلندا من المتقدمات فى السن من ٣٥-٤٥ عاماً

غير متزوجات . وارتفعت هذه النسبة مع عام ١٩٢٦ الى ٢٩٪ .
وهكذا فان ثلاثة أعشار نساء إيرلندا جميعهن يحيون فترة الاختصاص
بغير زواج . ومع ذلك فبالنسبة للنساء اللاتي تزوجن فقد احتفظن
بخصوبتهن عالية كما كانت دائما . ففي عام ١٨٦١ كان هناك في
إيرلندا ١٣٠ طفلا ممن تقل أعمارهم عن خمسة أعوام لكل ١٠٠ زوجة
يقبل عمرها عن ٤٥ عاما . وفي عام ١٩٢٦ كان الرقم المناظر
١٣١ طفلا . أما في إنجلترا وخلال الفترة ذاتها فقد انخفض الرقم
المناظر من ١١٦ طفلا لكل ١٠٠ امرأة متزوجة الى ٧١ .

واستقر عدد سكان أيرلندا الآن حول ٤٣٠٠٠٠٠ أي نصف
عدد السكان قبل المجاعة تقريبا . وتوجد الآن في أيرلندا أعلى نسبة
في العزوبة في الغرب ان لم يكن في العالم كله . وتهب أيرلندا
أبنائها وبناتها ليعملوا رهبانا أو راهبات في الكنيسة الكاثوليكية
على نطاق العالم . أما في إنجلترا وفرنسا والولايات المتحدة فلم
تنقص نسبة المتزوجين أو ربما نقصت بنسبة ضئيلة ونظرا لأن
أيرلندا قد خفضت من نسبة المواليد فيها عن طريق العزوف عن
الزواج ، وكان هذا نتيجة سلسلة غريبة من الملابس الاقتصادية
دعمها ولاء شعبها للكنيسة . وتؤكد مآساتها جدوى الاسلوب الذي
كان يمكن أن يتبعه العالم الغربي لخفض عدد سكانه لو أنه عني
بمالتوس الاخلاقي وليس بمالتوس العالم . وتشير هذه المأساة الى
مدى عنف الاجراءات المطلوبة لتنفيذ توجيهات مالتوس .

السكان في أيرلندا *

١٧٥٠ ~ ١٨٤٥

د. ل. بيرت

تعتبر المجاعة التي اجتاحت أيرلندا فيما بين عامي ١٨٤٥ - ١٨٤٧ واحدة من بين خمسة كوارث هي أخطر كوارث سكانية عرفها التاريخ الأوروبي . (الأربعة الأخرى هي الموت الأسود وحرب الثلاثين والحربين العالميتين الأولى والثانية) . فقد كان تعداد سكان أيرلندا عام ١٨٤١ هو ٨١٧٥٠٠٠ . والمعتقد أنه أصبح في عام ١٨٤٥ حوالي ٨٣٠٠٠٠٠ ، وأنه في عام ١٨٥١ لم يتعد ٦٥٥٢٠٠٠ . وتناقص العدد باستمرار حتى وصل الى ٤٣٩٠٠٠٠ عام ١٩١١ و ٤٢٤٠٠٠٠ عام ١٩٦١ . وأهم دراسة ديموجرافية تفصيلية عن الظروف التي أدت الى هذه الكارثة الكبرى هي الكتاب الذي ألفه ك . ه . كونييل والذي نعرضه في المقال التالي .

* أعيد طبعها عن مجلة التاريخ الاقتصادي - السلسلة الثانية ، ٤ (١٩٥١ - ١٩٥٢) ص ٢٥٦ - ٢٥٧ - مع حذف بعض الفقرات باذن من جمعية التاريخ الاقتصادي والمؤلف ، نسخة طبق الاصل - ١٩٥١ - ١٩٥٢ . أصدرتها جمعية التاريخ الاقتصادي . ويعتبر هذا المقال عرضا لمقال ك . ه . كونييل . سكان أيرلندا من ١٧٥٠ الى ١٨٤٥ (أكسفورد : كلاريندون بريس - لندن : جيفري كامبرليج - مطبعة جامعة أكسفورد (١٩٥٠) ص ١١ - ٢٩٣ .

كان تعداد سكان ايرلندا حسب تقديرات عام ١٨٢١ هو ٦٨٠.١٨٢٧ . وأهم تقديرين من التقديرات السابقة على التعداد السكاني واللذين يتسمان بالحرص الشديد في اعدادها هما تقديرا نيو وينهام وبوش . وقدر الأول السكان في عام ١٧٨٨ ب ٣٩٠.٠٠٠ . والثاني بما يربو على ٤٠٤.٠٠٠ . وحسب الأرقام التي قدمها نيو وينهام فقد زاد عدد السكان فيما بين عامي ١٧٨٨ و ١٨٢١ بنسبة ٧٤٪ . وأشار السيد كونيل الى أن أكثر التقديرات السابقة على التعداد كان يصل اليها أصحابها عن طريق معرفة عدد المنازل حسب تقرير جباة العوائد ثم يضربون هذا العدد في رقم ما (وهو رقم تخميني في أغلب الأحيان) يعتبرونه متوسطا لعدد السكان في كل منزل . ويناقش هذا الاتجاه بقوله ان عدد المنازل كان يقدر عادة أقل من الحقيقة وأن العدد الاجمالي للسكان الذي يصلون اليه كان عددا صغيرا أيضا ما لم يخطيء رجال الإحصاء وبيالغون في تقديرهم لحجم متوسط الأسرة . وكان تقديره الخاص للسكان عام ١٧٨٨ هو ٤٣٨٩٠٠٠ . ويتبع هذا أن الزيادة خلال الأعوام الثلاثين السابقة على ١٨٢١ لم تكن زيادة سريعة جدا كما كان الاعتقاد السائد بشكل عام .

ومع ذلك فقد كان الأمر مشيرا للغاية . لماذا ؟ لم يكن السبب في رأى السيد كونيل هو زيادة الطموح في حياة أطول والذي أصبح ممكنا بفضل التقدم في علوم الطب والتحسينات التي دخلت ميدان الصحة العامة . انه يشك في هذا بوضوح على ضوء علاقته بالمشكلة في انجلترا (ص ١٨٥ ، ١٨٦) : ويجد نفسه مضطرا الى رفض هذه الفكرة بالنسبة لايرلندا نتيجة مسح شامل وهام للغاية للمستشفيات في ايرلندا ومستودعات الادوية وحوادث الجدري والحمى . « ان مهمة تفسير ازدياد السكان

يجب أن تبحث عنها على أساس الخصوبة . « (ص ٤٤) . ولقد كان الزواج المبكر هو القوة المحركة لهذه الزيادة الهامة في الخصوبة . ولكن لم يحدث أن سيطر على رجال ونساء أيرلندا فجاءه في عام ١٧٨٠ جنون ثوري للزواج المبكر . وانما ما حدث آنذاك وطوال ما يقرب من خمسين عاما تالية أن بعض العوامل يسرت باطراد الرغبة القائمة في الزواج المبكر . وكان أهم هذه العوامل هو اتساع رقعة الأرض الصالحة للزراعة بعد عام ١٧٨٠ والاعتماد أكثر فأكثر على انتاج البطاطس وتفتيت الملكيات العقارية وامتداد الزراعة الى الجبال والمستنقعات ثم الدفعة الاقتصادية التي دفعها البرلمان والحرب للاقتصاد الأيرلندي . وتحصل البطاطس وسط هذا كله المركز الرئيسي . وجدير بالذكر أن السيد كونيل يرفض وجهة نظر الدكتور سلامان في أن البطاطس أصبحت السلعة الغذائية التجارية لأيرلندا منذ عام ١٦٣٠ . ورأيه الخاص أن هذا التطور لم يكتمل إلا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر . وهنا عند هذه النقطة ، وهي نقطة حيوية في نجاح هذه القضية ، يبدو أن ميزان الحجة والدليل يميل لصالح السيد كونيل وهو يخالف أيضا الاستاذ جورج أوبرن في اعتقاده بأنه على الرغم من أن ملاك الأراضي بدأت تراودهم الرغبة في تجميع الملكيات بعد عام ١٨٢١ تقريبا ، إلا أنهم كانوا لم يستطيعوا فقط أن ينجزوا الا شيئا يسيرا جدا قبل عام ١٨٤٥ .

وثمة شيء واحد واضح وضوحا سافرا . فقبل المجاعة الكبرى بربع قرن كانت هناك كارثة يعتبر وقوعها منذ تاريخ غير بعيد قدرا محتوما كأي شيء آخر من شئون البشر . إذ أصبح مرض البطاطس أكثر شيوعا وربما كان ذلك لأن السلالات العديدة المستخدمة كانت أكثر تعرضا للمرض . وزادت أوبئة الحمى

أكثر من ذى قبل . . وسدت « الثغرة بين المجاعات » والتي ربما كانت أحد أسباب الزيادة الكبيرة في السكان منذ عام ١٧٨٠ .

وثمة خط واحد رئيسي في نقد كتاب السيد كونيل يمكن اعتباره مفيدا أو ممكنا في الحقيقة . ففي مقابل دراسته الفاحصة والرصينة للغاية عن الإحصاءات السكانية نجده يفرق بين الفينة والفينة في تعميمات واسعة عن التنظيم الاجتماعي والظروف الاجتماعية يدعمها حيناً برأى أدبي ويعرضها أحيانا أخرى كتأكيدات مجردة . « كثيرا جدا ما كان يتضمن اتجاه مالك الأرض إلى إقطاعيته الحط من مستوى لفلاحين . (ص ٦١) » إن سبب كثير من حالات عوز الفلاحين لمقومات الحياة وهجرهم لأراضيهم هو التكاليف على جمع النقود الذي ملأ نفوس الكثيرين من ملاك الأراضي . (ص ٦٢) . ومن العسير علينا أن نوفق بين استخدام بعض هذه الألفاظ مثل « غالبا جدا » و « كثيرا جدا » و « كثيرا » وبين الدقة التي يتخذها السيد كونيل معيارا له في موضع آخر . كما أنه من العسير أيضا أن نوفق بين رأيه عن ملاك الأراضي واعتذاره بأنهم لم يكونوا جميعا مستوطنين ، وأنه لم يكن ثمة وسطاء يفصلون بينهم وبين مستأجري أراضيهم . ويرى أن علاج مشكلة غياب ملاك الأراضي عن ضياعهم إنما هو علاج قاصر كما وأنه يكاد لا يذكر شيئا عن نظام حق الإيجار في مقاطعة أولستر .

وإذا صحت هذه الانتقادات فإنها لا تنتقص كثيرا من قيمة كتاب السيد كونيل والتي يستحقها عن جدارة . إنها فقط تشير إلى أنه عندما يقترب من حدود موضوعه ، وهي المنطقة التي قد تصبح عند وضع الخرائط شيئا عفى عليه الزمن ، فإنه يقنع ببعض الأمور كمسلمات ويطبق معيارا أقل تزمنا مما التزم به طوال الجانب الرئيس من كتابه .

السكان والزراعة

في السويد

١٧٠٠ ~ ١٨٣٠

بقلم: جيوتان أوتيرستروم

إن النظرية القديمة التي تقول إن الثورة الصناعية هي المسؤولة عن خفض مستوى معيشة الطبقات العاملة يرفضها المؤرخون الانجليز بالنسبة لبلدهم التي تعتبر « ورشة العالم » . ونظرا لأن الزيادة السريعة في السكان التي بدأت في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تعد عاملا هاما في مناقشتنا هذه فمن المفيد أن نقارن التطور الذي حدث في إنجلترا بتطور آخر في بلد زراعي أساسا مثل السويد . ومقال الدكتور أوتيرستروم الذي اختصرناه هنا كثيرا ، يشير إلى أن التغيرات الديموجرافية تعد شرطا يحدد البناء الطبقي وكذلك مستويات المعيشة - بطريقة مستقلة تماما عن التصنيع .

✻ أعيد طبعها عن مجلة التاريخ الاقتصادي لاسكندينايا - عدد ٩ (١٩٦١) ص ١٧٦ - ١٩٤ - مع حذف بعض الفقرات بأذن من المؤلف ورئيس تحرير مجلة التاريخ الاقتصادي لاسكندينايا . نسخة طبق الاصل - ١٩٦١ .

أيا كانت القوى التي أدت خلال أزمنة مختلفة الى زيادة السكان فمن الواضح والمسلم به أنه ما أن يزيد عدد السكان حتى يصبح هذا العدد الكبير من السكان في حد ذاته عاملا مستقلا يؤثر بدوره على الحياة الاقتصادية . وطبيعى أن آثاره تختلف حسب طبيعة المجتمع ، أى اذا ما كان مجتمعا مكتفيا بذاته أو اذا ما كان مجتمعا يعتمد أساسا على اقتصاد المايضة أو اقتصاد نقدى . وقد ساد السويد وبلدان اسكنديناويا خلال هذه الفترة نوع من الاقتصاد الشائى . ويلزمنا أن نقول بأن عنصر الاكتفاء الذاتى كان هو العنصر السائد من الناحية الكمية .

وأى زيادة فى السكان فى مجتمع يقوم اقتصاده على أساس الاكتفاء الذاتى انما تفترض مقدما وجود زيادة فى انتاج الطعام . واذا كان التكنيك المستخدم تكتيكا استاتيكييا فإن هذه الزيادة لن تتحقق الا عن طريق استصلاح الأراضى فى الداخل . وقد ترتبط عملية الاستصلاح هذه بتفتيت المزارع القائمة . وليس ثمة شك فى أن الزيادة فى سكان السويد خلال القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر امكن امتصاصها بهذه الطريقة داخل المجتمع المكتفى بذاته .

ونظرا لأن الزيادة فى عدد المزارع لا يمكن أن تسير بنفس السرعة التى يزيد بها عدد الأسر فقد زاد بطبيعة الحال عدد أبناء الطبقات الزراعية الذين هم دون طبقات المزارعين . واستمرت هذه الزيادة طوال الفترة التى نحن بصدد دراستها وما يعدها

أيضا ، ولكن لم تكن الزيادة بمعدل واحد دائما . فالتباين في أرقام المواليد سنويا وبالتالي في مجموعات الأعمار الكبيرة هو تباين له أهميته بالنسبة لموضوعنا هذا . ففي خلال العقدين الأخيرين من القرن الثامن عشر كانت الزيادة في عدد الأسر المدممة تماما أو المدممة الى حد كبير زيادة كبيرة بشكل خاص . ويبدو ان الزيادة كانت واضحة جدا قبل هذه الفترة بين طبقة صغار المستأجرين . ولكن ابتداء من هذه الفترة وما بعدها كانت الزيادة الكبيرة بين العمال الزراعيين والأجراء ممن يملكون مساحة ضئيلة من الأرض أو من المدممين تماما . (١) ويشير هذا التغير الى أن مطالب الفلاحين للعمل كانت تلبي تدريجيا ، وأن فتيان الريف عندما كانوا يبلغون سن الزواج كانوا يضطرون في الغالب الأعم الى العمل كأجراء يعتمدون في حياتهم أساسا على أجورهم التي يتقاضونها كعمال يوميين . بيد أنهم أيضا كانوا يستطيعون بذلك أن يتحايلا على تدبير معاشهم بهذه الطريقة . وربما سارت الأمور على هذا النحو بسبب زيادة الطلب على العمال الموسمين في فترة ارتفاع الأسعار والتطورات التي حدثت نتيجة لذلك في ميدان الزراعة مثل استصلاح الأراضي وتكثيف الزراعة الى حد ما وان كان ذلك قد تم بشيء من الصعوبة . ويبدو أنه مع نهاية القرن الثامن عشر لم تعد الأيدي العاملة الزراعية والفتيات العاملات في الريف

(١) لوحظ ان تغيرا مماثلا في الزيادة النسبية للطبقات الزراعية حدث

كذلك في فنلندا (أ . جوتيكالا) .

تختار أساسا ، كما كان الحال من قبل ، من بين المجموعات
العابرة من أطفال الفلاحين ، وانما كانوا يختارون من بين أبناء
الطبقة العاملة الزراعية .

وحدث أيضا خلال العقود الأخيرة من القرن الثامن عشر
أن انتشر نظام استخدام الأجراء الزراعيين المتزوجين بدلا من غير
المتزوجين . وبدأ هذا النظام يمتد الى الاقطاعات الزراعية في
السويد الوسطى وبوجه خاص في المقاطعات القائمة حول بحيرتي
ملارين وجاملارين . وامتد كذلك جنوبا حتى منطقة إستيرجوت .
وكان الخادم الزراعى المتزوج يحصل على كوخ من مالك الأرض
ويتقاضى أجره عينا أساسا مع قليل من النقود كأجر اضافي .
ويرتبط ارتباطا وثيقا بهذه الطبقة الجديدة المقدمة طبقة جديدة من
صغار الفلاحين يسمون sta ttorpare . وصغار الفلاحين هم
غالبا فئة لا تملك أرضا خاصة بها ويتقاضى أفرادها أجرا عينا
بشكل أساسي . ونظرا لأن الفلاح الفقير كان يملك قطعة أرض
صغيرة يفلحها لحسابه الخاص ، أو هكذا كان أصلا على أقل
تقدير ، لذلك فانه كان يتقاضى أجرا عينا أقل ، وربما كان بوسعه
أن يعمل أياما أقل من الأيام التى يعملها الأجير المعدم . ويظل هذا
الآخر دائما بطبيعة الحال طوال أيام الاسبوع تحت تصرف سيده
تماما ويعتمد اعتمادا كليا فى رزقه على ما يتقاضاه من أجر عينا
ونقدا . وابتداء من عام ١٨٠٠ على أقل تقدير ، وما بعد ذلك ، كانت
زوجات رجال كل من المجموعتين يجدن أنفسهن عادة . ملزمات

بالمساعدة فى أعمال حلب اللبن فى حظائر الماشية التابعة للمزارع الكبيرة مقابل أجر ثابت ضئيل .

وثبت أن عمل الطبقة المعذمة الجديدة من فقراء الفلاحين والمعدنين يمثل بديلا مربحا للعمل الذى كان يقوم به قبلا المزارعون من فلاحى الاقطاعيات والى حد ما، وكان وضع هؤلاء غير مأمون تماما .
اذ كان من السهل طردهم وضم حيازاتهم الى مزرعة البيت التابعة للاقطاعية . ويبدو أن هذا الاجراء قد تكرر كثيرا جدا وبخاصة فى السويد الوسطى .

وأصبح اصطلاح « الفلاح الفقير » اصطلاحا شائعا فى ضريبة الارباح وسجلات الولايات الاقطاعية فى السويد الوسطى ابتداء من عام ١٧٧٠ وما بعد ذلك . ويطالعنا بالمثل اصطلاح «الفلاح المعدم» ابتداء من هذا التاريخ ولكنه أقل شيوعا منه بكثير .
وادخال هذا النظام من العمل علامة واضحة على الرغبة الشديدة لدى ملاك الاراضى فى أن يكون تحت تصرفهم مورد منتظم وكاف للأيدى العاملة يعيشون بين أيديهم حتى يتيسر لهم تطوير وتوسيع الزراعة فى اراضيهم . وربما كان أيضا علامة على اهتمامهم المتزايد بمزارع ماشية اللبن . وربما كان هذا النظام يستند ، حتى فى هذه الأيام ، الى بعض المحاولات التى تهدف الى خفض النفقات الخاصة بالأجور . وثمة دليل يشير الى هذا الاتجاه . ولا ريب فى أن انتشار نظام العمل الجديد على نطاق واسع عقب الانخفاض الشديد فى أسعار الحبوب فى أوائل

عام ١٨٢٠ انما يرجع الى بعض الاعتبارات الخاصة بتكاليف الانتاج .

ومن بين الظروف التى مهدت لنظام العمل الجديد خلال هذه الفترة ، بما فى ذلك الفترة الواقعة فى اواخر القرن الثامن عشر ، وفرة الأيدى العاملة من الشباب . وربما كان أقوى عامل أدى الى رواج هذا النظام على نطاق واسع هو الاتجاه المشجع لأسعار المنتجات الزراعية .

ويبدو أن ارتفاع الأسعار عموما وبشكل واضح فى السويد بعد منتصف القرن الثامن عشر ، ثم عند نهاية القرن ، كان له اثره الايجابى على الانتاج الزراعى - أو هكذا على الأقل فى بعض المناطق .

واذا سلمنا بالفرض القائل بأن التوسع السكانى كان نفسه مسئولا جزئيا عن ارتفاع أسعار الحبوب ، اذن فان هذا لايفترض مقدما مجرد الزيادة فى السكان ولا شيئا آخر ، بل يفترض كذلك ان هذه الأعداد الإضافية أسهمت فى انتاج الغذاء وأن مساهمتها كانت أقل من استهلاكها وأنه لا بد أيضا وأن هذا العدد الإضافى من السكان كان يتمتع بقوة شرائية إضافية لها أثرها الفعال . وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وبخاصة عند نهاية هذا القرن ، ذاع على نطاق واسع الاستثمار الزراعى فى شكل استصلاح للأراضي وأعمال الصرف وغير ذلك من تحسينات فى

المزارع الكبيرة وفي بعض المزارع الصغيرة . وكان من النتائج المتوقعة لذلك ارتفاع الدخل الاجمالى للعمال بما فى ذلك الدخل النقدى . ومن خلال ما نعرفه عن تركيب أجور خدم المزارع وغيرهم من العمال الزراعيين فقد كانوا على الأكثر يتقاضون الجانب الأكبر من دخلهم عينا وبخاصة دخلهم عن العمل فى ضياع الفلاحين . وان كان هناك جزء ضئيل من الأجر يدفع نقدا فى أماكن كثيرة من البلاد . وإذا أخذنا فى الاعتبار الزيادة التى طرأت على عدد العمال وزيادة الاستثمار فى ميدان الزراعة ، إذن فمن المعقول أن نفترض أن القوة الشرائية الاجمالية قد زادت أيضا .

وكان من المؤلف فى السويد ، وكذلك فى أغلب بلدان أوروبا عند دراسة زيادة السكان فى القرن الثامن عشر ومحاولة تفسير هذا الزيادة على ضوء المصطلحات الديموجرافية ، أن ينظر أولا الى التغيرات التى طرأت على الوفيات . وربما لا يابه الباحث كثيرا للتغيرات التى تطرأ على نسبة الزواج والخصوبة . وتدل احصائيات السويد على أن نسبتى الزواج والخصوبة كانتا عاليتين فى منتصف القرن الثامن عشر ، وسبق لنا أن ناقشنا احتمال ارتفاعها فيما قبل ذلك أيضا ، ومع ذلك فمنذ هذا التاريخ ومابعده وضح أيضا أن هناك انخفاضا مستمرا وثابتا . وتدل نسبة الزواج المرتفعة ونسبة المواليد المرتفعة ، اذا اجتمعنا معا ، على أن هناك فرصا طيبة للعمل والاكتساب وفرصا طيبة أمام الشباب للزواج وتأسيس بيت . ويمكن أن نأخذ أى هبوط فى الأرقام على أنه دليل على وجود مصاعب كبيرة فى هذه المجالات .

وثمة مؤشر آخر في نفس الاتجاه وأكثر ايجابية يشير الى سوء الظروف التي كانت تعيش فيها الجماهير العريضة من السكان ، تتمثل في الأمل الضعيف في الحياة لدى من تجاوزوا عامهم العشرين من ١٧٩١ الى ١٨١٥ قياسا بالفترة الواقعة بين عامي ١٧٥١ - ١٧٩٠ . ومن العسير علينا أن نتجنب النتيجة التالية وهي أن النمو الاقتصادي في نهاية القرن الثامن عشر لم يستطع في سهولة أن يلاحق النمو السكاني .^{*}

بعض النتائج الاجتماعية والثقافية للموجة السكانية الطاغية في القرن التاسع عشر *

بقلم: بيتر راسوف

إذا كان عدد السكان في منطقة ما لا يؤثر فقط على اقتصادها بل يؤثر كذلك على مجالات أخرى من الحياة الاجتماعية ، اذن لنا أن نتوقع امكانية تفسير التطورات السياسية والثقافية المختلفة على اساس ربطها بالبيانات الديموجرافية . والمقال التالي ، الذي كتبه المرحوم الأستاذ راسوف بجامعة بون بألمانيا ، يقدم لنا أفكارا تتسم بمداهها الواسع في هذا الاتجاه . ومن الواضح أنه لم يكن من المقصود بها أن تكون الكلمة الأخيرة في دراسة علمية تاريخية بل بالأحرى أن تكون حافزا لمزيد من البحث وصياغة فروض أخرى للتاريخ الاجتماعي .

(*) قام بترجمة هذا المقال حربرت مولر .

تكاثر سكان أوروبا بصورة لم يسبق لها مثيل فيما بين عامي ١٨٠٠ و ١٩٠٠ ، ونتيجة لهذا تغيرت ظروف كل بلد على حدة كما تغيرت العلاقات بين كل دولة وأخرى تغيرا ثوريا حقيقيا . فقد تكاثر السكان في الولايات المتحدة الألمانية التي كان يضمها راينخ بسمارك ، وفي بريطانيا العظمى بأرقام دائرية على النحو التالي :

السنة	ألمانيا	بريطانيا وإيرلندا
١٨٠٠	٢٤ مليون	٤٤ مليون
١٨٧٠	٤٠ مليون	٣١ مليون
١٩٠٦	٦٠ مليون	١٦ مليون

الا ان لكل من هذين العمودين من الأرقام معنى مختلف تماما عن الآخر بالنسبة لكل من البلدين . فقد كانت انجلترا هي أول دولة تحولت الى دولة صناعية على مستوى عال ، فضلا عن أنها كانت تملك امبراطورية فيما وراء البحار ومستعمرات للاستيطان ، بينما كان المهاجرون الألمان ينزحون جميعا دون استثناء الى بلدان غير ألمانية ولا تتكلم لغتهم .

ولكى نعطي مثالا آخر لتغير ديموجرافي يستوجب عمل مقارنات على النطاق العالمي يمكننا أن نشير الى عملية التحضر غير المستوية والتي أدت الى خلق فوارق هائلة في التراكيب الاجتماعية . ففي ألمانيا كان عدد السكان الذين يعيشون في مدن يربو سكانها على ٢٠٠٠ نسمة يصل الى ٣٦٪ عام ١٨٧١ و ٥٤٪ عام ١٩٠٠ . وفي فرنسا زاد سكان المدن خلال هذه

الفترة ذاتها من ٣١٪ الى ٣٦٪ فقط . وترداد هذه المقارنة وضوحا اذا عرفنا أن المدن الصغيرة في ألمانيا التي يقل سكانها عن ٢٠٠٠٠ نادرا ما كانت تستفيد من الزيادة في عدد السكان التي أدت الى تضخم المدن الكبرى . وفي عام ١٨٨٠ كان في ألمانيا أربعة عشر مدينة يزيد سكانها على ١٠٠ .٠٠٠ نسمة وفي عام ١٩١٠ أصبحت ٤٩ مدينة .

وسوف نعرض في الصفحات التالية صورة مجمعة لبعض النتائج التي ترتبت على النمو السريع في السكان مع الإشارة الى التطور الاجتماعي الثقافي لألمانيا .

(أ) ان الجيش البروسي الذي وضع تصميمه لحروب التحرير (١٨١٣ - ١٨١٥) شارنهوست ثم خطط له بوين على دعائم سلمية انما بنى على أساس أن يصل عدد القوات المسلحة الى ١٪ من مجموع السكان . لهذا كان لدى بروسيا في عام ١٨١٦ جيشا قوامه ١٠٠٠٠٠ رجل يختارون من بين عدد من السكان يقدر تعدادهم اجمالا بعشرة ملايين نسمة . وقسم الجيش الى خمس فرق كل منها مقسمة الى قسمين ، وكل قسم يتألف من لواءين ، وكل لواء يتألف من كتيبتين ، ولكل كتيبة تجهيزاتها المختلفة . وكان هناك ما يقرب من ٣٠٠٠ ضابط . وفي عهد فردريك الثاني (١٧٤٠ - ١٧٨٦) كان تعداد بروسيا خمسة ملايين نسمة ويتولى قيادة الجيش فيها حوالي ألف ضابط ويعرفهم الملك جميعا معرفة شخصية . وربما لم يحاول فردريك وليام الثالث ، بضباطه الثلاثة آلاف ، أن يعرف ضباط الاحتياط الموجودين بينهم ، وكان عددهم يتزايد تدريجيا . ورغم هذا فان معرفته بالباقيين لم تكن بالمهمة اليسيرة . وهنا ندرك ظهور فارق كفي في العلاقات الشخصية المتبادلة .

فان فرقة الضباط التى يعرف الملك أفرادها فردا فردا ترتبط ببعضها فى تلاحم وفقا لنظام الفرسان . ومع ذلك فلو أن القائد الأعلى لا يستطيع أن يكون على دراية شخصية بمجموع ضباط جيش الأمة فان روح الجماعة عندهم يمكن أن تكون فقط ذات طبيعة مجردة وامتدادا للأصل الذى نشأت عنه .

وبعد أن ازداد عدد السكان خلال القرن التاسع عشر أصبح مستحيلا من الناحية المالية أن نضم الى الجيش كل عام ١٪ من السكان . وتناقصت كفاية التدريب لقوات الاحتياط أكثر فأكثر، وكان المجندون يختارون من بين ذوى اللياقة البدنية ممن سجلوا أسماءهم عن طريق القرعة . الا أن هؤلاء الرجال أصبحوا فيما بعد جنودا محالين الى الاستيداع وعليهم عاما بعد آخر أن يحضروا تدريبات عسكرية . وفى حالة التعبئة العامة يكونون هم أول من يستدعى ليدفعوا بهم الى المعركة . وفى هذه الأثناء وبسبب زيادة السكان ، فان أكثر من نصف الشبان لم يجندوا وظلوا دون تدريب ودون أن يتعرضوا لما يزعجهم فى أماكن عملهم . وعندما أعلنت التعبئة العامة عام ١٨٥٩ استدعى للخدمة العسكرية آلاف الرجال من أصحاب العائلات الذين ناهضوا متوسط العمر بينما ظل الغتيان ذوى اللياقة البدنية قابعين فى بيوتهم . وفى عام ١٨٦٠ عندما أراد وليم الأول أن يغير هذا الوضع عن طريق زيادة عدد القوات المسلحة وادخال تعديلات فى قوات الاحتياط بدأ الصراع الدستورى مع مجلس النواب الروسى وهو الصراع الذى يعتبر أحد نقاط التحول فى تاريخ ألمانيا . فلو أن تعداد السكان لم يتجاوز النسب المحددة للجيش لظلّ الإصلاح العسكرى مسألة إدارية دون أى احتمال لصدمات سياسية .

ومع عام ١٩٠٣ أصبح لألمانيا جيش عامل قوامه ٤٩٥.٠٠٠ رجل فضلا عن فرقة من ٢٤.٠٠٠ ضابط محترف و ٨.٠٠٠ ضابط

متقاعد . وقدرت القوة الحربية لهذا الجيش بـ ٤ مليون رجل . ولقد كان من المستحيل تماما على القائد الأعلى أن يعرف الضباط كأفراد . بل ربما يكون قد انجز عملا بالغ الأهمية لو أنه استطاع أن يعين كل قادة الكتائب على أساس معرفته الشخصية ومن ثم كان لزاما أن تصبح روح الجماعة شيئا فشيئا فكرة مجردة ونظرية . ويجب على المؤرخ أن يدرك أن « الجيش البروسي » في عام ١٩٠٠ إنما كان فقط من حيث الاسم نفس مؤسسة « الجيش البروسي » في السنوات الأولى من هذا القرن وأن خلال هذه الفترة القصيرة أصبحت خبرة الجندي شيئا مختلفا تماما . وتضاعفت حوادث الانتحار في الجيش قياسا لحجمه فيما بين عامي ١٨٤٥ و ١٩٠٥ .

(ب) يقضى نظام الإصلاح الإداري للمدن . :

الذي أدخله البارون فون شنين عام ١٨٠٨ يمنح المدن قدرا كبيرا من الاستقلال عن الحكومة المركزية . إذ منحت المدن في هذه الفترة حق انتخاب محافظيها وأعضاء مجلس الشورى بها حيث كان الاعتقاد السائد أن المدن ستستطيع أن تدير شؤونها على نحو أفضل عن طريق أناس معروفين معرفة جيدة لرفاقهم من سكان المدينة . وربما لم يكن (شنين) ليحاول تصميم هذه الخطوة لو لم يفكر في المدن التي يقطنها من ٣٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ نسمة . ومع ذلك ففي نهاية هذا القرن كانت هناك ٥٧٦ مدينة يزيد سكانها على ١٠٠٠٠ نسمة من بينها ٤٠ مدينة تضم أكثر من ١٠٠٠٠٠ . ولم يعد من المستطاع بالنسبة للمقترعين في مدينة تضم ٥٠٠٠٠ أو ٦٠٠٠٠ نسمة أن يكونوا فكرة مستقلة عن كل من يتطلع لشغل وظيفة معينة ، ناهيك عن معرفتهم لجميع الناس من أصحاب الوسائل الخاصة ممن يرغبون عن جدارة في القيام ببعض المهام الإدارية كالعمل أعضاء

بمجلس الشورى للمدينة دون مقابل . ولم يستطع شنين أن يدرك مقدما نمو المدينة الذى يستلزم ظهور الأحزاب السياسية بين المقترعين وإدارة المدينة . ومع ذلك لم تستطع المدن أن تنشئ أى حزب من الأحزاب التى تضرب بجذورها العميقة فى البيئة المحلية . ولقد غزت الأحزاب القومية سياسة الحضر وتبنيت هذه الأحزاب برامج فرعية للمشئون المحلية . وهكذا أصبح على سكان المدينة أن ينتخبوا المجالس طبقا لبرامج الحزب التى تتداخل مع السياسة القومية . أما فى المدن الكبرى فإن النواب المنتخبين لم يعد فى استطاعتهم معرفة الناخبين معرفة شخصية ومن ثم خيبت « السياسة » آمالهم ، إذ أصبح عليهم أن يعملوا داخل إطار سياسى أعد خصيصا - وأحسن تدبيره فى الحقيقة - للمدن الصغيرة .

(ج) عندما أسس ويلهم فون همبولت جامعة برلين عام ١٨١٠ فإنه كان يتصورها مؤسسة تضم من ٦٠٠ إلى ٩٠٠ طالب ومن ٦٠ إلى ٨٠ أستاذا . وافترض كذلك أن كل الطلبة، أيا كان المكان الذى وفدوا منه باستثناء بيوت أهل اليسار ، سوف ينشأون فى بيئة ثقافية أكاديمية . وكان عدد الطلبة الذين سجلوا أسماءهم لحضور برامج المحاضرات الفردية ضئيلا جدا ، وكان عليهم أن يقطنوا فى أماكن قريبة جدا من الجامعة حتى ولو كانوا من مواطنى برلين . لذلك سرعان ما عرف الأساتذة طلبتهم معرفة شخصية ، وكانوا يلتقون بهم فى لقاءات خاصة . واستطاعوا عن طريق المحادثة أن ينموا ثقافتهم المنهجية . ولقد كان هذا الجانب من الحياة الأكاديمية ، وهو الجانب غير المنظم بتاتا ، هو أكثر الجوانب تنبيها وتأثيرا فى التدريب ذهنى للطلاب الشباب .

وكان أساتذة الجامعة يعرفون بعضهم بعضا خير معرفة ، فكل منهم كان يتعرف على مشاريع الأبحاث الخاصة برفاقه وغير ذلك من أمور تستحوذ على اهتمامهم . وتم تجهيز هذا المجتمع الطبيعى لطلاب العلم ، حسب الصورة التى كان موجودا بها فى عصر همبولت ، بكل ما تهيء له الممارسة العلمية الحقة . وكان كذلك قاعدة للروح المتجسدة للأساتذة حسب تنظيمهم فى هيئات التدريس لمواد اللاهوت والدراسات الانسانية والقانون والطب .

ومع ذلك فقد حدث تغير تام خلال القرن التاسع عشر . فبينما كان فى جوتينجن عام ١٨٣٦ حوالى ٤٠٠ طالب أصبح بها بعد مائة عام ٤٠٠٠ طالب . ولم يعد فى استطاعة الأساتذة التعرف على كل طلبتهم . وأصبح لزاما أن يحل نظام الحلقات الدراسية كبديل للاتصالات الشخصية وما تتميز به من تأثير قوى . الا أن تلك الحلقات كانت بديلا لا جدوى منه عندما أصبح مسموحا لها بأن تضم أكثر من عشرين أو ثلاثين عضوا مما جعل أى عمل علمى جاد يقوم على المشاركة شيئا مستحيلا .

(د) فى ميدان التعليم الثانوى فى ألمانيا :

انتهت محاولات إعادة التنظيم فى مطلع القرن التاسع عشر بإنشاء المدرسة العليا اليونانية اللاتينية (الجمنازيوم) . وفى خلال القرن التاسع عشر ، وبينما تضاعف عدد السكان ثلاث مرات ، بلغ عدد الطلاب فى هذه المدرسة أربعة أمثال ما كانوا عليه . ونشأت فى نفس الوقت أنماط أخرى من المدارس العليا استجابة لعملية التحضر والمطالب المهنية الجديدة والتى كانت هى الأخرى ، جزئيا على الأقل ، نتاجا تابعا لعملية النمو السكانى ونتيجة لذلك تزايد عدد طلبة المدرسة العليا الوافدين من بيوتهم دون أن يكونوا على حظ ، ولو كان ضئيلا ، من التقاليد

الأكاديمية ، وحوالى عام ١٨٩٠ أثار هذا الموقف مناقشات حادة على نطاق عام دارت كلها حول المناهج الدراسية التى تدرسها المدارس العليا على اختلاف شاكلتها وتصديق الجامعة عليها .

ومن ناحية أخرى فإن الزيادة فى عدد مدرسى المدارس العليا استتبعت اجراء تغييرات مماثلة فيما يتعلق بعلاقاتهم بإدارات المدارس الرسمية على ضوء خبرة ضباط الجيش . فبينما كان فى استطاعة مديرى المدارس الرسمية أن يضعوا فى مطلع هذا القرن تقارير وظيفية على أساس انطباعاتهم الشخصية وكذلك على أساس التقارير المكتوبة الا أنه أصبح لزاما عليهم فى أواخر هذا القرن أن يعتمدوا أولا وأخيرا على التقارير المكتوبة وحدها .

وبشكل عام فإن غلبة التقارير المكتوبة على الانطباعات الشخصية تمثل إحدى جوانب التوسع الديموجرافى فى القرن التاسع عشر . وثمة جانب آخر وهو استبدال المبالغة الشكلية بالاتصال الشخصى . ولقد كانت النتيجة سواء فى الجيش أو الإدارة أو التعليم هى فقدان الفردية والثقة البيروقراطية فى المقاييس النمطية . وكان ملف الموظف على ما يبدو يحتوى على كل شئ مما ينبغى معرفته عن ضابط الجيش أو موظف الحكومة أو المدرس أو أستاذ الجامعة . ولكن كم تكون هذه الملفات والبطاقات خادمة عندما تكون السيادة المطلقة للصفات الانسانية .

نساء المدن وموهبتهن *

بقلم : كينجزل رافير

قليل عن الحضارة الغربية «انها أكثر الحضارات تحضراً» •
وإذا نظرنا الى هذه الصفة من الناحية العددية الخالصة نجد أنها
لا تصدق الا على الاعوام الثلاثمائة الاخيرة • الا أن الاستقلال
الاجتماعي الذي تمتعت به كثير من المدن الأوروبية منذ العصور
الوسطى جعل منها خيرة للتقدم الاقتصادي والابداعات الفنية
والثقافية والتربوية • ومن ثم ، وحسب هذا الفهم ، فإن السبيل
الذي سلكته أوروبا من أجل تحضر الحياة فيها ، كانت له أهميته
في تشكيل الحضارة الغربية •
والمقال التالي كتبه عالم أمريكي من علماء الديموجرافيا
والاجتماع المبرزين • ويعرض في مقاله هذا موضوع التحضر داخل
اطاره التاريخي •

* أعيد نشر هذا المقال عن « مجلة علم الاجتماع الأمريكية » ع ٥
(مارس ١٩٥٥) ص ٤٢٩ - ٤٣٧ مع حذف بعض فقراته بأذن من مطبعة جامعة
شيكاغو . نسخة طبق الاصل - ١٩٥٥ لجامعة شيكاغو •

تمثل حركة التحضر تغيرا ثوريا يشمل كل أنماط الحياة الاجتماعية . وهي في ذاتها نتاج لتطور اقتصادى وتكنيكي أساسى . وما أن تتحقق هذه الحركة حتى تنتج بدورها الى التأثير على جوانب الحياة المختلفة . ولا ينحصر التأثير الشامل لحركة التحضر داخل الوسط الحضارى للمدن بمعناه الدقيق ، بل يمتد الى التخوم الريفية التى تقع فى مؤخرة المدن .

وكثيرا ما بالغ الكتاب فى تقديرهم لدور المدن فى العصر القديم . ويميل علماء الآثار بوجه خاص الى أن يسموا أى مستعمرة يستوطنها الناس باسم «مدينة» مادام يخترقها بعض الشوارع ومبنى عام أو بنيان . ولكن لا زال هناك يقينا ما يجب الاشارة اليه حتى لا نخلط بين البلدة والمدينة . وليس ما يعنينا فقط هو مظهر بضع بلاد أو مدن ، بل كذلك وضعها داخل المجتمع كله الذى كانت تشكل جزءا منه . وهكذا فرغم أن كثيرا من البلدان ، وقليل من المدن ظهرت فى مناطق معينة على ساحل البحر الابيض وجنوب وغرب آسيا قبل ميلاد المسيح الا أنه كانت هناك قيود صارمة ، سواء بالنسبة للحجم الذى يمكن لهذه المدن أن تمتد اليه ، أو فيما يتعلق بنسبة السكان الذين يستطيعون الحياة فيها . وتكشف لنا مواقع مدن العصور الاولى أنها كانت مدنا ضئيلة الشأن فأسوار مدينة بابل القديمة مثلا كانت تضم مساحة لا تكاد تزيد عن ٣٢ ميلا مربعا ، ومدينة أور بقنواتها وموانئها ومعابدها كانت تشغل مساحة تقدر بحوالى ٢٢٠ فدانا . وكانت أسوار مدينة اريسن تضم مساحة لا تزيد على مليون مربعين . « ويفيد هذا ضمنا أن مدينة أور الشهيرة ما كان لها أن تزدهو بأكثر من ٥٠٠٠ نسمة ، ومدينة

ايريسن بحوالى ٢٥٠٠٠ نسمة • وتغطي استحكامات مدينة موهنجو- دارو فى السند مساحة قدرها ميلا مربعا • وكان المدينة هارابا فى البنجاب أرضا مسورة قدرت مساحتها فى عام ١٨٥٣ بحوالى ٢٥ ميلا • ومن الواضح أن هذه «المدن» كانت لسكان يتراوح عددهم ما بين ٥٠٠٠ و ١٥٠٠٠ نسمة ومع ذلك فقد كانت تمثل المراكز الرئيسية لكل منطقة السند وهى مساحة تساوى تقريبا ثلثى حجم تكساس •

وثمة أسئلة تثار فى هذا الصدد وهى : لماذا كانت أكبر المدن الموجودة قبل عام ١٠٠٠ ق.م • مدنا صغيرة حسب المقاييس العصرية؟ ولماذا كانت المدن القديمة قليلة العدد نسبيا بما فى ذلك المدن الصغيرة منها ؟ ولماذا كانت درجة التحضر فى هذه المدن ضئيلة جدا حتى فى أكثرها تقدما ؟ ويبدو أن الاجابة على هذه الاسئلة هى كما يلي : كانت الزراعة عملا مرهقا واستاتيكية ومعرقلا بحيث أنها كانت تقتضى جهد عدد كبير من المزارعين لتقدم ما يعول شخصا واحدا من سكان المدينة • وكانت أدوات الانتاج هى المحراث الذى يجره الثور والنورج الخشبي والرى عن طريق اغراق الارض بالماء وأدوات العزق الحجرية والمنجل والفاأس ، والحق أنها كلها كانت أدوات معرقة ولم يكن من المستطاع تحقيق أى تقدم عام فى الزراعة الى أن أمكن استخدام الحديد فى آسيا الصغرى حوالى عام ١٣٠٠ ق.م •

وكانت ثمة قيود سياسية كذلك • فصعوبة الاتصال والنقل ووجود العديد من الثقافات القبلية المحلية المتباينة ، كل هذا جعل من المسنحيل تشكيل وحدات قومية كبيرة • وأول وحدات سياسية تكونت واتخذت مدينة مركزا لها كانت الولايات ذات المدن • وعندما تكون ما يسمى « بالامبراطوريات » ، مثل ما حدث فى مصر ومنطقة سومر وأخيرا فى آشور ، تركت هذه الامبراطوريات الفرعية

كثيرا من الاستقلال الذاتى المحلى ، وحال خطر التمرد ، وكان خطرا ماثلا على الدوام ، دون امتداد أطراف المدن الى مسافات بعيدة أو دون أن يكون امتدادا حقيقيا له فعاليتها . ومن أعراض ضعف المدن القديمة أنها كانت تحت تهديد مستمر ، وكثيرا ما كانت تمنى بالهزيمة ، ليس فقط على يد البلدان المجاورة بل كذلك على يد برابرة غير متحضرين . وكانت كل موجة من موجات البرابرة تنتج الى اعادة بناء المراكز الحضرية لتصبح مراكز زراعية وهكذا ، الى أن يطيح بهم غزاة جدد .

ولقد تحققت على يد الرومان وخدمهم كل الطاقات الكاملة للعالم القديم التى تمكنهم من أن يعولوا مدينة كبيرة . اذ استطاع الرومان أن يخلقوا فى روما أكبر مدينة عرفها العالم قبل ظهور لندن فى القرن التاسع عشر (باستثناء اسطنبول التى نشأت بعد روما ببضعة قرون) . وتسنى لهم ذلك بفضل قدرتهم على الحرب والانتصار والتنظيم وأن يحكموا امبراطورية كاملة وينشروا الزراعة الناجحة فى الاراضى الايطالية المتاخمة لهم مباشرة . بيد أنهم لم يكن فى استطاعتهم أن يقاوموا الهزيمة على يد دخلاء أقل منهم تحضرا بكثير ، رغم أن روما والقسطنطينية كانتا قد اتسعتا لعدد من السكان يقدر بمئات الآلاف . وكان أفول المدن فى أوروبا أمرا مشيرا ومفاجئا . اذ تدهورت التجارة حتى وصلت الى الحضيض، وانعزلت كل منطقة عن غيرها وأصبحت كل منطقة بالتالى مكتفية بذاتها . وتجمد النظام الاجتماعى ، وتحول الى نظام وراثى (١) ؟ وعندما بدأت البلدان والمدن فى الانتعاش من جديد كانت قد غدت مدنا صغيرة الحجم كما تشير بذلك التقديرات التالية : فلورنسا (١٣٣٨)

(١) هنرى بيرى : « المدن فى العصر الوسيط » . برنستون : مطبعة

جامعة برنستون - ١٩٣٩ ص ٨٤ - ٨٥ .

٩٠٠٠٠ فينيسيا (١٤٢٢) ١٩٠٠٠٠ ، أنتويرب (القرن السادس عشر ٢٠٠٠٠٠ ، لندن (١٣٧٧) (٢) ٣٠٠٠٠ ، نورمبرج (١٤٥٠) ٢٠١٦٥ ، فرانكفورت (١٤٤٠) ٨٧١٩ (٣) .

بيد أن أوروبا الغربية على وجه التحديد هي المنطقة التي وصلت فيها المدن وعملية التحضر الى الحضيض أثناء العصور المظلمة ، بحيث بات ضروريا القضاء على القيود التي كانت تعتبر من الخصائص المميزة للعالم القديم . فقد كانت مدن ما بين النهرين والهند ومصر وفارس واليونان والامبراطورية الرومانية تعتمد كلها على الاقتصاد الزراعي أساسا ولم تكن الصناعة الحرفية تلعب فيها على أحسن الفروض سوى دور ثانوي ، بينما كانت المدينة لا تزال تحاول تعويض ضعفها الاقتصادي عن طريق القوة العسكرية وتحاول أن تحصل على قوتها بهذه القوة بدلا من أن تشتريه شرفا وأمانة . وعندما بدأت أوروبا الغربية من الصفر فإن تطور المدن بها لم يصل فقط الى المرحلة التي وصل اليها العالم القديم ، بل واصلت السير قدما الى ما بعدها . ولقد واصلت السير بفضل التحسينات التي أدخلت على الزراعة والنقل وفتح أراض جديدة وطرق تجارية جديدة ثم ، وهذا هو الأهم ، زيادة النشاط الانتاجي أولا في مجال الصناعات الحرفية التي أتقن تنظيمها لدرجة عالية وأخيرا في شكل ثوري جديد للانتاج - حين أصبحت المصانع تدار بالآلة والوقود العضوي . وهكذا أصبح التحول الذي تحقق في القرن التاسع عشر هو الثورة الحضرية الحقيقية ، ذلك لأنها لم تكن تعني فقط ظهور

(٢) بيير كليرجت : « الاتجاه الحضاري : دراسة تاريخية جغرافية اقتصادية » . التقرير السنوي لمعهد سميذوتيان عن عام ١٩١٢ (واشنطن - د . س - المطبعة الاميرية - ١٩١٣) ص ٦٥٦ .
(٣) هنري بيري : « التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لأوروبا في العصر الوسيط » . (لندن : روتليدج وكيجان بول - ١٩٣٦) ص ١٧٢ .

عدد قليل من المدن والبلدان المتناثرة ، بل تعنى كذلك ظهور عملية
تحضر أصيلة ؛ بمعنى أن قطاعا رئيسيا من السكان كان يعيش في
البلدان والمدن .

اتجاه العالم من ١٨٠٠ الى ١٩٥٠ :-

سارت حركة التحضر طوال قرن ونصف بسرعة أكبر من أي
وقت مضى ، واتسعت بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ العالم .
ويرجع ذلك الى النمو الهائل في التجارة العالمية خلال هذه الفترة
والذى مكن سكان المدن من أن يجلبوا قوتهم من منطقة أوسع بكثير
عن ذي قبل . ويمكن القول بحق أن العالم كله أصبح الآن يمثل
المؤخرة التى تعتمد عليها المدن فى عصرنا هذا . فبريطانيا المعاصرة
وهولندا واليابان مثلا لا يسعهم أن يكتفوا بأرضهم الخاصة ليوفوا
سكانهم بكل ما يحتاجون اليه فى معاشهم . ولا زال ساكن المدينة
يحتاج الى عدد كبير من سكان الريف ليمدوه بمقومات الحياة -
وهو عدد أكبر مما يتصور المرء من حيث النسبة بين سكان المدن
والريف داخل كل بلد من البلدان التى حققت مستوى عاليا من
التحضر . وسبب ذلك أن الزراعة على النطاق العالمى لازالت متخلفة
تكنولوجيا واقتصاديا . ومع ذلك فقد لا يكون ثمة شك ، سواء
بالنسبة لبلدان معينة أو بالنسبة للعالم كله ، فى أن نسبة سكان
المدن الى أولئك الذين يزرعون لهم طعامهم قد ارتفعت ارتفاعا
ملحوظا . ويتضح ذلك من خلال نسبة من يعيشون فى المدن عام

١٩٥٠ . فهي أعلى من أى نسبة أخرى فى أى بلد من البلدان التى كانت موجودة قبل العصر الحديث ، وهى أعلى أضعافا مضاعفة من أى نسبة معروفة على نطاق المعمورة .

ويمكن أن نتبين سرعة عملية التحضر فى أيامنا هذه اذا نظرنا الى انجلترا باعتبارها أكثر هذه البلدان تحضرا ، ففي عام ١٨٠١ ، وعلى الرغم من أن تعداد سكان لندن وصل آنذاك الى ما يقرب من مليون (٨٦٥٠٠٠) ، فقد كان ما يقل عن ١٠٪ من سكان انجلترا وويلز يسكنون مدنا يقدر تعداد سكانها بحوالى ١٠٠٠٠٠ أو يزيد . وفى عام ١٩٠١ كان ما لا يقل عن ٣٥٪ من سكان انجلترا وويلز يعيشون فى مدن يقدر تعداد سكانها بحوالى ١٠٠٠٠٠ أو يزيد . و ٥٨٪ يعيشون فى مدن يقدر سكانها بحوالى ٢٠٠٠٠ أو يزيد . ومع عام ١٩٥١ ارتفعت هاتان النسبتان الى ٣٨ر٤ و ٦٩ر٣ على الترتيب .

كانت بريطانيا فى طليعة التطور الحضرى . ذلك أنه لا توجد دولة أخرى استطاعت حتى ما بعد عام ١٨٥٠ أن تصل الى نفس درجة التحضر التى وصلت اليها بريطانيا عام ١٨٠١ . وبدأ معدل التحضر فى بريطانيا ينخفض فيما بعد تدريجيا ، بينما استمر المعدل فى دول أخرى فى الارتفاع حتى حقق مستوى عاليا . واستطعنا أن نجتمع كل ماتيسر لنا من بيانات وأن نجتمع كل ما أمكننا من تقديرات نحتاج اليها ، ونهيا لنا بذلك الوصول الى أرقام خاصة بحركة التحضر فى العالم ككل ابتداء من عام ١٨٠٠ ، وهو أقدم تاريخ

وصلتنا عنه تقديرات معقولة . ففي عام ١٨٠٠ كان هناك ما يقرب من ١٥٦ مليون نسمة يعيشون في مدن يقدر تعداد سكان كل منها بحوالى ١٠٠٠٠٠ أو يزيد . وأصبح ذلك العدد مع عام ١٩٥٠ هو ٣١٣٧ مليوناً أى أكبر من العدد السابق عشرين مرة . وواضح أن أكثر هذه الزيادة إنما نشأت عن الهجرة من الريف إلى المدن وهى أكبر هجرة جماعية فى العصر الحديث . وهكذا أصبح لدينا الآن ما يمكن لنا أن نسميه «بالمجتمعات المتحضرة» أو الأمم التى يعيش أغلب سكانها فى المدن . والمتوقع أنه مع مرور الزمن سيصبح قطاع أكبر فأكبر من البشر أعضاء فى مثل هذه المجتمعات .

النموذج الإقليمي لعملية التحضر :-

يوجد أعلى مستوى لحركة التحضر الآن فى شمال غرب أوروبا والمناطق الجديدة التى استوطنها سكان شمال غرب أوروبا وعملوا فيها على توسيع نطاق حضارتهم الصناعية . فمنطقة المحيط الهادى هى أكثر المناطق الكبرى فى العالم تحضراً ذلك لأن استراليا ونيوزيلاندا يمثلان الجزئين الرئيسيين اللذين تتكون منهما هذه المنطقة . وأمريكا الشمالية هى الثانية ، إذا ما حددناها بحيث تضم كندا والولايات المتحدة فقط . وأقل المناطق تحضراً هى تلك التى تأثرت أقل من غيرها بثقافات شمال غرب أوروبا ونعنى بها منطقتى آسيا وأفريقيا . واتجهت حركة سكنى المدن إلى أقصاها حيث وصلت الانتاجية الاقتصادية إلى أعلى مستوى - أى حيث تحول الاقتصاد إلى اقتصاد صناعى رشيد . ويفسر لنا هذا سبب ارتباط

عملية التحضر ارتباطا وثيقا بأبناء شمال غرب أوروبا وثقافتهم نظرا لأنهم كانوا هم المسئولين أساسا عن الثورة الصناعية . فإذا كان خمسة عشر بلدا هي أكثر البلدان تحضرا ، فإنها جميعها باستثناء اليابان بلدان أوروبية الثقافة ، واستمدت كلها ، عدا أربعة فقط ، هذه الثقافة من شمال غرب أوروبا أو وسطها .

الا أن معدل حركة التحضر في البلدان الصناعية القديمة يميل نحو الانخفاض . ففي خلال العشرين عاما ، من ١٨٧٠ الى ١٨٩٠ ، بلغت هذه النسبة في البلدان الكبرى في ألمانيا الى أكثر من الضعف ، ثم تضاعفت مرة ثانية تقريبا من ١٩٨٠ الى ١٩٦٠ . ولكن ابتداء من ١٩١٠ الى ١٩٤٠ لم تتعد الزيادة ٣٦ ٪ . وفي السويد انخفضت النسبة بدرجة ملحوظة . بعد عام ١٩٢٠ . وكانت أعلى سرعة حققها حركة التحضر في إنجلترا وويلز فيما بين عامي ١٨١١ و ١٨٥١ . وحققت الولايات المتحدة أسرع نسبة فيما بين عامي ١٨٦١ و ١٨٩١ وذلك على عكس الاعتقاد السائد . وكما سبق لنا أن أشرنا فإن حركة التحضر على النطاق العالمي ككل اذا لم يكن قد اعترها أى وهن فمعنى ذلك بالضرورة أن الدول الأقل تطورا قد بدأت تكشف عن اتجاه أسرع فى حركة التحضر طالما وأن البلدان الصناعية المتقدمة قد بدأت تتراخى فيها هذه السرعة . ويبدو فى الحقيقة أن هذا الحدث التاريخي الذى نلاحظه بالنسبة للمناطق المتخلفة إنما هو دليل على ارتفاع نسبة التحضر فيها خلال الاعوام الاخيرة . وهذا هو ما حدث فى مصر حيث أن نسبة التحضر بها بعد عام ١٩٢٠ أعلى مما كانت عليه قبل ذلك ، وفى الهند حيث وصلت عملية التحضر

أقصى سرعتها منذ عام ١٩٤١ . وفي المكسيك حيث بدأت تسرع في هذا الاتجاه منذ عام ١٩٢١ . والفترة التي حققت فيها اليونان أقصى سرعة هي الفترة الواقعة فيما بين عامي ١٩٠٠ و ١٩٣٠ . وقد كان سكان المدن في آسيا على سبيل المثال يعادلون ٢٢٪ فقط من سكان المدن في العالم في عام ١٩٠٠ وأصبحوا ٣٤٪ عام ١٩٥٠ ، وكانوا في افريقيا ١٥٪ عام ١٩٠٠ ولكنهم وصلوا أخيرا الى ٣٢٪ .

وهكذا بدأت الهوة الفاصلة بين الامم الصناعية والامم التي تعيش في مرحلة ما قبل التصنيع تضيق وتتلاشى فيما يتعلق بحركة التحضر .

الاتجاه نحو التوسع الحاضري :-

ان استمرار عملية التحضر في العالم لا تعنى الاصرار على بقاء شيء بذاته كما هو تفصيلا . فالمدينة التي يقطنها اليوم مليون نسمة ليست هي المكان الذي كانت تشغله مدينة تضم نفس العدد عام ١٩٠٠ أو ١٨٥٠ . بل وأكثر من هذا فقد أضيف شيء جديد مع ظهور المدن العملاقة التي تضم من خمسة الى خمسة عشر مليون نسمة . فمثل هذه المدن هي مخلوقات القرن العشرين . وانفارق الكمى الصارخ بينها يعنى تغيرا كينيا بالمثل .

ومن أهم التطورات الملحوظة هذا الاتجاه الذى يقوى مع الايام فى اتساع المدن الى الخارج - وهو تطور سبقت ملاحظته فى القرن

التاسع عشر . فمنذ عام ١٨٦١ وهو أول تاريخ يمكن أن نبدأ منه المقارنة ، بدأت الحلقة الخارجية لمدينة لندن الكبرى تنمو بسرعة أكبر من نمو لندن ذاتها . وأشار الكتاب الفرنسيون قبل عام ١٩٠٠ الى الاتجاه نحو الانتشار والتفرق (٥) مثلما فعلت أدنا فيبر عام ١٨٩٩ (٦) . ومع ذلك فليس ثمة شك في أن عملية التشتت الحاضرة قد ازدادت على مر الأيام .

ونفس القرى التي مكنت عملية التحضر من أن تصل الى أقصاها هي أيضا نفسها التي مكنت من عملية التشتت الحاضرة ، وأسهمت عملية التشتت نفسها في تقدم عملية التحضر عن طريق تكوين تجمعات كبيرة أكثر فاعلية ولها قدرة أكبر على الصمود . فالحركة الظاهرية للاستيطان في المدن وخدمات المدينة والمؤسسات التجارية والصناعات الخفيفة - والتي مهدت لها الإصلاحات التي أدخلت على النقل بالموصلات ووسائل الاتصال - مكنت التجمعات الكبيرة من الاستمرار في النمو دون التعرض لمشاق الزيادة النسبية في الكثافة . وعلى أية حال فإن الحياة والعمل في الحاضرة التي

(٥) بول موربوت : « تكديس سكان المدن في أوروبا المعاصرة » . (باريس بيلا فريز ، ١٨٩٨) ص ٢٤٩ - ٢٧٨ . دراسة عن حركة الصناعة والناس الى المناطق المحيطة بالمدن ، ومناقشة نظرية عن الموضوع المطروح للبحث في كتاب رينيه مونيه : « المدن : نشأتها ووظيفتها الاقتصادية » . باريس : جيارد وبرير - ١٩١٠ (ص ٢٣١ - ٣١٤) .

(٦) أدنا فيبر : « نمو المدن في القرن التاسع عشر » . (نيويورك - مطبعة جامعة كولومبيا) ص ٤٥٩ - ٤٧٥ .

يوم ثلاثة ملايين نسمة أيسر منها في المدينة التي كان
يقطنها بالأمس خمسمائة ألف نسمة .

أما كيف سيكون وضع العالم في النهاية بالنسبة لحركة
التحضر ؟ فهذا سؤال لا سبيل للإجابة عليه . فكما قررنا سلفا
ليس ثمة سبب واضح يفسر لنا لماذا لن يكون العالم عالما متحضرا
بنفس المستوى الذي عليه أغلب الأقطار المتحضرة اليوم والتي
يعيش فيها مايقرب من ٨٥ - ٩٠٪ من السكان في المدن والبلدان
التي تضم خمسة آلاف نسمة أو يزيد ويزاولون مهنا حضرية .
كما وأن درجة التحضر التي وصلت اليها البلدان المتقدمة الآن
لا تزال شيئا جديدا تماما بحيث لم نتوفر لدينا بعد فكرة واضحة
تبين لنا كيف سيؤثر العالم على المجتمع الانساني بعد أن يكتمل
تحضره . ولكن الاحتمالات المتوقعة هي أن الآثار المترتبة على ذلك
ستكون آثارا عميقة .

الهجرة من أوروبا إلى ما وراء البحار في القرنين التاسع عشر والعشرين

بقلم : فرانك ثيستليسويت

كتب المقال التالي الأستاذ فرانك ثيستليسويت . وإذا ما قارناه بتواريخ الهجرة الشائعة - والتي يغلب عليها طابع نمطي واحد - سنجد أنه مقال يثير فينا متعة ونشاطا ذهنيا من حيث أسلوبه في معالجة موضوع الهجرة . فهو يعالج الهجرة باعتبارها مجموعة من الحركات المتشابكة والتي تحدث على نطاق واسع داخل « المجال » العالمي وبين القارات المختلفة . ولقد حذفنا من هذا العرض الموجز للمقال عددا كبيرا من المراجع الفنية التي تقرأ بها هوامش المقال . وقدم المؤلف مقاله أمام مؤتمر ستوكهولم للمؤرخين الذي عقد عام ١٩٦٠ ونظمته اللجنة الدولية للعلوم التاريخية .

نُشر هذا المقال عن المؤتمر الدولي الحادي عشر للعلوم التاريخية « ستوكهولم ١٩٦٠ - تقرير عن : « التاريخ المعاصر (جوتيبورج - ستوكهولم - أو بسلا : الميكويست و ويكسيل ، ١٩٦٠) ص ٢٢ - ٦٠ . مع حذف بعض الفقرات بأذن الناشرين والمؤلف . نسخة طبق الأصل ١٩٦٠ - عن الميكويست ويكسيل وستوكهولم - السويد .

مضى جيل كامل منذ أن حاول الراحل ماركس لي هانزيرين أبحاث التاريخية الحديثة في الهجرة ، أن يجعل من هذا المجال ميدانا لدراسة هادفة (١) ويكفي بطبيعة الحال ، بالنظر الى الباعث الأصلي لدراسات الهجرة في الولايات المتحدة ، أن الباحث الأمريكيين كانوا يعنون أساسا بجانب واحد ، وواحد فقط ، من عملية الهجرة ألا وهو الاستيطان .

ونتيجة لذلك فإن الذي استحوذ على الجانب الأكبر من اهتمامهم هو نتائج الهجرة دون أسبابها - وأكثر من ذلك أنهم كانوا يعنون أساسا بالنتائج المترتبة على الهجرة في البلدان المستقبلية للمهاجرين دون البلدان المرسله لهم . وإذا لم يأخذ الباحثون الأسباب باعتبارها ، على وجه الدقة ، أمورا مسلما بها فإنهم كانوا يدرسونها دراسة سطحية للغاية . ولقد مضى زمن طويل منذ أن كان في استطاعة الباحث الاجتماعي أن يؤكد لنا أن السبب في قلة هجرة الفرنسيين هو أن فرنسا تتمتع بمؤسساتها الليبرالية ، ثم يقنع من الإجابة بهذا القدر . ولم يعد الباحثون الأمريكيون يفعلون في خطتهم السابق حيث كانوا يسلمون بما كانت تسميه « هيئة التخطيط السكاني الحكومية » باسم « القالب الأمريكي » للمواطن الجائع في العالم القديم والذي ينظر بعين الحسد الى العالم الجديد بما فيه من ثروات وفرص متاحة (٢) . وسوف أعود فيما بعد الى الحديث عن هذا القالب الأمريكي المثمين

(١) م . ل . هانزيرين : « تاريخ الهجرة الأمريكية كميكانات البحث » .
المجلة التاريخية الأمريكية - ٢٢ (١٩٢٦ - ١٩٢٧) .
(٢) دادلي كريك : « الاتجاهات الديموجرافية في أوروبا » . « حوليات
الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية » . ١٩٤٩ - ص ٤٦ .

« للفلاح » والذي يؤدي بدوره بالإضافة الى « الاقطاع » و « المجتمع العرفي » الى أن نهمل بطريقتي رومانسية الدراما الواقعية لتناقل المهاجر المستوطن في أمريكا . . ولقد أثرت الأبحاث الأمريكية المعاصرة معلوماتنا عن تنظيم الاستيطان بطريقة تدعو للكبار ، ولكن يبدو أنه لا زال هناك حاجز من الماء المالح يحول دون فهم الأصول الأوروبية . بل لا زلنا نجد عقلا يتمتع بقدرات رفيعة مثل عقل هانزين يسلم بالفرض القائل بأن أمريكا الشمالية ، وبالأحرى الولايات المتحدة الأمريكية ، هي الهدف الأخير للهجرة من أوروبا الى ما وراء البحار . نظرا لأن أغلب الهجرات الى كندا كانت هجرات عابرة .

ومن ثم يمكن القول بأن أمريكا كانت طوال هذا القرن بمثابة مغناطيس هائل له قوة جذب متباينة تجذب اليها شعوب أوروبا من تلك المناطق التي خلقت منها ظروفها مناطق قلقة وتهيأت لهم سبل الانتقال منها . وحددت ظروف أمريكا موجات الهجرة الوافدة من أوروبا باعتبارها المصدر الرئيسي من حيث استمرارها وارتفاعها (٣) .

والآن أصبح لزاما أن نواجه الحقيقة وهي أن من بين خمسة وخمسين مليونا من الأوروبيين الذين هاجروا الى ما وراء البحار فيما بين عامي ١٨٢١ ، ١٩٢٤ نزح الى الولايات المتحدة ثلاثة وثلاثون مليونا ، أي ثلاثة أحماس العدد الكلي (٤) . ولكن ثمة حجة أخرى يستند إليها هذا المقال ؛ إذ يرى أننا اذا ما عالجت الهجرة التي تمت في القرن التاسع عشر بل والقرن العشرين ، الى ما وراء البحار باعتبارها محاولة لسكنى الولايات المتحدة ؛ فإن ذلك يعطينا صورة زائفة .

(٣) ماركس لي هانزين : « الاستيطان في تاريخ أمريكا » ١٩٤١ ص ١٩٢ .

(٤) امري فريينكزي « دراسة تاريخية لاحصاءات الهجرة » مجلة العمل

الدولية - ص ٢٠ - ١٩٢٩ .

ومعالجة المؤرخين الأوروبيين للهجرة الحديثة مثال واضح
للمنهج الذى تفرضه الوسائل التقليدية للنظر الى الماضى على التصور
التاريخى . فان نزوح ما يقرب من خمسة وخمسين مليوناً من
الأوروبيين الى ماوراء البحار خلال القرن السابق على تقييد الهجرة
الى أمريكا انما هى احدى الظواهر الواضحة التى يتميز بها العقد
الحديث . ومع ذلك فيبدو أنها أثرت تأثيراً واهياً ، ان كان ثمة
تأثير لها ، على كتاب التاريخ العام لأوروبا . وترجع أسباب ذلك
بلا ريب الى النظرة القائلة بأن تاريخ أوروبا انما كان تاريخاً للأمم ،
وأن الهجرة الى ماوراء البحار ، حسب وجهة النظر هذه ، هى شىء
سلبي فى جوهره ؛ وتعتبر هذه الهجرة التى تتجاوز الحدود القومية
فى ظاهرها بمثابة بالوعة تفرغ داخل أمة ليس من اليسير تقدير
تعددتها . مثال ذلك أن الجزر البريطانية أسهمت الى حد كبير
بالشطر الأكبر من المهاجرين أى بما يقرب من ١٩ مليوناً (٥) .
ورغم ذلك فحتى لو أخذنا فى الاعتبار أن هذا العدد يتضمن جانباً
هاماً من الأيرلنديين فان ما يدنو للدهشة حقاً هو أن المؤرخين
الانجليز لم يابھوا لهذه الحقيقة الا نادراً .

واذا كانت مكتشفات علماء الديموجرافيا والاقتصاد
والاجتماع لا تعد بديلاً للبحث التاريخى ، الا أننا مرة أخرى نجد
أن الوضع لا يزال على ما كان عليه منذ خمسين عاماً خلت حيث
نجد أن علماء الاجتماع هم الذين يحرزون قصب السبق وأن على
المؤرخين أن يتعلموا الكثير مما حققه هؤلاء من تقدم . وأحد
الأسباب التى تدعو الى ذلك أن كلمة المهاجر التى تستخدم عادة
انما هى كلمة مبهمه وغير محددة اذا ما قارناها بغيرها من الموضوعات
التي تتناولها البحوث التاريخية بحيث يصبح لزاماً علينا أن نعتمد

(٥) و . ف . ويلكوكس : « الهجرات العالمية » - نيويورك ١٩٣١ مجلد
١ ص ٢٥٠ .

بشكل خاص على الاحصاءات كحجة في هذا الصدد . وقد تبرر
الحجة الاحصائية في ظاهرها ما كان يقوله المؤرخون القدامى عن
« أمريكا مركز الهجرة » . ففي خلال القرن السابق على فرض قيود
الهجرة الى أمريكا نجد أن ثلاثة وثلاثين مليوناً من بين خمسة
وخمسين مليوناً من المهاجرين الأوروبيين قصدوا جميعهم الولايات
المتحدة ولكن هل نعتبر هذا يقيناً تبريراً للزعم القائل ان تاريخ
الهجرة هو تاريخ النزوح الى أمريكا ؟ الا أننا كلما حاولنا أن نحدد
أكثر فأكثر مواصفات هذا الرقم الغفل كلما بدت لنا الصورة
معقدة أكثر فأكثر ، وكلما أصبحت الولايات المتحدة من نواح كثيرة
أقل بروزاً داخل هذه الصورة .

أولاً ، فمن المقدر أن ثلث من هاجروا الى الولايات المتحدة
قد هاجروا منها ثانية ؛ وهذا من شأنه أن يقلل لدرجة كبيرة من
شدة ضغط الهجرة عليها (٦) . ومع ذلك ففي الفترة الواقعة بين
الحربين العالميتين الأولى والثانية تخلف عن الهجرة الواسعة عبر
المحيطات ما يقرب من عشرين مليون نسمة في البلدان الواقعة فيما
وراء البحار من مواليد أوروبا ؛ استوطن منهم الولايات المتحدة
ما يقرب من اثني عشر مليوناً وهي نفس النسبة التي توازن العدد
الاجمالي (٧) .

(٦) هذا التقرير عبارة عن تصور تقريبي للماضي بناء على الارقام الخاصة
بالفترة التالية لعام ١٩٠٧ وهي الفترة التي تيسر لنا فيها لأول مرة الحصول
على الارقام الخاصة بالمهاجرين من الهجرة . ويلكوكس - نفس المرجع - مجلد ٢
ص ٨٩ لوحة رقم ١٧ . م . كرسوندرز « المشكلة السكانية في العالم » ..
(اكسفورد ١٩٣٦) ص ٤٩ - ح . « اسحق » الهجرة العالمية والاتجاهات
الاوربية « مجلة العمل الدولي - ص ١١٦ من المقدمة - ١٩٥٢ ص ١٨٨ .

(٧) دادي كيرك - « السكان في أوروبا فيما بين الحربين » برنستون ،
مكتب الأبحاث السكانية - جامعة برنستون ١٩٤٦ ص ٩٠ .

تانيا - كان في النصف الغربي للكرة الأرضية بلدانا أخرى تستقبل المهاجرين وكان حجم الهجرة إليها أهم نسبيا من حجمها إلى الولايات المتحدة . فكان حجم الهجرة إلى الأرجنتين ٤٠٥ مليوناً ، والبرازيل ٣٨٨ مليوناً ، وكندا ٤/٥ مليوناً (٨) . وإذا اتخذنا كثافة الهجرة كمعيار أكثر دلالة من الرقم المطلق الفعلي سنجد أن نصيب الأرجنتين من المهاجرين أكبر من حيث العدد قياساً بتعداد سكانها ؛ وأن كندا تشغل كقاعدة عامة مرتبة أعلى من الولايات المتحدة . وفي العقد الأول من القرن العشرين ١٩٠١ - ١٩١٠ كانت معدلات الهجرة لكل ألف كما يلي : الولايات المتحدة تكاد تزيد على الألف ، وكندا ١٥٠٠ ، والأرجنتين ٣٠٠٠ . ومن ثم فقد يبدو من هذه النسب أن بلدان أمريكا الجنوبية ، والأرجنتين بوجه خاص ، أهم بكثير من الولايات المتحدة في نظر من يعنى بدقة بضغط المهاجرين على البلد المستقبل لهم . وعلاوة على ذلك فإن بلدان أمريكا الجنوبية تختلف عن أمريكا الشمالية من حيث أن عدد المجموعات السلالية التي نزحت إليها واستوطنتها كانت مجموعات محدودة للغاية . فقبل عام ١٩٠٠ كان عدد الإيطاليين الذين نزحوا إلى البرازيل يفوق كثيراً عدد النازحين إلى الولايات المتحدة ، وكانوا يشكلون ٧٠٪ من عدد المهاجرين إلى الأرجنتين ، ومايزيد على ٦٣٪ من المهاجرين إلى البرازيل . وكان ثلث سكان الأرجنتين خلال الجيل التالي لعام ١٨٩٥ من الإيطاليين ؛ وكانوا يؤلفون ثلث سكان ولاية ساو باولو في البرازيل عام ١٩١٠ . ومثل هذا التركيز لمجموعة ذات حضارة معينة يمثل صورة مفارقة لها أهميتها بالنسبة للموقف في أمريكا الشمالية . مثال ذلك أن

(٨) لكل بلد نسبة خاصة به ممن عاودوا الهجرة ونزحوا ثانية . وتغطي هذه الأرقام الفترة الواضحة ما بين عامي ١٨٢١ - ١٩٢٤ (فريبنكرى - دراسة تاريخية ص ٣٧٤ - ٣٧٥) .

الاطاليين بسيطرتهم على مهنة البناء وهندسة المعمار أكسبوا مدن أمريكا الجنوبية طابعا إيطاليا . ومثل هذا التأثير الناجم عن الهجرة لا نجد له ما يناظره في الولايات المتحدة .

ومن المقدر أن نسبة العائدين الى الوطن من الولايات المتحدة كانت تزيد على ٢٠٪ : وبلغت نسبة عاليه في الأرجنتين اذ تفدر بحوالى ٥٣٪ . ومن الواضح أن الهجرة الى أمريكا الجنوبية رغم أنها كانت أكثر منها الى أمريكا الشمالية ، الا أنها كانت ، وبالنسبة لقطاع هام من الأفراد ، هجرة وقتية وعابرة . ونحن نعلم أن هذه النسبة كانت تختلف اختلافا بينا من فترة الى أخرى . فقد بلغت ذروتها عندما بلغت الهجرة الصناعية « الجديدة » الى الولايات المتحدة أقصاها . كما كانت تختلف اختلافا بينا كذلك حسب المجموعات السلالية . ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٠٨ و ١٩٢٣ ارتفعت نسبة العائدين الى الوطن من أبناء دول البلقان الى ٨٦ و ٨٩٪ وانخفضت في نفس هذه الفترة بالنسبة للأيرلنديين ، حيث قدرت بحوالى ١١٪ ؛ وقدرت بالنسبة لليهود بحوالى ٥٪ (٩) . واختلف معدل التأقلم كذلك اختلافا واضحا : فهناك مثلا بالنسبة للايطاليين الجنوبيين الذين ألفوا الإقامة في الولايات المتحدة نجد أن أقل من سدس عددهم أصبحوا مواطنين في الولايات المتحدة وقت تشكيل مكتب الهجرة بالولايات المتحدة . وأيا كانت دلالة هذه الخبرة فإن الهجرة لم تكن تعنى في الغالب الإقامة الدائمة « والتأقلم الحضارى » .

(٩) فريנקزى . نفس المرجع . ص ٣٨٠ - ثمة معامل ارتباط بين معدلات العودة للوطن ونسبة الذكور الى الاناث . فهي مثلا نسبة عالية تصل الى ٨٦٪ من الذكور بين اليونانيين ، ونسبة منخفضة بين اليهود اذ تصل الى ٥٢٪ . ص . ب . فيرتميلر « الهجرة اليونانية الى الولايات المتحدة » - ١٩١١ - ص ١١٢ . وبلوكوكس . نفس المرجع مجلد ٢ ، ص ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

ولسوء الحظ أننا لا نعرف سوى النزر اليسير عن هذا الجانب الهام من تاريخ الهجرة الى ما وراء المحيط . ماذا كان معدل سرعة الهجرة العائدة ؟ ماذا كانت نسبة « المترددين » الذين اعتادوا التنقل من وإلى البلد التي يهاجرون إليها ، ونسبة « الجواله الذين ينتقلون من بند يستقبلهم الى آخر ؟ ماذا كانت خبرة أولئك الذين عادوا من مهجرهم واستقروا في موطنهم الأصلي الذي نشأوا فيه ؟ هذه المجالات كلها التي تستحق الكشف عنها انما هي الوجه الآخر للقمر ؛ الا أن ما يتيسر لنا أن نجعله من المصادر الوصفية يعطينا صورة على درجة كبيرة من الأهمية والتعقيد .

فمن الواضح في البداية أن نسبة لا يستهان بها من المهاجرين العائدين كانوا من « المترددين » الذين اعتادوا القيام بهجرات وقتية منتظمة . ففي عام ١٩٠٤ كان ١٠٪ من المهاجرين الايطاليين الذين دخلوا الولايات المتحدة هم ممن سبق لهم الهجرة .

وكان المهاجرون من بين العديد من المجموعات السلالية الهامة هم من العمال الموسمين الذين كانوا يؤجرون أنفسهم للعمل على ضفتي المحيط . فالمهاجر الايطالي المسمى جولو ندرينا (العصفور) هو فلاح اعتاد أن يترك ايطاليا في نوفمبر بعد الحصاد ويرحل الى حقول القمح والكتان في منطقة كوردوبا الشمالية وسانتافي ؛ ثم يعمل في حصاد القمح فيما بين شهري ديسمبر وابريل في كوردوبا الجنوبية وبونيس آيرس ، وفي شهر مايو يعود الى بيدمونت لزراعة حاصلات الربيع . ولم تكن هذه الحركة الموسمية الكبرى تختلف عن هذا الفيض من عمال الحصاد المكسيكيين الذين يتدفقون على حقول القمح في مونتانا وكاليفورنيا الا من حيث استخدام الزوارق التي تعبر بهم المحيط . وكان عمال البناء ينزحون من فينيسيا الى الولايات المتحدة كل عام في شهر مارس ويعودون في شهر أكتوبر ليعاودوا هجرتهم في الربيع التالي . واعتاد هؤلاء أن

يسافروا ولكن طبقا لنظام أقل تعقيدا من النظام الذى اعتاد عليه
عمال طسلاء وتزيين المنازل من الانجليز الذين ألفوا السفر الى
الولايات المتحدة كل ربيع لمزاولة مهنتهم هناك ثم يعودون الى
اسكتلندا صيفا قبل أن تنزح العائلات الانجليزية شمالا ثم يرحلون
الى انجلترا فى الحريف بينما موسم الصيد على الأبواب . وعامل
المناجم الذى يعود الى اسكتلندا ليقضى الشتاء متسكعا ، ينفق
الدولارات التى اكتسبها خلال الصيف عن طريق العمل فى مناجم
الفحم فى جبال الأبلش كان يخاطر باحتمال أن يفسد عليه فرصته
فى العمل فلاح وافد من بولندا ليحظى بعض الدولارات ويشترى
بها أرضا فى قريته التى وفد منها . كما وأن عامل الغزل الذى
اعتاد التردد بين بولتون ولانكشير وفول ريفر وماسوشيت كان
يجد نفسه وقد استبدل بعامل كندى من أصل فرنسى يطعم فى
العودة الى مقاطعة كويبيك وقد حصل على قليل من المال . وكان
من شأن هذا الوضع القلق أن يرغم المهاجر أحيانا على الرحيل
والتنقل من بلد الى آخر من البلدان المستقبلية ، مثلما كان يفعل
الاسكافى الايطالى فى بنسلفانيا الذى عمل لسنوات عدة فى
البرازيل ، أو مثلما فعل والد المطرب شارلس فورت وهو من
مواليد لندن ، وعامل من عمال الصلب الايطاليين وكان يعمل فى
بتسبرج حيث عرف هناك أهمية ينبوع المياه الغازية . وكان يدخل
الولايات المتحدة كل عام ، قبل الحرب العالمية الاولى : ما بين خمسة
آلاف وعشرة آلاف من المهاجرين الايطاليين الذين كانوا يفدون
اليها من بلدان أخرى غير ايطاليا ذاتها . ومع ذلك فإن هذه الطيور
المهاجرة لم تزودنا الا بمعلومات جزئية عن أنماط الهجرة المعقدة الى
ما وراء المحيط الأطلنسى فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن
العشرين . أو كما عرضها أحد من يوثق بحكمه حين قال :
« ربما لو تيسر لنا جمع كل السجلات الخاصة عن هذه
الحركات لكشفت لنا عن صورة مذهلة للكادحين الذين يجوبون

أرجاء المعمورة بصورة متكررة ؛ وهو تكرار لا نجد له مثيلاً عند
الرحالة من الطبقات الراقية في البلدان الغنية » (١٠) .

ولو قدر لنا أن نفعل ما يفعله علماء الطيور الممتازون وثابرونا
على وضع حلقات حول « طيور الهجرة » فإننا سنكتشف أن نمط
الهجرة معقد إلى حد كبير . ويجب ألا نضع في الاعتبار الحركة في
اتجاه واحد فقط من أوروبا إلى ما وراء البحار ، ولا الحركة المتعاقبة
بين الموطن الأصلي والبلد المستقبل ، بل ولا حتى بين البلدان
المستقبلية ، بل يجب كذلك أن نضع في اعتبارنا الهجرة الواسعة
داخل حوض البحر الأبيض المتوسط وداخل أوروبا ذاتها .

فهناك صانع الأواني البريطاني في شرق ليغربول ، أميو ،
الذي قضى أعواماً وهو يعمل في هولندا وفرنسا قبل أن يصل إلى
الولايات المتحدة ، والمهاجر الأيرلندي في إحدى شركات الغزل في
رود أيلاند ، الذي تعلم مهنته في لانكشير ، والحائك اليهودي أو
صانع السجاد الذي تعلم مهنته في الطرف الشرقي من لندن وكان
يعيش كالمطائر المهاجر ما بين بلده وبولندا الروسية . كل هؤلاء
يمثلون دليلاً حياً على أن حركات الهجرة في القرن التاسع عشر
كانت تقع تحت تأثير قوة جذب قوية تشدها إلى العالم الجديد ولكن
بعد أن تجد حافزاً لها على الحركة داخل أوروبا أولاً . فكانت موجات
الهجرة التي تتدفق إلى ما وراء المحيط قاصدة الأمريكتين في
حلقات تزداد اتساعاً تتشكل بفعل دوافع محلية فضلاً عن تأثرها
بفعل تأثيرات مجاورة . ولنأخذ البحر الأبيض مثلاً على ذلك .
فهناك العامل الإيطالي المسمى المدييرو أو أرندانيو mediero
orrendato وهو أول من ارتاد حقول القمح من الأرجنتين

(١٠) ر . ف . فوسستر : « الهجرة الإيطالية في عصرنا الحديث » .
١٩١٩ ص ٣٧ .

ومزارع البن في البرازيل وقد كان مواطنو للمستعمر الذي أتى من صقلية أو كلابرى وعاش في مزارع القمح التي لا تبعد أكثر من ست ساعات عن باليرمو في تونس . وهناك اليونانيون الذين اقتفوا أثر الإيطاليين إلى كل من أمريكا الشمالية والجنوبية ، وكان قد سبق لهم أن زودوا بلغاريا ورومانيا بالعمال وأعدوا مصر وتركيا بالتجار وصغار الحرفيين . وأسهم الإيطاليون في إنشاء قناة بناما ، بينما كان مواطنوهم قد أسهموا في حفر نظيرتها عند السويس . وفي المراحل الأولى اتخذ أغلب المهاجرين الإيطاليين من أوروبا وشمال إفريقيا هدفا لهم يهاجرون إليه . بينما نجد أن نسبة الهجرة إلى أوروبا وشمال إفريقيا قد تغيرت من ٨٢٪ عام ١٨٧٦ إلى ٣٦٪ عام ١٩١٣ . وبينما هاجر إلى الأمريكتين ما يقرب من ٨٩ مليون إيطالي فيما بين عامي ١٨٧٦ و ١٩٢٦ نجد أن ما يقرب من ٧٥ مليونا كانوا قانعين بالحركة داخل نطاق أوروبا والبحر الأبيض .

وتشير الأرقام السابقة ضمنا إلى أننا بصدد ظاهرة مجالها القارة الأوروبية وكذلك فيما وراء المحيط . فبينما كان العمال من كلابرى يعملون في حفر قناة السويس كان الحرفيون من لومباردى و بدمونت ينشئون الأنفاق وخطوط السكك الحديدية في سويسرا وفرنسا . وكان ثمة ما يزيد على ربع مليون من الإيطاليين في فرنسا عام ١٨٨٦ وما يقرب من نصف مليون عام ١٩١١ وحوالي ثلث مليون من مواليد إيطاليا في الولايات المتحدة . وثمة حقيقة أهملها تاريخ الهجرة وهي ظهور فرنسا كأحد البلدان الكبرى التي اتخذها المهاجرون هدفا لهجرتهم . وذلك لأن تطور فرنسا البطيء في مجال التصنيع لم يجذب إليها العمال الإيطاليين فقط بل جذب إليها كذلك العمال من برلندا وبلجيكا كما وفد إليها أخيرا العمال الأسبان بحيث أصبح عدد المهاجرين إليها عام ١٩٢٠ قرابة المليونين

وذلك عندما أصبحت فرنسا الدولة الثانية بين الدول التي يقصدها المهاجرون ثم أصبحت أهمها جميعا بعد أن سنت الولايات المتحدة القوانين التي تقيد الهجرة إليها . ففي عام ١٩٣١ كان في فرنسا ما يزيد على ٩٠٠ ٠٠٠ ايطالي وأكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ بولندي وأكثر من ٣٣٠ ٠٠٠ أسباني وما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ بلجيكي . وجذبت حركة التصنيع في ألمانيا عددا أكبر من المهاجرين وان كانت هجرة قصيرة بعد عام ١٨٩٠ ، وكان معظمهم من القطاع النمساوي للمجر وإيطاليا (١١) .

ومرة أخرى نقول انه لن العسير علينا أن نمايز بين الهجرة للاستيطان والهجرة المؤقتة بين البلدان المختلفة . ويحدثنا فورستر عن الإيطاليين الجنوبيين الذين اعتادوا التنقل شمالا في اعداد غفيرة فيقول : « تشبه الهجرة للاستيطان من نواح كثيرة الهجرة الداخلية غير المألوفة في إيطاليا أكثر مما هو الحال بالنسبة لحركة الهجرة الى ما وراء المحيط » (١٢) وخبرة الايرلندي الذي كان يهاجر الى لانكشير أو الاسكتلندي الى برمنجهام أو سكان جنوب ويلز الى لندن ، انما كانت تختلف من حيث الدرجة فقط عن خبرة جيرانهم الذين هاجروا الى بوسطن وتورنتو وستراتون على الترتيب . فكل حركة من هذه كانت تستلزم استئصال عقلية المهاجر وتطويرها بدرجات متفاوتة .

وخلاصة القول أن الهجرة عبر المحيط لم تكن سوى وجه واحد يثير الحيرة لمنط معقد للغاية لتيارات المد التي لم تكن تقتصر على هجرة المستوطنين النرويجيين الى مزارع مينو سوتا والمهاجرين

(١١) دادلي كيرك : « سكان أوروبا فيما بين الحربين » ١٩٤٦ ، ص ٩٧ - ١٠٥ .

(١٢) فورستر : نفس المرجع . ص ٩٩ .

الأيرلنديين من وإلى الولايات الألمانية الشرقية ومناجم الفحم في مناطق الأبلاش وعمال الصلب في سيليزيا والعمال الإيطاليين الذين كانوا ينتقلون جيئة وذهابا بين شيكاغو وإيلينوا وهوميكورت ؛ وفي فرنسا عمال الفنادق في تنقلهم من وإلى نوزان ونيس وريو دي جانيرو ، والاسكتلنديين من وإلى مارسيليا وسانتوس . وهذا نجد أننا بعيدين كل البعد عن هذه القضية الساذجة المسماة « بالحمى الأمريكية » .

- ٢ -

ثانيا ، اننا اذا ما دققنا النظر الى منبت المهاجرين فاننا لا نكتشف ما نتوقعه من كل من الاحصاءات الاجمالية وأنماط التاريخ القديمة ، أو اننا لا نتبين هذه الحركة الجماعية غير المتميزة « للفلاحين » أو « الحرفيين » الحقيقيين الذين يفدون في حشود كبيرة الى موانئ الهجرة من « مواطن » مختلفة لانتبينها في وضوح مثل إيطاليا أو ألمانيا بل وبولندا أو أيرلندا . وستظل الصورة التي أمامنا صورة زائفة حتى اذا علمنا هذه الحقيقة الواضحة وهي أن مثل هذه المصطلحات انما كانت في أغلب الأحيان اسماء باطلة للتعبيرات الجغرافية أو المقاطعات السياسية . واذا نظرنا الى هذا السطح المتجانس للحركة الجماعية من خلال منظار مكبر سنراه أشبه بقرص يحتوي على عدد لا حصر له من الخلايا والأحياء والقرى والمدن لكل منها أوضاعها الخاصة بها بالنسبة لجاذبية الهجرة وربما لا يكون لقوة الجذب هذه أى تأثير عليها . فالأمر لم يعد مجرد قضية هجرة سكان الجبال الاسكتلنديين على هيئة جماعات الى كندا العليا أو هجرة سكان الراين الى وسكونسين ، أو هجرة أبناء السويد الى مونتانا وسكان شمال إيطاليا الى فرنسا والأرجنتين وسكان جنوب إيطاليا الى الولايات المتحدة ، رغم أهمية هذه الفوارق

الأولية . وإذا ما توخينا الصبر والأناة في عملنا هذا فأننا سنصل الى المنابع الخفية للحركة . ومن ثم يجب أن يقتصر حديثنا عن ويلز بل بور تماردوك أو سوانس ، وليس جنوب أو شمال إيطاليا بل كذلك فينيسيا جوليا وفريولي وبازيليكاتا وكالابريا ، ولا نتحدث عن اليونان بل ولا بيلو بونيز وانما عن تريبوليس واسيرطه وميجالو بوليس ولا يكون كلامنا بشكل عام عن لانكشير بل داروين أو بلاك بورث ؛ ولا ينصب حديثنا على الترويج عموما بل كريستيان ونورث بيرجينوس ، ثمة قرى في منطقة بيلوبونيز مثل بازيليكاتا وفريولي شب أطفالها على الهجرة . وثمة قطاعات من نيويورك هاجر اليها مهاجرون من إيطاليا أبناء أحياء بذاتها واستوطنوا شوارع خاصة . ونراهم يناصبون بعضهم العداء في أغلب الأحيان . وسبيلنا الوحيد لفهم التشريح الحقيقي لعملية الهجرة أن ندرس هذه الأحياء والندن دراسة فاحصة ونتعقب مصير أبنائها وما حققوه من نجاح . وأقر (هانزن) هذا الرأي بوضوح حين قال « ان ظاهرة الهجرة لا تتحدث خصائصها في لحظة معينة عن طريق نسبتها الى الأمة ككل وانما عن طريق نسبتها الى قطاع منها محدد للغاية . وعندما نتضح لنا هذه الخصائص فأننا ندرك منبت كل المهاجرين رغم أننا ندرجهم جميعا تحت اسم جامع مثل المهاجرين من الألمان أو الإيطاليين » (١٣) .

وثمة مهن بذاتها ترتبط ارتباطا وثيقا بأحياء معينة ، وإذا أحطنا بهذه المهن فان ذلك سيخلصنا نهائيا من الأسلوب النمطي الخاص بالكتلة المتجانسة من « الفلاحين » . ومن أهم القسّمات المميزة والمثيرة لعمليات التحليل المتتالية للأجانب الذين استوطنوا الولايات المتحدة منذ ١٩١١ هو مدى ارتباط مجموعات سكانية مختلفة بمهن معينة . وعلى الرغم من أن هذا الارتباط المهني انما كان جزئيا نتيجة لفرص العمل المتاحة ، الا أنه في أغلب الأحوال كان يرتبط بظروف العمل في البلد الأم . وهكذا نجد أن العمال

(١٣) هانزن : « المهاجر في التاريخ الأمريكي » ص ١٩١ - ١٩٢ .

غير المهرة الذين وفدوا من جنوب إيطاليا كانوا يشتغلون في الولايات المتحدة في ميدان التشييد والصناعات الثقيلة . ولكنهم كانوا أيضا يتجمعون في مهن مستقلة لها خصائصها المميزة . فالإيطاليون ومن بعدهم اليونانيون الذين سلكوا طريقا مماثلا ، أسسوا أول ركنية لهم ليثبتوا عليها أقدامهم في المدن الأمريكية وذلك بأن عملوا كماسحي أحذية . وكانوا يحصلون بذلك على بضعة دولارات نتيجة تجوالهم في الطرقات وهيا لهم ذلك الحصول على النفقات الخاصة بشراء عربة يد لبيع الفاكهة أو المرطبات ثم مجال لبيع الآيس كريم أو الزهور حتى يتمكنون أخيرا بفضل هذا كله من فتح مطعم أو العمل في الفنادق . وقد تحول أربعة أخماس المهاجرين الذين وفدوا إلى أمريكا من لورينزانا في بازيليكاتا إلى ماسحي أحذية .

ويرجع هذا التركيز جزئيا إلى غريزة التبعية للقائد والتي كان يستغلها السادة من مقاولي الأنفاق الإيطاليين أو اليونانيين الذين كانوا يجمعون الفتيان من أحيائهم لتشغيلهم طبقا لعقود شكلية وغالبا ما تكون عقود عمل مجحفة . ورغم ذلك فقد كان في استطاعة مقاولي الأنفاق في الولايات المتحدة أن يقوموا بنفس الدور لأن نفس هذا النظام كان متبعاً من قبل في كل من جنوب إيطاليا واليونان . إذ كان المتبع في الأحياء الرعوية الفقيرة في البيلو بونيز أن يرسل الطفل في سن العاشرة والثانية عشرة إلى مدن اليونان أو تركيا ليكتسب بعض النقود لأبويه ، عن طريق العمل كماسح أحذية أو صبي في مقهى أو محل بقالة ، وغالبا ما كان يعمل في ظروف قاسية . واعتاد مقاولو الأنفاق أن يجمعوهم من هذه الأماكن ليرسلوهم إلى الولايات المتحدة .

وكان هذا العمل من الأعمال المنحطة والتي يستطيع أي إنسان من الحقول أن يؤديه . ومع ذلك فإن المهاجرين من « الفلاحين » لم يقتصر عملهم على هذه المهن وحدها . وكان الإيطاليون يمثلون

الجانب الأكبر من المهجرات . هذا ولو أن ما لا يقل عن ثلث المهاجرين
الاطاليين الذين هاجروا الى الأرجنتين في الفترة التي شهدت وفرة
في انتاج الحبوب فيما بين عامي ١٨٧٦ و ١٨٩٧ لم يكونوا من
الملاحين بل من الحرفيين ، وكان من بين هؤلاء عمال البناء والتجارون
وعمال المحاجر والبستانيون وعمال الطوب وعمال الطلاء بالملاص
الذين أعطوا مدن أمريكا طابعها الايطالي . وكان من بينهم كذلك
قباطنة السفن من جنوا والملاحون والبحارة الذين كانوا يشتغلون
بعمليات الشحن والنقل النهري . وكان من بينهم ماس سحريبي
في الولايات المتحدة . وهنا أيضا كان الأسلوب المتبع محددًا من
قبل أن يعبر أى من المهاجرين المحيط الاطلسي . وكان العمال المهرة
يشكلون عنصراً هاماً في الهجرة الايطالية الى سويسرا وفرنسا ثم
أخيراً الى ألمانيا وخاصة العمال الذين كانوا يغدون من فريولي وهي
مصدر للمهاجرين بل واصغر النواحي حيث بدأ الصسوة من
سكانها يفكرون ملياً في حدود الهجرة المؤقتة . وبدأ آلاف العمال
يستوطنون فينسيا شتاء وهم العمال الذين فشلوا في الحصول على
عمل دائم هناك ولم يجدوا أمامهم من سبيل الا الهجرة . ومن ثم
كان الغلمان في فريولي يتدربون عن قصد على العمل في قطع الحجارة
أو النجارة لكي يستفيدوا من النقص الذي تعاني منه فرنسا في
هذه المهن . كما وأن الاءاء في كازيرتا أو بازيليكاتا كانوا يعدون
أبناءهم بشكل مباشر للعمل في صناعة الزجاج في ليونز . وهكذا
كانت هناك علاقة وثيقة في أغلب الأحيان تربط ما بين الهجرة
والمهنة ؛ وكان هذا هو الوضع القائم في أوروبا قبل أن تصبح
أمريكا مركز جذب لهم .

والملاحظ أننا في مناقشتنا للمهاجرين من العمال المهرة عنيينا
الى حد كبير بالحرفي القروي الذي كانت تمتصه بسهولة الأوضاع
الاقتصادية البدائية في المناطق الزراعية المتاخمة . الا أن هذا

الموضوع يصبح ذا دلالة كبيرة عندما نتناول بالفحص دور المهاجرين من التكنيكين في تصنيع البلدان التي هاجروا إليها . فان ذبوع التكنولوجيا عن طريق هجرة التكنيكين يمثل جانباً من تاريخ الهجرة ، وهو جانب جدير بدراسة مستفيضة . وهنا يجد الدارس للهجرة البريطانية ميداناً خاصاً يسهم به في دراسته . فان تفوق بريطانيا في ميدان الصناعة ورأس المال والتجارة والطرق التجارية ، كل هذا شجع على هجرة لا مثيل لها من التكنيكين الذين أمدوا البلاد التي هاجروا إليها الواحد بعد الآخر بطاقم من المهارات لتصنيعها . ويصبح دور التكنيكى البريطانى في التصنيع دوراً خطير الشأن بالنسبة للبلدان الحديثة مثل الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر وفي كندا أو استراليا في القرن العشرين بحيث يحق لنا أن ننظر الى التصنيع باعتباره صورة من صور تاريخ الهجرة . بل ان هذا الدور له أهميته حتى بالنسبة للنظم الاقتصادية الراسخة منذ القدم . وعلى الرغم من أن ثمة محاولة للتركيز على الولايات المتحدة باعتبارها مثالا واضحا الا أننا هنا ، كما هو الحال في جوانب أخرى من تاريخ الهجرة انما نتناول ظاهرة يحسن معالجتها باعتبارها ظاهرة عالمية . فالملحظ أن الناس الذين ألفوا أداء مهنة متخصصة كانوا يستفيدون من حاجة غيرهم الى هذه المهنة ورخص اسعار المواصلات ويعملون على نشر مهنتهم هذه على نطاق العالم . فعمال المناجم في أقصى الجنوب الغربى لانجلترا كانوا يؤجرون أنفسهم للعمل حيثما كانت هناك حاجة لمهاراتهم ، وتكون منهم أول جيل أرسقراطى من رؤساء المناجم في مناجم الرصاص والصفيع والنحاس . ولم يحدث هذا في اليناو وميتشيغان فقط بل حدث أيضا في بوليفيا وراوند وبردكين هيل . وكانوا أحيانا يتنقلون من قارة الى قارة ليأرسوا في بساطة وصدق مهنتهم الخاصة . وتولى عمال النسيج الذين هاجروا من البنين عملية انشاء وتشغيل الأنوال في فرنسا وبلجيكا في الوقت الذى كان فيه

كل من سلاتار وسكو لفيلد وخلفاؤهم يقيمون مصانعهم في نيوانجلند وكذلك فان عمال السباكة في انجلترا وويلز وعمال صهر الحديد قاموا بدور مماثل بالنسبة لصناعة الحديد ولم يقتصر دورهم على بنسلفانيا بل امتد الى فرنسا والروسيا . وعمال الأواني في ستافورد شاير زاولوا مهنتهم كذلك في فرنسا وروسيا كما أنهم استطاعوا أن يحلوا كل المشاكل الخاصة بالصلصال في العالم الجديد . وأشرف المهندسون الانجليز الاسكتلنديون على بناء وتشغيل خطوط السكك الحديدية في كل بقاع الأرض تقريبا ، عدا الولايات المتحدة ، من بلجيكا الى نيوزيلندا ومن الهند الى الأرجنتين . وهكذا كان الوضع في سائر مجالات التكنيك الصناعي في القرن التاسع عشر . وربما لو تيسر لنا أن نعرف الكثير عن ذلك لوجدنا أن المجتمعات البريطانية التي نشأت في فول ريفر وماسوشيت أو ايسر ليفر بول وأوهيو إنما ترتبط بالمجتمعات البريطانية في بونيس آيرس وشارنتون وموريال أكثر مما ترتبط بالمجتمعات الأمريكية المهجنة الأخرى في الولايات المتحدة . (١٤)

وغالبا ما تعطينا دراسة هجرة التكنيكيين المفتاح الذي يساعدنا على فهم المجتمعات التي تتميز بكيانها المستقل (دراسة الأفراد من خلال دراسة المجتمعات وهو ما نفتقر اليه في دراستنا للجماعة السلالية الجديدة . الا أنها تعد شيئا جوهريا ولازما اذا ما كنا بحاجة الى أن نتعلم شيئا له قيمته عن الحوافز والأسباب والتوافق بل

(١٤) من دواعي الأسف أننا لا نعرف غير النزر اليسير عن المجتمعات البريطانية في الخارج بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها ، حيث المجتمعات الأمريكية « المهجنة » لها الخاصية البريطانية المميزة مثلما لها خصائص مجموعات سلالية أخرى ، وذلك على عكس الاعتقاد الشائع . وثمة دراسة فريدة في هذا الصدد وكتبها ل . ج . وينولد : « المهاجر البريطاني وتوافقه الاقتصادي والاجتماعي في كندا . » طبعة تورنتو ١٩٣٥ .

وأي شيء في الحقيقة يتعلق بالطبيعة الحقة لتجربة المهاجر . وتقوم المهارة بدور جهاز الرسم ذي النشاط الاشعاعي الذي يتعقب حركة الدم من خلال الهجرة . وسبق لي أن أشرت الى أننا سوف نحسن صنعنا اذا ما عملنا على تطوير دراستها باعتبارها تكنولوجيا يفيدنا في هذه الدراسة (١٥) فنحن على سبيل المثال نعرف الكثير عن التكنيكين البريطانيين في الولايات المتحدة بحيث يتسنى للدارس أن يقدم الاجابة الشافية عن رضا لأكبر المشاكل الهامة .

وتتميز هجرة التكنيكين البريطانيين بخاصية مميزة فنحن في استطاعتنا أن نمايز بين مراحل متتابة : أولها هجرة المخترعين المبدعين ونقله هذه المخترعات في صناعات النسيج والحديد والصلب والأواني والمناجم الذين أدخلوا التكنولوجيا الحديثة، ثم هاجر في أعقابهم مئات من العمال المهرة وكانوا يضمون الغزاليين وصانعي الآلات وعمال السبائك والمناجم وكان بعضهم فقط مهاجرين موسمين بينما استوطن البعض الآخر وانخرط ضمن جماعات تتميز بترائثا البريطاني والولاء المهنى وألفوا نقابات مهنية . ثم كان الطور الثالث عندما ساعدت الآلات المتطورة وطرق الانتساج الأمريكية على تضيق نطاق العمل الماهر وزاد معها عدد المهن التي يمكن لأيد عاملة رخيصة وغير ماهرة وأكثر طواعية أن تؤديها . وكان هؤلاء يفقدون من مواطن هجرة حديثة - من أيرلندا وفرنسا وكندا وشرق أوروبا . وما أن حدث هذا حتى ارتقى العنصر البريطاني ليحتل المراكز الاشرافية والادارية وتوقفت هجرة التكنيكين ، اللهم الا اذا كان أحد الاخصائيين ممن تقتضى الظروف هجرته . وثمة جوانب كثيرة ومضيئة ترتبت

(١٥) ف . فيستلثويت : « هجرة صناعة الاواني عبر المحيط الاطلسي »
مجلة التاريخ الاقتصادي - الحلقة الثانية - ص ١١ - ١٩٥٨ .

على ذلك ، الا أنها تخرج بنا بعيدا عن حدود هذا المقال (١٦) . ويكفى هنا الإشارة بأنه كانت لها خصائصها المميزة التي تكررت في صناعة نلوا الأخرى ابتداء من عمال غزل القطن في لانكشير عام ١٨٠٠ الى عمال الطلاء بالقصدير في ويلز عام ١٨٩٠ . ورغم أنني كنت أود أن أتمكن من مقارنة مثل هذه الهجرة الى الولايات المتحدة بالهجرة الى بلدان أخرى مثل كندا وأستراليا ، ولا زالت الهجرة الى كل منهما مستمرة ، الا أن الدليل الذي بين أيدينا يقدم لنا دلالات هامة عن التضامنين الواسعة للهجرة الى ما وراء المحيط الأطلسي .

- ٣ -

ان هجرة التجار تسترعى انتباهنا للبحث عن الجوانب الاقتصادية للموضوع . وبالرغم من الحقيقة الثابتة من أن هجرة القرن التاسع عشر إنما كان الحافز إليها أساسا حافزا اقتصاديا ، الا أن المحددات الاقتصادية الفعلية إنما كانت تصاغ صياغة مبهمـة داخل الإطار الذهني القديم . إذ كان الباحث يجد نفسه بصدد قائمة تحوى عوامل « جذب » و « دفع » والتي كان يتركها آنذاك في خلفية تفكيره بسبب الانهماك في الاعتبارات الثقافية والسياسية التي تتضمنها عوامل التمثيل . وفهم الهجرة الحرفية هو الطريقة الصحيحة للوصول الى تعريف أكثر ثراء . فأولا كانت الطرق التجارية هي التي تحدد هذه الهجرة . وبالنسبة لأمريكا الشمالية فقد حددتها الطرق التجارية التي تبدأ من الجزر البريطانية . فمن الحقائق الأساسية أن المهاجرين كانوا أساسا يمثلون حمولة لها قيمتها بالنسبة للسفن العائدة غير محملة بالقطن الخام أو أخشاب البناء وقد بدأت هذه

(١٦) نيسلبنويت : « الرابطة الانجلو امريكية في مطلع القرن التاسع

عشر » - (فيلادلفيا ١٩٥٩) ص ٢٩ - ٣٣ .

الحقيقة الآن فقط تلقى ما تستحقه من اهتمام . وكانت شركات الشحن من كوناورد وأستر - أميركان الى الخطوط اليونانية الحديثة تعتمد في تكوين ثرواتها على المهاجرين ؛ وظلت التجارة ردحا طويلا من الزمان في يد البريطانيين واستمرت الى حد ما تمر عبر الموانئ البريطانية بعد أن انتقلت مناطق تجميع المهاجرين الى وسط وشرق أوروبا . وكان الاتجار في المهاجرين تطورا للتجارة الانجلوأمريكية الواسعة النطاق والتي وحدث بين أمريكا وشمال غرب أوروبا في وحدة اقتصادية للمحيط الأطلسي .

ومفهوم اقتصاد المحيط الأطلسي مثله كمثل تاريخ المحيط الأطلسي ، كلاهما حديث النشأة تماما ، الا أن لهما أهمية كبرى لفهم تاريخ الغرب في القرن التاسع عشر . والاصطلاح نفسه له ما يبرره ، ذلك لأنه لا يقتصر على وصف أحد ظروف التجارة العالمية ، أيا كان هذا الطرف ، بل الطرف الذي كانت تتمتع فيه عوامل الانتاج بحرية حركة لدرجة كبيرة بحيث يصعب علينا أن نمايز بين البلدين الرئيسيين المعنيين وهما بريطانيا والولايات المتحدة كنظامين اقتصاديين منفصلين كل منهما مغلق على نفسه . فكان اقتصاد المحيط الأطلسي يتعلق باستغلال العمل ورأس المال الأوروبيين لمراعى شمال أمريكا بغية الحصول على منتجات رخيصة الثمن من القطن والقمح لأوروبا ، وفتح أسواق للصناعات الأوروبية فيما وراء البحار . وكانت هجرة العاملين التوأمين : الاستثمار الرأسمالي والعمل ، هي المفتاح لهذا الاقتصاد ؛ كما كان المهاجرون هم العنصر الجوهرى لتشغيله . أما كيف سارت هذه على وجه الدقة فلا زال موضع بحث وجدال . وتمت على يد الاقتصاديين الأمريكيين أول محاولة لتهديب الفروض القديمة عن الهجرة ، وهى فروض غير ناضجة عن ميكانيزم الدفع للتضخم السكانى والاستغلال في أوروبا وميكانيزم الجذب للفرص السانحة على الأرض الأمريكية . ويلزم هنا أن ننوه

بمبادرة الباحثين الأمريكيين من غير المشتغلين بالتاريخ . وكانت محاولتهم هذه نتاجا فرعيا لبحثهم فى عمليات الدورة التجارية منذ ما يقرب من ثلاثين عاما خلت . ووجد جيروم أن ثمة ارتباطا مباشرا بين الدبذبات التى تتعرض لها الهجرة الى الولايات المتحدة والدورة التجارية الامريكية القصيرة المدى . واخيرا اثبت كل من كوزينتش ولويان أن ثمة ثلاث دبذبات طويلة تعرضت لها الهجرة الحقيقية فيما بين عامى ١٨٧٠ - ١٩٤٥ والتى لازمت فى اتجاهها الدبذبات فى دخل الفرد .

الا أن هذه التقديرات التى تقوم على أساس احصائى ليس لها غير فائدة محدودة لمؤرخى الهجرة . ذلك أن عوامل « الجذب » تفعل أشياء كثيرة ، وتضع موضع الشك فكرة أن أمريكا هى مركز الهجرة . ومع ذلك فقد قام برينلى توماس منذ عهد قريب بمحاولة جديدة تنسم بأنها أكثر طموحا على المدى الطويل وأكثر قناعة لوضع نظرية تربط حركة الهجرة بنشاط اقتصادى آخر . ففي دراسته عن بريطانيا واقتصاد المحيط الأطلسى حاول توماس أن يبين لنا أن الحركة الايقاعية للنمو الاقتصادى فى كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة كانت مرتبطة ارتباطا وثيقا بمسار الهجرة بين البلدين . وخلاصة القول أنه كشف عن وجود علاقة عكسية بين الاستثمار فى أمريكا ومستوى الدخل فى بريطانيا من ناحية وبين الهجرة وتصدير رأس المال من ناحية أخرى . كما كشف عن علاقة موجبة بين الهجرة والاستثمار والدخل فى الولايات المتحدة ، ويناطر ذلك تنافر بين معدلات النمو الاقتصادى على جانبي المحيط الأطلسى الشرقى والغربى . وعلى الرغم من أن بعض آراء توماس الاحصائية هى موضع جدل بطبيعتها ، الا أن عمله هذا يمثل خطوة كبيرة الى الامام بالنسبة لدارسى الهجرة . اذ كشف أولا عن وجود ارتباط غير بسيط بين الزيادات التى تطرأ على النشاط التجارى فى أمريكا وبين الهجرة :

فقبل عام ١٨٧٠ تقريبا طرأ ارتفاع على النشاط التجارى فى أمريكا
فى أعقاب ارتفاع الهجرة • والنتيجة التى نخرج بها من ذلك ،
بالنسبة لهذه الفترة على أقل تقدير هى أن عوامل « الدفع » فى
أوروبا كانت هى القوة الدافعة للهجرة أكثر من عوامل « الجذب » فى
الولايات المتحدة • ولكن ما هو أهم أنه حين ركز بحثه على اقتصاد
المحيط الأطلسى خرج بنظرية اقتصاد الدولتين ؛ وهى نظرية أكثر
تعقيدا بيد أنها أكثر فائدة للمؤرخ من النظريات السابقة وهى نظريات
اقتصاد الدولة الوحيدة التى تسلم بمركزية أمريكا • فهو يبرهن لنا
على أن الميكانيزم إنما هو على أقل تقدير عملية ذات اتجاهين ولاسبيل
إلى فهمه إلا إذا وضعنا فى اعتبارنا ظروف كل من البلد الذى تبدأ
منه الهجرة والبلد الذى ينتج إليه المهاجرون ، وأن نضع فى اعتبارنا
كذلك كل العوامل المعقدة التى تتفاعل مع بعضها ، وأن العمل ليس
إلا عاملا واحدا فقط من بين هذه العوامل التى أسهمت فى تطوير
اقتصاد حوض شمال المحيط الأطلسى •

والطريقة التى يتناول بها توماس موضوع الهجرة تتيح لنا
إمكانية ربط الهجرة بدinاميات النمو الاقتصادى على نطاق أكثر
شمولا : فرغم أنه يقدم لنا شواهد قيمة تعزز آراءه بالنسبة للسويد
وبلاد الدومينون البريطانية إلا أن المملكة المتحدة والولايات المتحدة
قد ظلتا تمثلان البؤرة التى يتركز فيها اهتمامه • ونحن نستطيع أن
نتخيل الزمن الذى يتحقق فيه تطور تكنولوجى يمكننا من أن نستوضح
الكثير مما غمض علينا بالنسبة لميكانيزم الهجرة ، ولن يقتصر ذلك
على الهجرة فى حوض شمال المحيط الأطلسى فقط بل يمتد إلى البلدان
الأخرى التى كانت مسرحا للهجرة ، وكذلك فهم الروابط المعقدة
التي تربطها ببعضها البعض •

ويجملو لنا توماس نظرتنا عن مشاكل الأطوار . فيقرر لنا أن اقتصاد المحيط الأطلسي لم يكن سوى طور واحد من بين أطوار التطور الاقتصادي ، وأنه كان يحمل في داخله بذور تحلله . والحركة السهلة التي أدت بالفلاحين الى زراعة القمح في البراري أدت كذلك بالصناع الى استغلال المعادن والأسواق واقامة صناعة حديثة على الساحل الغربي للمحيط الأطلسي . وما أن تطور الاقتصاد الأمريكي من وضع اقتصاد بلد مستعمر تابع الى اقتصاد بلد مستقل ومتطور حضاريا حتى انقطع اعتماده على رأس المال الأوروبي أو العمل والمهارات الأوروبية . والتطورات الصعبة التي واجهت حوض المحيط الأطلسي نتيجة ظهور الولايات المتحدة كقوة عظمى ، انما كانت نتيجة منطقية لتفوق الاقتصاد القديم لبلدان المحيط الأطلسي . وليس ثمة شك في أن صعوبة هذه التطورات قد تفاقمت ، كما أشار توماس الى ذلك ، بسبب قصور سياسة الولايات المتحدة في أعوام ما بين الحربين اذا ما قورنت باتجاه بريطانيا ازاء هجرة رأس المال والعمل خلال الحقبة الليبرالية الكبرى في القرن التاسع عشر . وبالنسبة للجانب الخاص بالعمل الذي تتضمنه المشكلة ، يمكن القول بأن سياسة التقييد العنيفة التي اتبعتها الولايات المتحدة فيما بين عامي ١٩١٧ و ١٩٢٤ بالإضافة الى سياسة أمريكا الجنوبية ، كان لها أثرها الهام على مسار الأحداث في أعوام ١٩٢٠ و ١٩٣٠ . وكان الرأي الشائع بين رجال الاقتصاد أن هذه القيود قد أسهمت في « ركود » الاقتصاد الأمريكي خلال فترة الكساد عام ١٩٣٠ . الا أننا بحاجة الى مزيد من الدراسة لهذا الرأي وكذلك لأناره المزعومة على الاكتظاظ السكاني في أوروبا مثل تحول الهجرة الإيطالية الى امبراطورية موسولينى في شمال افريقيا . وتعد دراسة آثار الهجرة الواسعة على بلدان أوروبا مشكلة تاريخية صعبة رغم أننا نجد هنا أحد الباحثين الأمريكيين مثل دكتور سكرابر يقدم عملا رائدا في هذا المجال في دراسته عن ايرلندا مستندا في ذلك الى المعلومات التي

قدمتها لجنة الفولكلور الايرلندي (١٧) . الا أن دراسة الآثار المترتبة على هذه القيود قد تلتفى مزيدا من الضوء على هذه القضية ، وهذه هي إحدى المشاكل الكثيرة التي أغفلها الدارسون الأوروبيون عند ذلك الحين الى الآن .

ويبدو واضحا مع ذلك أنه أيا كانت المشاكل القصيرة المدى المترتبة على قيود الهجرة فإن الدورة الطويلة للهجرة الجماعية من أوروبا كانت في طريقها الى الانتهاء فيما بين الحربين . وانتهت هذه الدورة باستيطان المراعى الشاسعة غير المأهولة الموجودة خارج أوروبا وهي جزء من دورة أكبر لم تكن قاصرة على استعمار استراليا والأرجنتين وأمريكا الشمالية بل امتدت لتشمل اندوس فالى وسيبيريا ومونجوليا الداخلية ومانشوكو (١٨) . ومع عام ١٩٣٠ بدأت حدود الاستيطان الفعلي تتقارب ، بما في ذلك استراليا حيث ظل جزء كبير من أراضيها الداخلية صحراء حسب المقاييس الزراعية المعروفة . ومع بداية القرن العشرين كانت الاتجاهات الطاردة المركزية للهجرة الأوروبية أصبحت معادلة لاتجاهات الجذب المركزية .

ولم تتجه أوسع الهجرات الى المراعى بل الى المناطق التي يتركز فيها الفحم والحديد حيث أقيمت الصناعات هناك . وفيما بين عامي ١٨٧٠ و ١٩١٤ كانت هناك حركة هجرة حقيقية بلغ بها الأمر أن كانت تضم مواطنين أمريكيين هاجروا من المزارع الى المناجم والمصانع ومدن جبال روكي والأبلاش . ووجد كثير من المهاجرين الأوروبيين فرص الحياة ميسرة لهم في ميدان الصناعة الامريكية أكثر مما هي متوفرة

(١٧) ارنولد سكراير : « ايرلندا والهجرة الامريكية » . مينيا بوليس -

١٩٥٨ .

(١٨) و . و . فورسبث : « اسطورة الاراضى الفضاء الباحة » .

ملبورن - ١٩٤٢ - نقرات متناثرة .

ل . بومان : « حدود استيطان الارض » . نيويورك ١٩٣٧ .

فى مزارع البرارى • وبوسعنا أن نتصور ذروة الدورة العظمى
والمسماة بالهجرة «الجديدة» باعتبارها هجرة ريفية - حضرية ، وكان
يغلب عليها طابع الهجرة العابرة للمحيط أكثر منها هجرة محلية •
وبينما نجد بعض الايطاليين والبولنديين والأكرايين ينزحون الى
بقسبرج أو شيكاغو نجد غيرهم يضاعف من عدد السكان المهاجرين
من انفرنسيين والالمان فى لوكروزو والروور وسيليزيا • ومع عام
١٩٢٧ تجاوز عدد المهاجرين الأوروبيين الى البلدان الأوروبية عدد
أولئك الذين هاجروا الى بلدان تقع فيما وراء المحيط ، وأصبحت
فرنسا أهم بلدان الهجرة فى العالم • وفى عام ١٩٣٠ وفد الى أوروبا
لأول مرة فى التاريخ الحديث سكان عن طريق الهجرة الفعلية الى
الداخل (١٩) •

وفضلا عن ذلك فتمت علامات تدل على أن هذه الهجرة الى
ما وراء المحيط بدأت تضعف قبل أن تفرض أمريكا قيودا على الهجرة
اليها • مثال ذلك شدة الهجرة - أو الحركة العالمية للعمل - أى نسبة
المهاجرين لكل ألف من السكان ، فقد انخفضت لدرجة ملحوظة
فيما قبل عام ١٩١٤ فى كل بلدان الهجرة والولايات المتحدة • كما
وأن توقف الهجرة الى الولايات المتحدة لم يقابله أى تحول فى الهجرة
الى البلدان الأخرى •

ولقد بدا فى الحقيقة مع نشوب الحرب العالمية الثانية وكان
الدورة الكبرى قد انتهت وأصبح دارسو الهجرة يصعد مشكلة
تاريخية خاصة لا علاقة لها بالمرحلة المعاصرة الا فى نواح قليلة •
ولم تغير خبرتنا بعد الحرب من هذه النظرة تغييرا خطيرا • فلا زالت
فى أوروبا مناطق ريفية مكتظة بالسكان خاصة فى جنوب إيطاليا
واليونان وكذلك بلدان منطقة البلقان ، كما طرأ على هولندا حانة من

(١٩) كريك : السكان فى أوروبا ، ص ٨٢ - ٨٨ •

حمى الهجرة لها أهميتها • إلا أنه بوجه عام لم يكن هناك ضغط كبير في أوروبا من أجل الهجرة • وبينما نجد معدلات النمو الاقتصادى فى بعض البلدان المستقبلية تقليديا ، خاصة استراليا وكندا ، قد صاحبها زيادة فى الطلب على الهجرة ، وعلى الرغم من أن استراليا كانت لفترة من الزمن تمتص المهاجرين بمعدل قياسي ، فإن حركة الهجرة قد حققت نسبا متواضعة • وأجمع رجال الاقتصاد فى أحد المؤتمرات الدولية ، الذى عقد عام ١٩٥٥ ، على أن تجديد الهجرة على نطاق واسع لم يعد شيئا محتمل الوقوع ولا حلا ملائما لمشاكل البلدان المتخلفة فى منتصف القرن العشرين والتي تعاني أصلا من التضخم السكانى على عكس ما كان عليه الوضع بالنسبة للمراعى المبكر فى القرن التاسع عشر (٢٠) •

وخلاصة القول أننا إذا ما تأملنا أطوار الهجرة الى ما وراء البحار فان ذلك يضعها داخل نطاق زمنى محدد ويرجع أهميتها الى علاقتها بالهجرة داخل أوروبا • وتتضائل هذه النسب كثيرا اذا ما فحصنا درجات حجم السكان فى أوروبا ككل • ففى نفس الوقت الذى كانت فيه أوروبا تمد بلدان ماوراء البحار بما يربو على ستين مليونا من البشر كان تعداد القارة يتزايد كثيرا بحيث ارتفعت نسبة سكانها الى سكان العالم من ٢٠٧ ٪ عام ١٨٠٢ الى ٢٥٢ ٪ • وجدير بالذكر أن الهجرة لم تؤد فى أى فترة من الفترات الى نزوح أكثر من ٤٠ ٪ من الزيادة الطبيعية لسكان أوروبا • وبعبارة أخرى فان اتجاهات الجذب المركزية التى كانت تبقى على السكان فى أوطانهم كانت على أقل تقدير تعادل فى قوتها قوة اتجاهات الطرد المركزية التى كانت تدفع بهم الى الخارج • وإذا ما سلطنا بهذه الحقيقة ولم ننظر الى « التشبث الواسع » باعتباره العامل الديموجرافى الغالب فى القرن التاسع عشر ، وإنما باعتباره

(٢٠) بريثلى توماس : « اقتصاديات الهجرة العالمية » لندن - ١٩٥٨ -

نقرات متتالية •

قسمة ثانوية للاتجاهات الديموجرافية داخل أوروبا ، فسوف تظهر أمامنا صورة جد مختلفة وأكثر تشويقاً . فبدلاً من أن نرى الأوروبيين يفرون إلى الأمريكتين وأستراليا إذا بنا نراهم هم أنفسهم يستعمرون بلادهم . ذلك لأنهم عن طريق استفادتهم من قوة عملهم ورأسمالهم ودرابتهم بكيفية استغلال المواد الغذائية والمواد الخام في الأراضي أنكر تمكنوا من اطعام سكان بلادهم الذين يتزايدون باطراد بل وتمكنوا أيضاً من تصنيع قارتهم . فكما هاجر بعض السكان ، تكاثروا البعض في داخل بلادهم وتركزوا في مناطق الفحم والحديد . وزيادة على ذلك فما أن بلغت حركة الهجرة إلى الخارج المدى الذي يكفل توفير احتياجاتهم من المواد الخام الأساسية حتى بدأت هذه الحركة في التراخي ولم يعد العنصر المتحرك من السكان يهاجر إلى ما وراء البحار بل إلى مركز الصناعة الحضرية في أوروبا الغربية ذاتها . وأصبح هذا الاتجاه في نهاية الأمر هو الاتجاه السائد ، وعلى حد تعبير فورسيت حلت « مناطق التمرکز » محل « الأراضي الفضاء الشاسعة والمباحة » وأصبحت بمثابة مناطق الجذب للهجرة (٢١) . ومن ثم يحسن أن تعالج الهجرة الواسعة إلى ما وراء البحار باعتبارها جانباً هاماً ، ولكنه جانب ثانوي ، لمشكلة النمو السكاني والتصنيع في أوروبا . وهكذا مرة أخرى نجد أنفسنا وقد بعدنا كثيراً عن حمى الشغف بأمريكا .

وبعبارة أخرى فإن هذه الزاوية الجديدة التي أدعو إلى أن ننظر من خلالها إلى الموضوع تنقل البؤرة من مناطق الحدود إلى العواصم أي من عوامل « الجذب » إلى عوامل « الدفع » وخاصة إلى المؤثرات

(٢١) فورسيت : نفس المرجع ص ١٦ ١٧ .

ح . اسحق : « الهجرة العالمية والاتجاهات الأوروبية » مجلة المسئل الدولية ٤٠ ٦٦ - ١٩٥٧ ص ١٨٦ - ١٩١ .

الديموجرافية التي قال عنها برينلي توماس أنها قد تكون العنصر
الدينامي في نمو اقتصاد المحيط الأطلسي . ومن ثم ينبغي علينا أن
نبحث عن الاسرار الكامنة للهجرة من خلال تأثير هاتين « الثورتين »
اللتين ترتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا وهما الثورة الديموجرافية
والثورة الصناعية .

وليس أمة مجال للدخول في التعقيدات الذائعة عن الثورة
الديموجرافية . ومع ذلك فيبدو أن نقصا في نسبة الوفيات دون أن
يقابله نقص في نسبة المواليد ، كعامل تعويض ، هو الذي أدى إلى
ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعية مبتدئا من شمال غرب أوروبا ، ومنتجها
شرقا وجنوبا حسب تآثر المجتمعات بالتقدم في ميدان الطب والغذاء .
ورغم أن هذه الزيادة أمكن تعويضها بأنواع جديدة من الأطعمة ذات
القيمة الغذائية ، خاصة البطاطس ، إلا أن سكان الريف كانوا
يعيشون على الكفاف . وكانت نتيجة ذلك ميلا خفيا إلى الهجرة تحول
في بعض الأحيان ، ولكن بدرجات متفاوتة ، إلى هجرة حقيقية . ولم
تحدث هذه الهجرة في أوقات الكوارث فقط التي نجمت عن فساد
محصول البطاطس ، بل عندما تيسرت وسائل النقل والمواصلات إلى
الموانئ وإلى بلاد ما وراء البحار . ومن ثم فأننا نجد في بلد تلو الآخر
ابتداء من إيرلندا إلى إيطاليا ثم اليونان أخيرا ، معامل ارتباط مباشر
بين معدلات الهجرة ومعدلات الزيادة الطبيعية السابقة عليها بعشرين
عاما . ويمثل هذا المعامل هجرة النسبة الزائدة من بين مجموعة
السكان الذين بلغوا من العمر الحد الذي يسمح لهم بدخول سوق
العمل . ففي النرويج مثلا نجد منحنى الهجرة يرتفع ارتفاعا كبيرا
مرتين ، أحدهما في عام ١٨٣٠ والثاني في عام ١٨٦٠ . وحدث هذا
الارتفاع وقتما كان هناك عدد كبير جدا من كبار السن تتراوح
أعمارهم ما بين العشرين والثلاثين عاما . وتأكدت صحة هذا الرأي
نظرا لأن الغالبية الساحقة من المهاجرين كلهم من الشباب . وإذا

نظرنا الى عدد المهاجرين في الولايات المتحدة خلال الفترة التي تيسر لنا فيها الحصول على أرقامهم نجد أن ما بين ٨٦ و ٩٥ ٪ منهم دون الأربعين . وكان المهاجرون البريطانيون في مطلع القرن العشرين دون الواحد والثلاثين من العمر . وتجلّى شيطان مائوس بمظاهره المختلفة في بلد بعد الآخر عبر القارة الأوروبية دون النظر الى البنية الاجتماعية الريفية أو قوانين الارث وحيازة الأرض أو ظروف الزراعة أو سياسة ملاك الأرض .

ومع ذلك فإن تضخم السكان في الريف لم يؤد بذاته الى الهجرة الجماعية مثلما كان الوضع في ايرلندا عام ١٨٣٠ أو اليونان عام ١٨٩٠ . فقد كانت هناك شروط أخرى ثلاثة حددها هانزن بما يلي : حرية الحركة والرغبة في الحركة ووسائل الحركة .

وتعتبر وسائل الحركة أسهل هذه الاصطلاحات تعريفا . الا أن الطرق والسكك الحديدية والتقنات والسفن التجارية والبريد والبرق والبنوك ومكاتب السياحة ، والتي كان يستخدمها المهاجر في سفره ، كانت في ذاتها نتاجا لقوى حطمت الوجود المغلق للريف الأوروبي ، وأمدت الفلاح بحرية الحركة . ويتمثل جانبها السلبي في القضاء على العبودية ، والايجابى في إتاحة فرص العمل ، كما أمدته بالرغبة في الحركة التي تولدت عن اتساع الآفاق أمامه وضيق الفرص المتاحة داخل وطنه . وارتبطت الهجرة في الحقيقة ارتباطا وثيقا بنشاط المواصلات والأسواق والتجارة ورأس المال والذي يمثل الطور الأول في إقامة اقتصاد حديث . ونلمس ذلك بالنسبة لاسكندينايفيا خلال الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر وبالنسبة لاطاليا خلال الثمانينيات والتسعينيات من نفس القرن . وكان تفتت المجتمع العرفى بفعل القوى التجارية شرطا أساسيا للهجرة . وأدى هذا الى حدوث نمو ثورى في الحركة الاجتماعية

والتي حولتها فرص السفر والحصول على وظيفة الى ميل نحو الهجرة
ومن ثم فقد كانت الهجرة فى حقيقتها أحد جوانب الحركة الاجتماعية .

وارتباط الهجرة بالتصنيع والتحضر (وكلاهما لا ينفصلان)
كان ارتباطا وثيقا مثل ارتباطها بشيطان مالتوس . وأصبح صحيحا
الآن أن فلاحي لومباردو كانوا يفلحون الأرض فى الأرجنتين كما كان
فلاحو السويد فى مونتانا . وأصبح صحيحا كذلك أن نسبة متزايدة
من المهاجرين البريطانيين الذين هاجروا الى الولايات المتحدة خلال
الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر هم من التكنيكين
المهرة اندين تعودوا الانتقال من منطقة صناعية الى أخرى . ولكن
أصبح الطابع الغالب للهجرات الكبيرة بعد عام ١٨٩٠ أنها كانت
هجرة من المزرعة الى المصنع ومن القرية الى المدينة سواء أكانت هذه
الهجرة من ايوا الى شيكاغو أو من سيليزيا الى بتسبرج أو من
بيدمونت الى بوينس آيرس . وكان أبناء الأقاليم الذين يقطنون
منطقة الفيوردات فى النرويج يعتبرون أى رفيق لهم يأخذ أهبتة
للابحار « أمريكيا » . بل وبعد الحرب العالمية الثانية كان مجتمع
الهجرة النرويجي الذى يقيم على ضفتي نهر وسكونسين ويجاهد
بغية الاحتفاظ بكيانه اللوثرى متكاملا يعتبر لفظ « الأمركة » مرادفا
للفظ « التحضر » أو سكنى الحضر (٢٢) .

بيد أن القوى الدينامية التى خلقت الميل الى الهجرة فى وقت
ما هى أيضا التى ساعدت على تنمية الصناعات التى هيات فرص
العمل ، ومن ثم لم تعد الهجرة أمراً لا مناص منه . وهنا بدأت
الهجرة الى ما وراء المحيط فى التناقص . وكانت بريطانيا تمتص
حتى عام ١٨٥٠ غالبية صغار ملاك الأراضى الانجليز ممن كانت
ظروفهم تهيئهم للهجرة كما بدأت منذ عام ١٩٠٠ تمتص الكثيرين من

(٢٢) بيترمونش : « التوافق الاجتماعى بين سكان نهر وسكونسين من
النرويجيين » المجلة الاجتماعية الأمريكية - ١٩٤٩ .

الاييرلنديين الذين كانت ظروفهم تهيئهم للهجرة كذلك الى أمريكا .
وفي السبعينيات من القرن التاسع عشر بدأت الأخشاب النرويجية
والمعادن السويسرية تشق طريقها ضمن الهجرة الاسكندنافية ،
ومنذ ذلك الوقت فصاعدا بدأ مسارها يتحدد بفعل جاذبية العمالة
في أمريكا ، والتقدم غير المتعادل للصناعة الاسكندنافية ، الى أن
نضب هذا المعين عشية الحرب العالمية الأولى . وتعتبر الهجرة الألمانية
من أكثر هذه الحالات وضوحا فقد بلغت أقصاها بالنسبة للغرب
والجنوب الغربى فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، وبالنسبة
للبلد ككل فى منتصف الثمانينيات مع بداية الصناعات الثقيلة فى
هذا العقد من القرن التاسع عشر . بيد أن العمالة لم تكن هى الوجه
الوحيد لعملية التحضر والتصنيع التى أضعفت من جاذبية الهجرة .
اذ كانت حياة الحضر أكثر استهواء ، نظرا لرخس أسعار اللحوم
والحبوب فى بلدان ما وراء البحار فضلا عن تزايد عدد مهن ذوى
الياقات البيضاء . كما وأن ظهور مفهوم رفاهية الدولة بالإضافة الى
التعليم العام والتأمين ضد البطالة والشيخوخة كل هذا طرد المخاوف
القديمة عن الخدمة العسكرية . ووجد الفلاح فى المفهوم الجديد عن
القومية تعويضا كاملا وممتازا لما خسر من احساسه بذاتيته فى
قريته . وادى هذا المفهوم الى وقوف الدولة ضد الهجرة . ثم هناك
أخيرا انخفاض نسبة المواليد والتى كانت زيادتها ، بالإضافة الى
ما صاحبها من انخفاض فى نسبة الوفيات ، سببا فى انطلاق الثورة
الديموقراطية . الا أن انخفاض نسبة المواليد أدى الى تخفيف الضغط
على السكان والذي كان الشرط الكامن للهجرة وأدى بالتالى الى خفض
معدلات النمو السكاني الى ما دون المستوى الذى يعوض الفاقد من
السكان . وهكذا فإن الهجرات الكبرى عبر المحيط فى القرن التاسع
عشر ومطلع القرن العشرين قد حدثت خلال طور انتقالى من أطوار
التطور الاوروبى بين تفتيت المجتمعات الريفية القديمة وبداية عصر
التصنيع الحديث .

السكان والاتجاهات السكانية * في فرنسا الحديثة

بقلم : رادى كيرك

كثيرا ما ننظر الى فرنسا باعتبارها دولة عريقة في التخلخل السكاني . ولقد كانت مخاطر التخلخل السكاني هي موضوع الدراسة المفضل طوال مائتي عام لدى أولئك الذين يعينهم مستقبل فرنسا .

- ١ -

كانت فرنسا في عصر نابليون لا يفوقها من حيث التعداد السكاني سوى روسيا القيصرية التي تجاوزت تعداد فرنسا على ما يبدو في فترة من الفترات ابان القرن الثامن عشر . ولم تكن

* نقل هذا المقال عن كتاب « فرنسا الحديثة : مشاكل الجمهوريتين الثالثة والرابعة » . اشرف على اصداره ادوارد م . ابرل (برينستون - مطبعة جامعة برينستون - ١٩٥١) . الباب الثامن عشر من ٣١٣ - ٣٣٣ . مع حذف بعض فقراته باذن من المؤلف ومطبعة جامعة برينستون - نسخة طبق الاصل - ١٩٥١ . مطبعة جامعة برينستون .

فرنسا آنذاك أكثر بلدان غرب أوروبا سكانا بل أكثرهم تمتعا بمزايا الاتحاد السياسى قياسا بوضع ألمانيا وإيطاليا ؛ وكانت كذلك أكثرهم تمتعا بالتجانس الثقافى قياسا ببلدان النمسا والمجر التى تعددت فيها اللغات . وكانت فرنسا تضم داخل حدودها ما يقرب من ١٥ ٪ من مجموع سكان القارة الأوروبية .

وفى عام ١٨٧٠ تجاوزت الولايات المتحدة والامبراطورية الألمانية فرنسا من حيث التعداد السكانى ، وتجاوزتها المملكة المتحدة عام ١٩٠٠ وتجاوزتها إيطاليا حوالى عام ١٩٣٠ . وفى عام ١٩٣٩ احتلت فرنسا فى عهد دلادير المرتبة الخامسة بعد أن كانت الدولة الثانية فى أوروبا . اذ أصبح تعداد سكان فرنسا عام ١٩٣٩ لا يتجاوز ٣٧/ من مجموع سكان أوروبا والاتحاد السوفيتى .

وكان ينظر الى هذا التدهور الديموجرافى فى فرنسا باعتباره مسألة نسبية وليست مطلقة . فعلى العكس من أيرلندا التى كانت بلدا تعاني من تخلخل سكاني حقيقى فإن فرنسا لم تكن تعاني خسارة سكانية غير محتملة . وكل ما حدث هو أنها فشلت فى النمو بنفس معدل سرعة النمو السكانى فى بقية البلدان الأوروبية . فقد حققت أوروبا منذ عام ١٨٠٠ أعظم توسع سكاني عرفه التاريخ . ولم تشارك فرنسا فى هذا التوسع الا بنصيب متواضع .

ففى خلال القرن التاسع عشر زادت فرنسا ٢٠٠٠٠٠٠ ١٢ر نسمة أو ما يعادل ٤٤ ٪ . وزادت بريطانيا العظمى خلال هذه الفترة ذاتها ٢٦ مليونا (أكثر من ثلاثة أمثال عددها) وألمانيا ٣٢ مليونا وبلدان النمسا والمجر ٢٣ مليونا ، وروسيا الأوروبية حوالى ٧٠ مليونا . وزاد سكان أوروبا ككل أكثر من الضعف رغم الهجرة الواسعة ورغم تعثر النمو السكانى فى أيرلندا وفرنسا وجنوب أوروبا .

ولم يكن النمو السكاني البطيء في فرنسا يقينا نتيجة فقر أو كوارث . اذ كانت فرنسا أكثر تقدما من جيرانها في المجالين الاقتصادي والثقافي . ولم تتعرض فرنسا في منتصف القرن التاسع عشر الى المجاعات التي اجتاحت ايرلندا وامارات الجرمان ، والتي قضت على عدد كبير من سكانهما ودفعت بكثيرين الى هجرة هذه الأراضي الى ما وراء البحار .

وتفسير النمو البطيء لسكان فرنسا يكمن في الانخفاض التدريجي لنسبة المواليد خلال الفترة التي كانت تحتفظ فيها ببقية الدول الأوروبية بالمستويات البدائية للخصوبة ، وهي المستويات التي تميزت بها مجتمعات ما قبل التصنيع . فثمة أسباب عديدة ومتباينة ترجع اليها الرغبة في تحديد حجم الأسرة . وربما كانت نظرية لوبلاي هي أكثر النظريات رواجاً . فقد أرجع أسباب نقص الخصوبة الى تشريعات الارث التي سنتها فرنسا أثناء الثورة ضمن القانون المدني الفرنسي . وتلزم هذه التشريعات الآباء بأن يوصوا لكل ابن بنصيب معين من ممتلكاتهم (أى أن يقسموا أراضيهم الزراعية بين أبنائهم جميعاً) . والمعتقد أن الخوف من تبديد ممتلكات العائلة بتفتيتها يفسر لنا نقص نسبة المواليد في القرن التاسع عشر والتي ظهرت بالفعل في وقت مبكر في الريف .

وتعد آراء ليروى - بوليو ومدرسته الفكرية من أكثر الآراء ارتباطا بالفكر الديموجرافي السائد . اذ يربط نقص الخصوبة بظهور مجموعة من العوامل أسماها جميعاً « التحضر » . وتشمل عملية التحضر نشأة المدن وظهور الطبقة المتوسطة وانتشار التعليم وأسباب الرفاهية وتوفر وقت الفراغ وازدياد الطموح الفردي والعائلي وتهينة الفرص أمام الجميع للترقى في مدارج السلم الاجتماعي . ومن ثم فقد

كانت نسبة المواليد في فرنسا أقل من غيرها حسب وجهة نظر هذه المدرسة الفكرية لأن فرنسا كانت أكثر البلدان تقدما (١) .

وأيا كانت الأسباب فالشيء المؤكد أنه كان ثمة نقص بطيء وثابت في نسبة المواليد ومعدل النمو السكاني خلال القرن التاسع عشر . ومع عام ١٨٦٠ كانت نسبة التكاثر الخالصة في ٣٧ مقاطعة في فرنسا دون المستوى الذي يعوض الفاقد من السكان . ومع عام ١٨٩٠ كانت أكثر من نصف مقاطعات فرنسا (٤٩ مقاطعة من بين ٨٧) لا تعوض مواليدها عدد الفاقد منها وأصبحت القرى المهجورة ظاهرة شائعة في فرنسا .

وتجلى الضعف الحقيقي للوضع الديموجرافي في فرنسا عندما واجهت فرنسا متطلبات الحرب العالمية الأولى . فقد خسرت فرنسا في هذا الصراع ١٣٢٠ . ٠٠٠ قتيل من العسكريين فضلا عن ٢٤٠٠٠٠ قتيل من المدنيين . وكانت خسارتها من المواليد تعادل هذه الخسارة العددية الجسيمة - وهم المواليد الذين كان مقدرا لهم الوجود لو لم تنشب الحرب . ومن ثم فإن العجز الكلي لسكان فرنسا خلال الحرب العالمية الأولى يقدر بما يزيد على ٣ مليون نسمة . وتعادل هذه الخسارة ٨ و ٧٪ من مجموع سكانها عام ١٩١٤ .

وكانت خسائر فرنسا في الحرب العالمية الأولى خسائر لانظير لها أو أمرا غير مألوف . وبلغت خسائر ألمانيا وإيطاليا وبلدان المنجر

(١) عرضت المؤلفات التالية المشهورة وجهة النظر هذه وأكدتها بدرجات متفاوتة . جـ . برتيلون : « التخلخل السكاني في فرنسا » - باريس ١٩١١ . ب . ليرى - بوليو : « المشكلة السكانية » - باريس - ١٩١٣ م . ليفاسور : « السكان في فرنسا » - باريس ١٨٩٨ - ثلاث مجلدات .

والنمسا قدرا مساويا ان لم تزد (٢) الا أن هذه البلدان كان لديها احتياطي كبير من الأطفال والشبان يعوض قتلى الحرب . أما فرنسا فلم يكن لديها هذا الاحتياطي . وزيادة على ذلك فإن نسبة المواليد العالية في هذه البلدان مكنتها من التغلب بسرعة على خسائرها في الحرب . وتصور لنا الحقيقة التالية قدرة ألمانيا على تعويض خسائرها . اذ استطاعت حتى عام ١٩٣٠ أن تتجاوز تعداد سكانها عام ١٩١٠ - رغم خسائرها الفادحة في الأرواح خلال الحرب وفقدانها لما يقرب من ٧ ملايين نسمة في أراضيها التي تطلعت عنها . ولم تستطع فرنسا أن تستعيد ما خسرتة الا بعد ضم منطقة الألزاس واللورين اليها وما أضاعته اليها الهجرات الواسعة منذ عام ١٩٢٠ .

- ٢ -

واصلت فرنسا خلال أعوام ما بين الحربين تخلفها عن جيرانها في النمو السكاني . ففيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٩ زاد سكان فرنسا ٢٧ مليون نسمة أو ٧٪ . وتمثل نسبة النمو هذه نصف نسبة النمو في ألمانيا (حسب مساحتها عام ١٩٣٧) ، وأقل من النصف بالنسبة لاطاليا وأقل من الربع بالنسبة لأوروبا الشرقية .

وترجع هذه الزيادة الطفيفة في النمو السكاني في فرنسا لسبب واحد فقط وهو الهجرة اليها والتي تمت على نطاق واسع للغاية . فأربع أخماس الزيادة السكانية في فرنسا على الأقل مردها الى حركة الهجرة السكانية الضخمة الى داخل فرنسا خلال العقد

(٢) جمع المؤلف بيانات المقارنة من كتاب : فرانك و . نوتشتين : « سكان المستقبل في أوروبا والاتحاد السوفيتي » (جنيف - ١٩٤٤) . الباب الثالث .

الثاني من القرن العشرين عندما حلت فرنسا محل الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الاولى التي يقصدها الاوروبيون المهاجرون . وكانت هذه الهجرة ذات قيمة كبيرة بالنسبة لفرنسا ، ذلك لأنها كانت تضم أساسا شبانا فى ربيع عمرهم عوضوها عن خسائرها العسكرية فى الارواح خلال الحرب العالمية الاولى .

وتسبب الكساد الاقتصادى عام ١٩٣٠ فى نقص نسبة المواليد وتوقف الهجرات الجماعية . ومن ثم جمد تعداد السكان فى فرنسا خلال هذا العقد . وزادت النوفيات عن المواليد زيادة طفيفة منذ عام ١٩٣٥ . ومن ثم فقد تهيأت أخيرا كل الاسباب التى تدعو الى وجود خلخله سكانية حقيقية . ونتيجة العوائق التى حالت دون المزيد من الهجرة الى فرنسا فقد ظلت اتجاعات ما بين الحربين قائمة مما أدى الى احتمال نقص السكان فيها من ٤١ر٢ مليون نسمة عام ١٩٤٠ الى ٤٠ر٣ مليون عام ١٩٥٠ و ٣٩ مليون عام ١٩٦٠ و ٣٦ر٩ مليونا عام ١٩٧٠ .

ولقد كانت هذه النظرة نظرة سوداوية لمستقبل فرنسا . واذا تحدثنا بلغة القوة البشرية العسكرية التى تمثل عنقوان الشباب فان المسار التاريخى لعدد الذكور ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠و٣٤عاما يصور لنا التدهور المطرد لوضع فرنسا (جدول رقم ١) . فعند اندلاع الحرب الفرنسية البروسية كانت لدى فرنسا وألمانيا قوة بشرية متعادلة تقريبا من الشباب الذى بلغ سن الجندية . وعند شوب الحرب العالمية الثانية كان لدى فرنسا أقل من نصف مالى ألمانيا من الرجال الذين يدخلون ضمن هذه المجموعة من الاعمار .

جدول ١

تعداد الذكور في ألمانيا وفرنسا
ممن تتراوح أعمارهم بين ٢٠ - ٣٢
(مقدرًا بالمليون)

ألمانيا *	فرنسا *	الفترة الزمنية
٤٧ (١٨٧١)	٤٤ (١٨٦٦)	الحرب الفرنسية البروسية
٧٧ (١٩١٠)	٥٥ (١٩١١)	الحرب العالمية الأولى
٩٤ (١٩٣٩)	٣٣ (١٩٤٠)	الحرب العالمية الثانية

(*) حسب مساحة أراضي كل من الدولتين في التاريخ المذكور :
والرقم الخاص بألمانيا حسب مساحة أراضيها عام ١٩٣٧
هو ٨٣ مليونا .



وكان هناك بعض العزاء لفرنسا من حيث أنها لم تعد هي الدولة الوحيدة بين القوى الأوروبية التي تواجه خطر التخلخل السكاني . فقد شهدت الدول الغربية الأخرى كذلك في فترة ما بعد الحرب تدهورا شديدا للغاية في نسبة المواليد ، بل لقد كان معدل التكاثر السنوي الخالص في عديد من هذه البلدان في عام ١٩٣٠ أقل مما كان عليه في فرنسا . إلا أن سكان هذه البلدان المجاورة كانوا في نمو مطرد ، وذلك لأن توزيع الأعمار بين سكانها كان توزيعا مواتيا . فقد كان هناك تركيز بين السكان للشباب ممن هم في مستقبل العمر - وهو العمر الذي يحقق أعلى نسبة من المواليد ويتعرض لأقل نسبة من الوفيات . وكانت دول غرب أوروبا تشعر بجزع حقيقي

خوفا مما ينتظرها من نقص فى تعداد سكانها . فهناك على سبيل
المثال دراسات عن اتجاه حركات النمو السكاني فيما بين الحربين ،
دلت على أن النمو السكاني بدأ يتناقص فى انجلترا وويلز وأنه
سيسير فى خط مواز تماما لحركة النمو السكاني فى فرنسا .

ولكن شعوب البلدان الأخرى كانت تناقش منذ زمن خطر
التخلخل السكاني الذى يتهدهم ، أما فرنسا فقد كان الحديث عن
هذا الخطر قد بدأ وشيكا . وأكثر من ذلك فإن التدابير التى اتخذتها
ألمانيا بعد عام ١٩٣٩ لاعادة تشغيل العاطلين وتشجيع النسل أدت الى
ارتفاع نسبة المواليد ثانية لدرجة كبيرة .

وخلال فترة ما بين الحربين كان التخلخل السكاني مصدر جزع
عام يصرح به الناس فى فرنسا علنا . واتبعت المؤسسات الصناعية
فى فرنسا لأعوام طويلة نظام العلاوات الاجتماعية للأسرة - أى منح
علاوات اضافية زيادة على أجور أو رواتب العاملين من أجل الأطفال
الذين يعولونهم . وذاع هذا النظام فى فرنسا على نطاق واسع خلال
فترة ما بين الحربين وكان يمثل سياسة عامة لتشجيع النسل حتى
أصبح على حد تعبير أحد الكتاب بمثابة محاولة « للتعاقد على شراء
أطفال نظير دفع الثمن » (٣) . ولم تتعد قيمة العلاوة الممنوحة نسبة
ضئيلة جدا من تكاليف اعادة الطفل .

وثارت ثائرة الجماهير تطالب باتخاذ اجراءات تكفل
اعفاءهم من الأعباء الاقتصادية الخاصة بالحمل ورعاية الأطفال ،
وبلغت ذروتها فى قانون الأسرة . ووضع هذا القانون لأول مرة نظاما
شاملا للعلاوات الأسرية تشمل غالبية السكان فى فرنسا . ولكن لم

(٣) دافيد ف . جلاس : « الحركات والسياسة السكانية فى أوروبا »

(اكسفورد - ١٩٤٠) ص ٣٧١ .

يكذ هذا القانون يؤتى ثماره كاملة حتى اندلعت الحرب ؛ ومن ثم لم يكن له تأثير واضح بطبيعة الحال على الوضع الديموجرافي فى فرنسا قبل الحرب العالمية الثانية .

- ٣ -

ليس ثمة ماثير الدهشة اذا عرفنا أن غالبية الزعماء الفرنسيين كانوا يخشون تماما اراقة الدماء فى حرب عالمية ثانية . وعندما نشهد هزيمة فرنسا عام ١٩٤٠ ونقل قرابة مليون ونصف مليون من الأسرى الفرنسيين الى الرايخ ، واحتلال الأعداء لفرنسا خمسة أعوام ، وزج الكثيرين من الفرنسيين الى معسكرات العمل الاجبارى- فاننا ينتابنا احساس بالخوف من أن يكون فى كل هذا ضربة قاضية لفرنسا كدولة كبرى .

ولقد دفعت فرنسا حقيقة ضريبة كل هذا . اذ سقط ٩٢٠٠٠ من القوات الفرنسية صرعى فى الميدان خلال معارك عامى ١٩٣٩ - ١٩٤٠ . وقتل أكثر من ٥٨٠٠٠ من قوات جيوش التحرير خلال الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٥ كانوا يحاربون فى شمال أفريقيا وإيطاليا وفرنسا الأم وفى أماكن أخرى . ومنيت المقاومة الفرنسية بخسائر تقدر بحوالى ٢٠٠٠٠ قتيل . ومات ستون ألفا من جراء انفارات الجووية ، وفقدت فرنسا أكثر من هذا العدد فى العمليات الحربية البرية والمذابح . ويقدر عدد من نفذ فيهم حكم الاعدام لأسباب متفاوتة بحوالى ٣٠٠٠٠ . ويضاف الى هذا ٢٨٠٠٠٠ ماتوا خارج فرنسا كآسرى حرب أو مبعدين لأسباب سياسية أو عنصرية أو فى معسكرات العمل بل وباعتبارهم فرنسيين سيقوا الى الغيرماخت وكان أكثر هؤلاء مواطنين فرنسيين من منطقة الألزاس والمورين التى يتحدث سكانها اللغة الألمانية .

ويضاف الى هذه الخسائر المباشرة زيادة عدد الوفيات عن عدد المواليد بحوالى ٥٥٠.٠٠٠ خلال الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٦ الى ١٩٤٦ . ولم تكن هذه الزيادة بأى حال من الأحوال مردها الى الحرب لقد كان عدد الوفيات قبل الحرب يزيد على عدد المواليد بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ فى السنة . ولذلك فقد كان من المتوقع أن ينقص السكان خلال العقد الذى نتحدث عنه بحوالى ٣٠٠.٠٠٠ نسمة . أو بعبارة أخرى ، يمكن لنا أن نرد الى الحرب وفاة ٢٥٠.٠٠٠ نسمة زيادة على الوفيات « الطبيعية » .

وفى حساب الموازنة الصافية بلغت زيادة الوفيات على المواليد فيما بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٤٦ بما يساوى ١١٥٠٠٠٠ تقريباً وكان ذلك نتيجة للحرب بشكل أساسى . وأمكن موازنة هذه الخسارة جزئياً عن طريق هجرة ٣٢٠.٠٠٠ واستيطانهم فى فرنسا . وكان من بين هؤلاء حسب ما هو مقدر ٢٥٠.٠٠٠ فرنسى عادوا الى فرنسا الأم من المستعمرات والبلدان الأجنبية . يضاف الا هؤلاء هجرة ٧٠٠٠٠ من الأجانب هجرة كاملة الى فرنسا نتيجة للظروف الاقتصادية المواتية فى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٩ ، وكذلك نتيجة لهذا الفيض المتدفق من اللاجئين الأسباب الذين وفدوا الى فرنسا ابتداء من عام ١٩٣٩ . ومن المعتقد أن ما يقرب من ٢٥٠.٠٠٠ من الأجانب ، من بينهم ١٥٠.٠٠٠ ايطالى تركوا أرضى فرنسا بسبب الحرب .

وكانت خسائر الحرب العالمية الثانية من السكان خسائر جسيمة ولكنها لم تصل الى حد الكارثة مثلما حدث فى الحرب العالمية الأولى . ومما يثير الدهشة تلك السمة التى تميزت بها الحرب الحديثة فى فرنسا وكذلك فى بلدان أوروبا الغربية وهى احتفاظ نسبة المواليد بارتفاعها رغم مشاق الحرب واغتراب أعداد غفيرة من الرجال خارج بلادهم سواء فى الجيش أو كأسرى حرب . بل وفى

أثناء الحرب ذاتها وخلال أيام الاحتلال السوفياتي زادت نسبة المواليد في فرنسا عما كان مقدرا لها من قبل نظريا على أساس استمرار نسبة الخصوبة قبل الحرب على ما هي عليه . وإذا استشهدنا بأعوام ما بين ١٩٣٩ و ١٩٤٥ سنجد أن المواليد في فرنسا قد زادوا ٢٥٠.٠٠٠ عما كان متوقعا على أساس خصوبة ما قبل الحرب . وبالمثل فإن نسبة الوفيات المدنية أمكن التحكم فيها على نحو أفضل خلال الحرب العالمية الثانية .

وإذا تحدثنا على أساس بيولوجي فإن فرنسا خرجت من الحرب العالمية الثانية وهي في وضع أقل سوءا بكثير مما كانت عليه بعد انتصارها الفرغوسي في الحرب العالمية الأولى . وهي من هذه الناحية لم تختلف في كثير عن غيرها من الدول العظمى في غرب أوروبا . . . وقد كانت خسائر بريطانيا قليلة نسبيا كما كانت خسائر إيطاليا أقل بكثير من خسائرها في الحرب العالمية الأولى . أما الدول الصغيرة التي كانت تقف على الحياد في الحرب العالمية الأولى فهي وحدها التي كانت خسائرها أفدح من غيرها في الصراع الحديث بعد أن دهمتها قوات النازي عام ١٩٤٠ . ومن ناحية أخرى فإذا ما قارنا ما منيت به فرنسا بما حدث في ألمانيا سنجد أن وضع فرنسا كان أفضل . إذ أن عدد فرنسا التليد خسر ما لا يقل عن ثلاثة ملايين ونصف من القتلى العسكريين وما لا يقل عن ٧٠٠.٠٠٠ من المدنيين لقوا حتفهم نتيجة للحرب بشكل مباشر ، ولا زال هناك عدد غير محدد من أسرى الحرب لم يعودوا إلى وطنهم .

ومقاومة الشعب الفرنسي لصدمة الحرب تدعونا إلى التفاؤل بقدرة هذا الشعب البيولوجية على البقاء مستقبلا . ولقد تحققت هذه البشرية بالفعل خلال الأعوام الأولى التي تلت الحرب . إذ كشف الشعب الفرنسي عن قدرة حيوية تثير الدهشة لتعويض خسارته .

ولقد حدث ما كان متوقعا ؛ اذ زاد عدد الزيجات زيادة ملحوظة بعد عودة أسرى الحرب واستقرار الأوضاع على نحو أفضل في زمن السلم . اذ كان هناك نقص واضح في عدد الزيجات خلال الحرب كما أرجئت دون شك زيجات كثيرة نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية عام ١٩٣٠ . وبدأت الزيجات الجديدة تتناقص منذ عام ١٩٤٦ لسبب مفهوم ، الا أن معدل الزواج ظل أعلى بكثير مما كان عليه قبل الحرب بما في ذلك عام ١٩٤٩

وليس من غير الطبيعي أن تعقب هذه الزيادة الهائلة في عدد الزيجات طفرة سريعة في نسبة المواليد بعد الحرب . وواضح أن ارتفاع نسبة المواليد في فرنسا ثانية بعد الحرب إنما يرجع جزئيا الى عودة أسرى الحرب من ألمانيا وعودة من سيقوا قسراً الى معسكرات العمل واستعادة الحياة الأسرية السوية . ومع ذلك فلنا الحق في أن نفترض وجود أسباب أخرى أكثر أهمية ، خاصة بالنظر الى القوة التي كان لها تأثيرها الفعال على فرنسا لتستعيد نسبة المواليد العالية بعد الحرب العالمية الثانية بالقياس الى وضعها بعد الحرب العالمية الأولى . فمن الواضح مثلا أن المستوى العالي لعدد الزيجات والمواليد ارتبط من ناحية بظروف العمالة الكاملة التي سادت فرنسا منذ الحرب . وثمة فارق واضح بالنسبة للوضع الذي كانت عليه فرنسا عام ١٩٣٠ . فقد عانت فرنسا بعد الحرب من عجز حاد في القوى العاملة . وتوفرت كل أسباب الضمان الاقتصادي لكل راغب وقادر على القيام بعمل مفيد .

بل أننا قد نصل بهذه الحجة الى مدى أبعد على مستوى وجهة النظر الأيديولوجية الأساسية التي تؤمن بها الغالبية العظمى من السكان . فقد رأى الفرنسيون بأنفسهم على ضوء خبرتهم الخاصة خلال أعوام الحرب وما بعدها أفول المذهب الفردي الكلاسيكي وهو مذهب القيم الذي أعطى كل القيمة لنمو الفرد في تعارضه مع

التأثير الغالب للجماعة . وترتب على أسلوب الحكومة فى التخطيط
والتأمين والاحراءات الاجتماعية وضع نظام اجتماعى يؤكد قيما فردية
وجماعية تختلف اختلافا بينا عما يقرره المذهب الفردى الكلاسيكى .

وعلى نحو أكثر تحديدا فقد انعكس هذا التقويم الجديد
للاتجاهات الأساسية فى شكل اجراءات تهدف الى زيادة الضمان
الاجتماعى فى فرنسا مما أدى الى تحقيق تقدم ملموس بغية اقامة
دولة تنعم بالرفاهية . واتخذ هذا التقويم بالنسبة للمشكلة
السكانية شكل اجراءات تنظيمية واجراءات تشريعية . ويوجد فى
فرنسا الآن ادارة على مستوى الوزارة تختص بالشئون السكانية
وهى وزارة الصحة العمومية والسكان .

واتخذت الاجراءات التشريعية كأساس لها قانون الأسرة
السالف الذكر والذى صدر عام ١٩٣٩ . ويمثل نظام العلاوات
الاجتماعية للأسرة أساس السياسة الفرنسية بالنسبة للسكان .
ويمنح العاملون بناء على هذا النظام علاوات اضافية زيادة على
أجورهم أو دخولهم نظير رعاية من يعولونهم من الأطفال . وليس
من اليسير أن نعرض أسلوب تطبيق هذا النظام فى عبارة بسيطة .
ذلك لأنه نظام معقد ويتفاوت تطبيقه بتفاوت المجموعات المهنية ،
كما وأنه يعطى أهمية كبرى لعدد العاملين فى الأسرة ممن يحصلون
على أجر مقابل عملهم . وتدفع علاوات كبيرة للأطفال الثانى
والثالث . وعلى ذلك فان نظام العلاوات الأسرية يفضل الأسرة ذات
الحجم المتوسط ويحدد بدرجة أقل الأسرة التى يزيد حجمها عن
ذلك . وهنا نستطيع أن نقارن هذا النظام بنظام العلاوات الأسرية
المطبق فى المملكة المتحدة الذى يمنح علاوة ثابتة لكل الأطفال بعد
الطفل الأول .

ويميل الفرنسيون الى رد ارتفاع نسبة المواليد بعد الحرب الى نظام العلاوات الأسرية . ولكن من الصعب علينا أن نحصل على الدليل المباشر الذي يؤكد هذا الاعتقاد ويبدو أن الزيادة في انجاب الأطفال « التي سادت بعد الحرب انما ترجع أساسا الى زيادة عدد الولادات الأولى والثانية والثالثة كما هو الحال في الولايات المتحدة التي لا تطبق نظام العلاوات الاجتماعية للأسرة وأنها كانت ، بدرجة أقل ، نتيجة لوجود أسر أكبر حجما . وقد يكون من الصواب القول بأن العلاوات الاجتماعية للأسرة قد أسهمت في تمكين فرنسا من استعادة نسبة المواليد المرتفعة ؛ الا أنه من المؤكد أن العمالة الكاملة والتغيرات الأساسية التي طرأت على اتجاهات الأسرة كان لها بالمثل دورها في هذا الصدد .

المسكّنة السكانية في ألمانيا *

في عصر التصنيع

بقلم: فولف جانج كولمان

على عكس فرنسا ونموها المبكر على أساس نظام الاسرة الصغيرة وتخلّفها الصناعي بعد عام ١٨٧٠ ، وعلى عكس انجلترا بأسطولها البحري الذي يمتد على النطاق العالمي وارتباطاتها الاستعمارية ، على عكس هاتين الدولتين سارت ألمانيا في نموها الديموجرافي والذي كانت قسماته الرئيسية مطابقة لعدد من قسّمات النمو الديموجرافي لبلدان أوروبية أخرى كثيرة حتى وان وجد فارق زمني في مراحل التصنيع .

ويقدم لنا المقال التالي أيضا بعض المعلومات التي تصلح لمقارنة الهجرة الداخلية في أوروبا والهجرة الى ما وراء المحيط الاطلسي اللتين تتماثلان في نواح عديدة أكثر مما هو شائع عنهما .

* ترجم المقال هريوت مولر وأعيد طبعه عن مجلة الجمعية اللسانية للعلوم السكانية « عدد ٢ (نوفمبر ١٩٦٢) مع حذف بعض فقراته بأذن من المؤلف . نسخة طبق الاصل ١٩٦٢ بقلم دكتور فولف جانج كولمان .

في عام ١٨١٨ أرسل أحد موظفي مقاطعة أرنسبرج تقريراً الى رئيسه حاكم مقاطعة وستفاليا البروسية ، يقول في جانب من تقريره ما يلي : « أصبح جنئون الهجرة الى أمريكا وباء متفشياً في مقاطعتي فتجنشتين ، وهو أمر يسترعى اهتمامنا بوجه خاص . فهناك أربعة عشر من أرباب الاسر و ٧١ ممن يعولونهم و ٢٤ أعزبا ، ويقدر مجموعهم بـ ١٠٩ من الأنفس ، قدموا طلبات رسمية يطلبون فيها السماح لهم بالهجرة . وتقدر قيمة الممتلكات المسجلة لهؤلاء والتي سيرحلون بها بحوالى ٧٥٦١ تالر من عملة برلين ، ولا يزال هناك الكثيرون ممن ينتوون السعى الى نفس المصير . ويقال أن نفس هذه الافكار التي تدعو الى الشرود قد تفجرت أيضاً في مقاطعة هيس - دار مشتاد المجاورة . حقا لقد أرسل المهاجرون الاول دعوات الى هذه المقاطعات تحمل وعودا براءة تبشر بظروف أفضل في أمريكا . الا أن السلطات المحلية ترى أن السبب الرئيسى للهجرة لا يكمن في عمليات الاستهواء هذه وانما يكمن في الفقر والمشاق القاسية التي يعانى منها الناس الآن في سعيهم من أجل الرزق . ولو صبح هذا فان جنئون الهجرة ، وهو أمر قائم على الدوام بدرجة أو بأخرى ، قد يكون سببا في المخاوف الكثيرة التي تنتابنا فيما يتعلق بالكساد الذي تعاني منه الآن كثير من الصناعات ، خاصة اذا ما لقيت رذيلة الجشع قبولا في نفوس الناس جميعا . ومن ثم ففي رأينا أنه يجب العمل على اجتثاث هذا الشر من جذوره . ويحسن بنا أن نحول دون الفقراء العاطلين وتحقيق نياتهم وسبيلنا الى ذلك أن نقدم لهم بعض المساعدة ونهيئ لهم فرص الارتزاق ، هذا اذا كان لزاما علينا أن نتحاشى كل ما من شأنه أن يسكره الناس على ذلك » (١) . ويعد هذا التقرير الوارد من احدى المناطق الفقيرة في

(١) ارشيف رئاسة الجمهورية - تحت رقم ٣٥٠ - مجلد ١ .

مقاطعة وستفاليا من أول التقارير التي تشير إلى تزايد الفقر في مناطق الريف ، وربما يعبر بصدق عما كان واقعاً في مناطق واسعة في ألمانيا إبان النصف الأول من القرن التاسع عشر .

وإذا استثنينا القطاع الشمالى الشرقى من ألمانيا حيث كانت الزراعة الواسعة لا تزال قادرة آنذاك على امتصاص الزيادة في تعداد السكان فقد ظهرت بوادر واضحة تنذر بتزايد السكان بدرجة خطيرة بحيث لم تكن الهجرة علاجاً ناجعاً لها ، هذا على الرغم من أن ما يزيد على ٨٠٠.٠٠٠ نسمة قد غادروا ألمانيا فيما بين عامي ١٨١٥ و ١٨٤٩ . وتفسر لنا هذه الأوضاع أسباب الترحيب بكتاب مالتوس « مقال عن مبدأ التكاثر السكانى » والذي ظهر في ترجمته الألمانية في وقت مبكر عام ١٨٠٧ . وتفسر لنا كذلك التشريع الخاص بقيود الزواج الذي أجازته كل من ولاية بادن وفورتمبيرج وبافاريا وهانوفر . وهذه هي أيضاً المناطق التي خرج منها العدد الأكبر من المهاجرين في أوائل القرن التاسع عشر . ومع ذلك فلا قيود الزواج ولا الهجرة استطاعت أن تخفف من حرج الموقف الذي تجلى واضحاً بوجه خاص في بؤس الصناعات المحلية القديمة وكساد التجارة بين الحرف المختلفة التي فقدت حمايتها النقابية ، كما تمثل في حوادث الاضراب التي أثارها عمال النسيج في سيليزيا عام ١٨٤٤ والتمردات السرية التي تعبر عن الاستياء من الأوضاع الاقتصادية وتفجرت في ثورات ١٨٤٨ - ١٨٤٩ .

ومع ذلك فقد أمكن بفضل التصنيع تجنب كارثة سكانية ، على عكس ما حدث في أيرلندا . فبعد عام ١٨٥٠ انتهت مسألة الفقر التي كانت هي الشغل الشاغل وحلت بدلا منها المناقشة العامة حول وضع الطبقة العاملة الجديدة . ولكن بعض الكتاب خاصة ماركس ، واصلوا استخدام الكلمة الماثورة « الفقر » وشرعوا يطبقونها على مجموعة من الوقائع . وكان لمشاكل الضغط السكاني دور ثانوى

التاريخية . ومن ثم فإنها تساعد على تقديم تفسيرات تاريخية أكثر تماسكا حيث يمكن وضعها موضع الاختبار . حقا . ان البيانات أو الاحصاءات السكانية القديمة والتي يمكن ان تخرج منها بمعلومات كمية وفيرة ليست كافية الى حد كبير في أغلب الاحوال ولا يمكن مقارنتها من حيث الدقة ببعض البيانات الحديثة المماثلة لها في طبيعتها . الا ان هذا ليس سببا يدعونا الى الفرع وذلك ، أولا : لأن التقديرات التقريبية تفي بالحاجة في كثير من عمليات العرض التاريخي، كما وان الدقة الكبيرة في التقدير الرقمي لا تؤثر في النتائج التي نصل اليها تأثيرا يذكر . وقد يكون من دواعي الاطمئنان هنا ، أن نذكر أن الاحصاءات السكانية في الولايات المتحدة ليست احصاءات دقيقة تماما . ففي عام ١٩٥٠ احصى رجال التعداد ١٥٠٦٩٧٣٦١ نسمة واكتشف مكتب الاحصاء عند مراجعة هذا العدد أن حوالي ١٣٠٠٠٠٠ نسمة قد تم احصاؤهم مرتين ، وأن حوالي ٣٤٠٠٠٠٠ لم يدخلوا ضمن الاحصاء على الاطلاق . ولقد كان معدل الخطأ في كل الاحصاءات الأوروبية السابقة على عام ١٨٥٠ يزيد كثيرا على معدل الخطأ في احصاء الولايات المتحدة لعام ١٩٥٠ وهو ١/٤٪ . كما وأن أكثر الأرقام السابقة كانت تقوم على أساس احصاءات متميزة للأفراد أو الأسر . ومن ثم فإن الأرقام القديمة لتعداد السكان تخضع لمعامل خطأ كبير ، فضلا عن أنها تفتقد تماما في أغلب الأحيان أهم البنود النوعية للمعلومات التي يجمعها الآن رجال الاحصاء المحدثين . ومع ذلك فان البحث المحلي سيساعدنا . وسوف يساعدنا بكل تأكيد . على اكتشاف كثير من البيانات الديموجرافية الهامة .

ثانيا : فان المواد التي نحصل عليها حتى وأن كانت غير وافية فقد تكون لها قوة توكيدية - اذا ما أمكن تعزيز كل ما قد تتضمنه هذه المواد ببيانات مستقلة . ومن ثم ، وعلى هذا النحو فان عدد السكان في مرحلة تاريخية معينة ، وفي منطقة معينة .

الحركة اذا عرفنا أنه من بين ٦٠٤ مليون ألماني في عام ١٩٠٧ ، كان نصفهم فقط على وجه التقريب ، أو ٣١٤ مليوناً ، يعيشون في موطنهم الأصلي . ومن بين ٢٩ مليون نسمة ، وهم عدد من نزحوا عن موطنهم الأصلي ، انتقل أكثر من ثلثهم ، أي حوالى ٨ر٩ مليوناً ، الى مسافات بعيدة فيما وراء حدود المقاطعات أو الولايات التي نشأوا فيها .

وكان التحضر هو أهم النتائج المترتبة على هذه الحركة المكانية الهائلة . ويقدر عدد السكان الألمان الذين يقطنون مناطق يقل عدد سكانها عن ٥٠٠٠ نسمة بما يعادل ٧٦٣٪ عام ١٨٧١ و ٥١٢٪ عام ١٩١٠ و ٤١٧٪ عام ١٩٣٩ وذلك في مقابل المدن التي يزيد تعداد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة ، اذ كانت تمثل ٤ر٨٪ عام ١٨٧١ و ٢١٢٪ عام ١٩١٠ و ٣٢٪ عام ١٩٣٩ . والسبب الاول لعملية التحضر هذه هو نمو الاقتصاد الصناعى حتى وان بدت لنا بعض المدن وكأنها تتميز بوظائف أخرى مختلفة ، كما هو الحال بالنسبة لبعض المراكز الادارية أو المدن البحرية .

ويرجع التباين الشديد فى البنية الاجتماعية للمجتمع الصناعى الى حد ما الى تأثير العوامل السكانية . اذ يتميز المجتمع الصناعى بالقدره على الحركة الاجتماعية أكثر مما هو الحال بالنسبة للمجتمعات التقليدية ، كما وأنه يمكن التغلب فيه بسهولة أكبر على الحواجز الاجتماعية . ومع ذلك فليس ثمة علاقة بين الهجرة والبنية الاجتماعية . ونخطئ اذا ما افترضنا ان الأهمية الاجتماعية للهجرة الداخلية تتمثل فقط فى انتقال الزائد عن الحاجة من سكان الريف فى الأقاليم الى الشريحة الدنيا للمجتمع الصناعى . حقا ان هذا الكلام يصدق بالنسبة لقطاع هام من المهاجرين الداخلين ويصدق كذلك بشكل قاطع تقريبا بالنسبة للتحركات بعيدة المدى

من الشمال الشرقى لألمانيا إلى برلين ومنطقة الرور . ففي عام ١٩١٠ كان يوجد في منطقة برلين - براند نبرج طبقا لتقديرات موثوق بها ، ١٩٨٣.٠٠٠ نسمة ، موطنهم الأصلي شرق ألمانيا ، كما كان يوجد في منطقة الراين - وستفاليا (وتشمل منطقة الرور) ٨١.٠٠٠ نسمة نزحوا إليها من نفس ذلك الموطن . إلا أن الإحصاء المهني والتجاري في ألمانيا لعام ١٩٠٧ ، وهو المصدر الوحيد لدينا عن معامل الارتباط الإحصائي بين الهجرة الداخلية والبنية الاجتماعية ، يعطينا نتيجة مثيرة . إذ أن العمال وأصحاب الياقات البيضاء والموظفين الحكوميين وأصحاب المهن الحرة يمثلون نسبة عالية بين المهاجرين الداخليين في المدن الكبرى وهي أعلى من نسبة أهل المدن الأصليين . ويشير هذا إلى وجود رابطة وثيقة بين الهجرة الداخلية وارتفاع القدرة على الحركة الاجتماعية خاصة بالنسبة للأفراد المدربين تدريباً عالياً (٣) .

وينبغي علينا ألا نغض من قيمة العبء العاطفي الذي يثقل نفس المهاجر حين ينتقل إلى مكان غريب يختلف اختلافاً كلياً عن بيئته الأصلية ولا يجد فيه الوافد الجديد غير القليل من المساعدة . وكانت عملية التمثيل تقتضي عادة فترة طويلة تمتد إلى أكثر من جيل وتكون حصيلتها في النهاية نمطاً بشرياً جديداً يتسم بالطابع الحضري الصناعي . وتقدم لنا منطقة الرور ، وهي أكبر منطقة التجمع الصناعي في ألمانيا ، أصدق مثل لهذا التطور . إذ نجد هناك طرازاً إقليمياً جديداً من الألمان ، وهو رورفولك (شعب

(٣) إذا شاء القارئ أن يتزود بالبيانات الخاصة عن ذلك والتي تدعم هذا العرض الموجز الذي أسلفناه ، يمكنه الرجوع إلى كتاب فولف جانج كولان : « مشكلة التصنيع والهجرة أو تاريخ نشأة المدينة الصناعية الألمانية في القرن ١٩ » نشرت ربع سنوية (التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ١٩٥٩) ص ٤٥ - ٧٠ .

الروور) الذى نشأ من جماع الخصائص السلالية لشرق وغرب ألمانيا (١) وعلى الرغم من أن بعض مناطق الهجرة تعرضت لتطورات مماثلة إلا أن العناصر الفطرية الخاصة بالوطن الأصلى ظلت ، كقاعدة عامة محتفظة بتمييزها الخاص . وغالبا ما كان الوافدون يعملون من ناحيتهم على الاحتفاظ ببعض الروابط التى تربطهم بموطنهم الأصلى . وجماع القول أن هذه الهجرات الداخلية ساعدت على تكامل المناطق المختلفة فى ألمانيا والتى توحدت سياسيا عام ١٨٧١ فى رايخ بسمارك . ويمكن اعتبار هذه التحركات واحدة من أهم القوى المؤثرة فى تطور الوعى القومى الالمانى المتميز فيما قبل الحرب العالمية الاولى .

ويمكن تقسيم الهجرات الألمانية الداخلية الى مرحلتين متميزتين . استمرت المرحلة الاولى حتى عام ١٨٨٠ ، وتميزت بالتحركات القصيرة المدى التى كانت سائدة آنذاك ، كما تميزت بجاذبية المدن المجاورة . وخلال هذه المرحلة لم يكن للهجرة الطويلة المدى شأن خطير فيما عدا الهجرة الى برلين . وبعد عام ١٨٩٠ اكتسبت الهجرة الطويلة أهمية كبيرة على نطاق ألمانيا كلها . وكان أوضح مظاهرها الحركة الكبرى من الشرق الى الغرب . وارتبطت هذه الحركة الطويلة داخل ألمانيا بالهجرة الألمانية الى أمريكا . فمن بين ٣.٥ مليون نسمة هاجروا من ألمانيا فيما بين عامى ١٨٦١ و ١٩١٤ غادر البلاد ٣ مليون قبل عام ١٨٩٥ أى قبل أن تتجمع القوة الدافعة للحركة الداخلية فى ألمانيا . وأكثر من ذلك فقبل عام ١٨٩٠ كان ما يقرب من ٤٠٪ من مجموع المهاجرين الالمان هم من سكان شمال شرق ألمانيا حيث توقف التوسع الزراعى هناك . وكان

(٢) فيلهلم بريول « تحول سكان منطقة الروور من عمال زراعيين الى عمال صناعيين » .. (توننجر - مور ١٩٥٧) .

هذا الاتجاه الجديد للهجرة الألمانية الوافدة من الشمال الشرقي مشروطا بشكل مباشر بعبور الحدود في الولايات المتحدة . ولما توقفت أمريكا عن إتاحة الفرصة للوافدين الجدد ممن لا يملكون رأس مال لمواصلة العمل حسب نمط الحياة الريفية ، لم يبق أمام أولئك الذين ينتظرون الهجرة سوى إحدى اثنتين : إما الصناعة الأمريكية أو الصناعة الألمانية . ويبدو أن هذا الموقف هو المسئول عن تحول تيار الهجرة الذي كان يجمع الاتجاه إلى الخارج من قبل وأضيف إلى التحركات التي تمت داخل ألمانيا ، وأدى بوجه خاص إلى تضخم تيار الهجرة الواسعة من شرق ألمانيا إلى غربها . وجدير بالذكر أن نسبة كبيرة من المهاجرين من الشرق إلى الغرب كانوا ممن يحملون الجنسية البولندية . ويقدر عدد السكان البولنديين الذين كانوا يعيشون في منطقة الرور عشية الحرب العالمية الأولى بما يتراوح بين ٢٥٠٠٠٠ و ٤٥٠٠٠٠ (٥) ١. إلا أن غالبية هؤلاء البولنديين إما أنهم عادوا ثانية إلى بولندا بعد الحرب أو نزحوا إلى مناطق مناجم الفحم في الشمال الشرقي لفرنسا ، وبذلك حلت مشكلة التمثيل الإقليمي في منطقة الرور على نحو أيسر بكثير مما كان متوقعا .

وحتى عام ١٩٠٠ تضاعف السكان في ألمانيا إلى ثلاثة أمثال ما كانوا عليه عام ١٨٠٠ وتبرز أهمية التصنيع إذا عرفنا أن بواذر التضخم السكاني التي كانت مثار قلق شديد في أوائل القرن التاسع عشر قد اختفت تماما وأصبح في ألمانيا فيما بين عامي ١٨٩٥ و ١٩٠٥ على أقل تقدير فائض طفيف من المهاجرين إليها يزيد عن عدد المهاجرين منها . وكشف الإحصاء المهني لعام ١٩٠٧

(٥) هانز الريتش فيلر : « البولونيون في منطقة الرور حتى ١٩١٨ »
نشرة ربع سنوية « مجلة التأريخ الاقتصادي والعلوم الاجتماعية » (١٩٦١)
ص ٢١٣ - ٢٢٥ .

عن أن ٤٢٪ من السكان الذين يعملون أعمالاً مربحة كانوا يمثلون عناصر نشطة في الصناعة والحرف المختلفة مقابل ٢٨٪ فقط كانوا يعملون بالزراعة وقطع الأخشاب . وهكذا أصبحت ألمانيا أمة صناعية ، بل كانت حقيقة أكثر أهم القارة تقدماً في ميدان الصناعة

وطراً على البيئة الديموجرافية لألمانيا بعض التغيرات الأساسية أسوة بما حدث في كل البلدان الصناعية الأخرى . وأول هذه التغيرات ان طالت نسبة الأعمار ، وكان من أهم العوامل الحاسمة انخفاض نسبة الوفيات بين المواليد والأطفال ، وهو السبب الرئيسي في الزيادة الكبيرة في السكان . وثمة تغير واضح وهو اختفاء الأوبئة الخطيرة عدا الكوليرا التي كانت لا تزال تنفشي بشكل دوري في القرن التاسع عشر إلى أن تفشت بشكل رهيب في هامبورج عام ١٨٩٢ وكانت هذه هي آخر مرة لها . أما التغير الديموجرافي الآخر والخطير فهو انخفاض نسبة المواليد والذي بدأ فقط في السبعينيات في القرن التاسع عشر ، واستمر بعد ذلك ولكنه كان يتفاوت تفاوتاً كبيراً بين الطبقات والأقاليم المختلفة . وحدث هذا التغير نتيجة تغير موقف الأسرة في مجتمع صناعي بلغ درجة عالية من التطور . وكانت الزيادة في تعداد السكان في المرحلة الأولى من التصنيع تمتص جل الزيادة في الإنتاج مثلما كان الوضع في عصور ما قبل التصنيع . وعندما تحول سكان الريف إلى الأعمال الصناعية نقلوا معهم إلى المدينة تقاليدهم الأسرية . وظلت نسبة المواليد لعشرات من السنين أعلى بكثير من المتوسط العام في الدولة في مراكز التصنيع الأولى مثل مدينتي بارمن والبرفيلد . وكانت غالبية الوافدين من الأقاليم هم من الشباب ممن وجدوا الفرصة أمامهم متاحة للزواج وتكوين أسرة ، ولم يتيسر لهم ذلك إلا بعد الاشتغال في وظائف صناعية .

وتنخفض نسبة المواليد عادة نتيجة لعمليات اجتماعية معقدة .
فإذا كانت الأسرة هي الوحدة الانتاجية في الاقتصاد الزراعى والحرفى
فانها تفقد وظيفتها هذه فى الاقتصاد الصناعى الذى يقوم على أساس
مشاريع صناعية ضخمة . فلم يعد الاطفال هنا « بركة » تعم خيراتها
بل سببا يحد من الاستهلاك والفراغ . بل وأكثر من ذلك ، فكلما
زاد عدد الاطفال فى الأسرة كلما قلل ذلك من الفرص المتاحة أمام
الآباء لتحقيق تقدم مهنى أو اجتماعى بل ومن التقدم الاقتصادى
الاجتماعى للأطفال أنفسهم ولعل هذا هو الأهم . وبدأت الطبقات
الاجتماعية المختلفة تستجيب لهذا الموقف على فترات مختلفة . فأول
من عمل على تحديد الأسرة كانت الطبقات الراقية وبخاصة الشرائح
المتوسطة التى تكونت حديثا فى المجتمع الصناعى . وكانت الشرائح
المتوسطة احدى اثنتين : اما عناصر أضيرت بوجه خاص نظرا لأنها
امتداد للطبقة المتوسطة القديمة من الحرفيين والتجار الذين كانوا
يعملون لحسابهم الخاص وحاولوا أن يحتفظوا بوضعهم التقليدى ولكن
كانت لهم خسائره فى مقابل ذلك ، واما عناصر تنتمى الى الطبقة
الجديدة من العمال المدربين أو المهنيين من ذوى الياقات البيضاء وكان
عليهم أن يكابدوا لينتزعوا لأنفسهم مكانة اجتماعية وسط مجتمع
صناعى (٦) .

وبدأت الطبقة العاملة تتجه الى تحديد الأسرة فى وقت متأخر
عن الشرائح المتوسطة ، ولكن كان يوجد داخل الطبقة العاملة فوارق
اجتماعية أدت الى التعجيل أو تأجيل قبول القيم الاسرية الجديدة .

(٦) يجد القارئ تحليلا فذا وعميقا للدوافع التى أدت بالطبقات الوسطى
فى العصر الفيكتورى فى إنجلترا الى تحديد الأسرة فى الدراسة التى قام بها
ج . ا . بانكس : « الرخاء والعلاقة الابوية » . (لندن : روتليدج وكيجان
بول لميتد - ١٩٥٤) .
: ملاحظة بقلم المترجم على اصدار الكتاب .

وكانت الدعاية الاشتراكية واحدة من أهم العوامل المؤثرة في هذا الصدد . فثمة دراسة عن انخفاض نسبة المواليد صدرت في أوائل عام ١٩١٢ اتضح منها أن هناك علاقة سلبية في الدوائر الانتخابية بين نسبة الأصوات الاشتراكية ونسبة المواليد (٧) . ومن ثم فقد بدأت نسبة المواليد تنخفض بسرعة كبيرة في المدن الكبرى بعد فترة تاريخية معينة . إذ كانت نسبة المواليد في برلين على سبيل المثال في أعوام ١٨٧٥ - ١٨٨٠ تعادل ٤١٫٦ لكل ألف من السكان ، وهي أعلى من المتوسط العام في ألمانيا الذي كان آنذاك ٣٩٫٣ . ولكن انخفضت نسبة المواليد في برلين الى ٢٣ فيما بين عامي ١٩٠٦ - ١٩١٠ بينما كان المتوسط العام في ألمانيا ٣١٫٧ .

وظلت هذه الاتجاهات سائدة الى ما بعد الحرب العالمية الاولى رغم بعض المؤثرات الطارئة التي نجمت عن خسائر الحرب - وأثرت تأثيرا مباشرا في التطور الديموجرافي - وكانت خسائر الحرب حوالي ٢٫٤ مليون في الحرب العالمية الاولى وحوالي ٧٫٢ مليون في الحرب العالمية الثانية ونظرا لأن هذه الخسائر من السكان كانت في الاساس من الشبان الذكور فقد نقص عدد العناصر النشطة اقتصاديا بدرجة خطيرة بينما زاد لدرجة كبيرة عدد كبار السن . هذا فضلا عما لحق بالقدرة التناسلية من أضرار بسبب ذلك . وفي عام ١٩٣٣ بلغت نسبة المواليد الحد الأدنى لها وهو ١٤٫٧ في الاف . وبدأت نسبة المواليد في الارتفاع منذ ذلك الوقت فصاعدا في عهد هتلر وبلغت ٢٠٫٤ في الألف في عامي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ . ولكن يبقى سؤال بعد ذلك هل كان هذا الارتفاع نتيجة للسياسة المحمومة التي اتبعتها الحكومة لتشجيع انجاب الاطفال أم كان نتيجة

(٧) جوليوس وولف : « تدهور نسبة المواليد » فينا - ح . فيشر

لتوفر ظروف أفضل للعمالة بعد زوال فترة الكساد الخطير والتي أرجأ فيها الكثيرون زواجهم أو أنهم على الأقل أرجأوا انجاب الأطفال ؟
الا أن آيا من التفسيرين يوحى بأن الناس عالجوا مشكلة التناسل بطريقة واعية . وجاء ذلك أيضا نتيجة لما حدث من تقدم بعد الحرب العالمية الثانية . وظلت نسبة المواليد ثابتة كما هي لعشر سنوات تدور حول ١٦٠ . وبعد عام ١٩٥٥ بدأت ترتفع تدريجيا ببطء ونبات حتى بلغت ١٨٢ عام ١٩٦١ . وهنا وللمرة الثانية يبرز أمامنا تفسيران بديلان : ترى هل كان ارتفاع نسبة المواليد نتيجة تعويضية لعمليات الارجاء السابقة ؟ أم أن السكان فى مجتمع صناعى ناضج يمتصون جانبا من الزيادات التضخمة فى الانتساج عن طريق تكوين أسر كبيرة ؟

ونعود أخيرا الى حركات الهجرة التى تأثرت تأثرا عميقا بالتغيرات الاجتماعية الواسعة التى حدثت خلال الخمسين عاما الماضية . ونستطيع هنا أن نميز بين فترات أربعة :

أولا - عادت من جديد ، بعد سنوات قليلة من انتهاء الحرب العالمية الاولى ، حركة الهجرة الداخلية المتجهة من الشرق الى الغرب واستمرت حتى منتصف العشرينيات . وفى نفس الوقت هاجر كثير من الالمان الى داخل ألمانيا وكانت أيضا هجرة من الشرق الى الغرب ، وكان أكثرهم يفدون من الاراضى التى تنازلت عنها ألمانيا لبولندا . ونضيف الى ذلك أن جانبا من المتحدثين باللغة الألمانية ممن استوطن أجدادهم شرق أوروبا وجنوبها ، بدؤوا يعودون ثانية الى ألمانيا مثل من عادوا من بلدان بحر البلطيق ورومانيا . وبلغ عدد الالمان النشرين انتقلوا من شرق أوروبا الى ألمانيا حتى عمام ١٩٢٥ بما يساوى ١١ مليون نسمة .

وامتدت الفترة الثانية من ١٩٣٩ الى ١٩٤٤ ، وتتألف من حركتين نظمتهما ودعت اليهما الحكومة الهتلرية . فقد استوطن

التحركات السكانية - ١٩٣

حوالى ٩٥٠٠٠٠ من سكان شرق أوروبا الذين هم من أصل ألماني داخل حدود الرايخ الألماني بعد توسعه خلال عامي ١٩٣٩ - ١٩٤٤ . وفي نفس الوقت فإن حوالى ٥٠٠٠٠٠ من المواطنين الألمان وفدوا من الأراضي الألمانية التي نالت تابعة لألمانيا قبل الحرب واستوطنوا الأراضي التي انتزعت من بولندا .

وتبدأ الفترة الثالثة بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية . وخلال هذه الفترة فر وأبعد الكثيرون من الأراضي الألمانية الواقعة شرق حوض الاودر - نيس . كما فر وأبعد كل الأوروبيين الشرقيين الذين هم من أصل ألماني الذين كانوا يقيمون في تشيكوسلوفاكيا وبولندا والمجر ويوغوسلافيا . وقدر عدد المنفيين في ألمانيا الاتحادية وبرلين الغربية عام ١٩٥٠ بحوالى ٨ مليون نسمة . كما قدر عددهم في منطقة الاحتلال السوفيتية وبرلين الشرقية بحوالى ٣ر٩ مليوناً . وأدى هذا الى تجديد حركة الانتقال داخل ألمانيا من الشرق الى الغرب . وخلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٥ - ١٩٤٨ نزح ما يقرب من ١ر٣ مليوناً من منطقة الاحتلال الشرقية الى مناطق الاحتلال الغربية واقتفى أثرهم ٢ر١ مليوناً ابتداءً من عام ١٩٤٨ حتى تاريخ اقامة سور برلين . ومع عام ١٩٦٠ أصبح ١٨٪ من سكان ألمانيا الاتحادية وأطفالهم من المنفيين (٨) .

ويمكن اعتبار الفترة الرابعة هي الفترة التي تكامل فيها عدد المنفيين رغم تداخلها مع الفترة الثالثة . واستطاعت ألمانيا الاتحادية

(٨) بيتر بول نام : « المهاجر والمنفى » قاموس الجيب للعلوم الاجتماعية .
(اكثر المؤلفات شمولاً عن المهاجرين والنازحين هو كتاب جوزيف ب . سيكتمان)
و الانتقال السكاني في أوروبا بعد الحرب « ١٩٤٥ - ١٩٥٥ » (قيثا دليف :
مطبعة جامعة بنسلفانيا - ١٩٦٢) .
(ملاحظة بقلم المشرف على اصدار الكتاب .)

أن تمتص بسهولة نسبيا هذه الملايين من البشر . ويرجع ذلك أساسا الى عمليات التعمير الاقتصادي في ألمانيا الاتحادية التي تضم الآن ٥٥ مليونا من البشر ، أى زيادة عن سكانها عام ١٩٣٩ بحوالى ١٦ مليونا . ويوفر اقتصادها فرص العمل الكاملة للقوى العاملة بها . ونظرا لأنه من المتوقع ألا تكون الزيادة السكانية سوى زيادة بطيئة فإن التوسع الصناعى فى المستقبل يستلزم سياسة ادارية واعية وحريصة على توفير العدد اللازم من العاملين ، على عكس سياسة تبيد القوى العاملة فى المرحلة الاولى من التصنيع .

وجدير بالذكر أن المجتمع الصناعى قد كشف عن قدرة ملحوظة على تحقيق التكامل بين السكان والتي ثبت أنها أقوى بكثير من روابط الحماية ذات الطبيعة الاقليمية والتقليدية . وتجلى ذلك واضحا فى عمليات الاختيار السياسية التي قام بها المقترعون الالمان فى الانتخابات الأخيرة . فقد أمكن التغلب على قوى الممانعة التي تدعو الى التمايز الاقليمي وذلك تحت ضغط الحركات الديموجرافية الكبيرة والتي أدت الى خلق أمة ألمانية بالمعنى الحقيقى لهذه الكلمة . ومع ذلك بات محتملا الآن أن الاتجاه القومى المغموم الذى ظهر خلال تلك الفترة ذاتها قد أصبح فى عداد الموتى .

*

السكان في الاتحاد السوفيتي اليوم

دراسة تحليلية للنتائج الدولية

للمصاوم عام ١٩٥٩

بقلم: وارينت إيزون

يعكس لنا الإحصاء السوفيتي لسكان عام ١٩٥٩ صورة لدراما تشيع في النفس الخوف والرجاء معا ، وهي دراما المعاناة البشرية والبقاء . وهو شاهد كذلك على التغيرات السلوكية العميقة التي تحدث في المجتمع السوفيتي . فضلا عن أنه يكشف لنا عن الحدود التي يفرضها الأساس الديموجرافي والتي ترى الحكومة السوفيتية نفسها مضطرة الى أن تضعها موضع الاعتبار عندما تتخذ قراراتها السياسية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي .

- ٩ -

ظل المحللون الغربيون للشئون السوفيتية طوال العشرين عاما الماضية يعانون بين الحين والآخر من ندرة المعلومات الإحصائية

* من مجلة الشؤون الخارجية - ٣٧ - العدد الرابع - يوليو ١٩٥٨ - ص ٥٩٨ - ٦٠٦ - مع حذف بعض فقراتها بإذن من الكاتب وهيئة تحرير مجلة الشؤون الخارجية . نسخة طبق الاصل - ١٩٥٩ - من مجلس العلاقات الخارجية .

الرسمية عن السكان في الاتحاد السوفيتي . وها قد بدأ يواتيهم
الغوث الذي طال انتظارهم له .

وثمة حقيقة تبرز من بين كل البيانات التي وصلت إلينا .
فقد كانت خسائر السوفييت في الأرواح خلال الحرب العالمية الثانية
أدنى بكثير مما كنا نتصور . والحقيقة أن عدد الوفيات بين الذكور
من السكان يكاد يدير رؤوسنا . ولكن قبل أن نتم حديثنا عن هذه
النقطة ، نلقى أولاً نظرة إلى البيانات التي وصلت إلينا ونناقش في
إيجاز نصيبها من الصحة .

تشير الدلائل الأولية للإحصاء إلى أن المجموع الكلي للسكان
هو ٢٠٨٨٠٠٠٠٠ نسمة ، يمكن توزيعهم على النحو التالي :

٩٤٠٠٠٠٠٠	ذكور
١١٤٠٠٠٠٠٠	إناث
١٠٩٠٠٠٠٠٠	سكان الريف
٩٩٠٠٠٠٠٠	سكان الحضر

ولدينا بالإضافة إلى ذلك تعداد سكان الريف والحضر في كل
جمهورية على حدة من خمس عشرة جمهورية وتقسيماتها الإدارية
(إقليم ومقاطعة ودائرة انتخابية) وعدد مناطق الحضر بأنماطها
المختلفة وسكانها ، وكذلك سكان العواصم التي تمثل مراكز
الأقسام الإدارية وفروعها وكذلك المدن التي يزيد تعداد سكانها
على ٥٠٠٠٠ نسمة . ويعرض لنا التعداد إحصاء غير وارد في
النتائج الأولية . عن فئات الأعمار والجنسية واللغة والتعليم ووضع
الأسرة والتصنيف الاجتماعي ومصادر الكسب والمهنة حسب فروع
الصناعة .

إذا كان المجموع الكلي لسكان الاتحاد السوفيتي هو ٢٠٨.٨٠٠.٠٠٠ حتى عام ١٩٥٩ فإن هذا يكشف لنا كما ذكرنا عن مدى الحسارة التي لا تصدق في الأرواح خلال الحرب العالمية الثانية . حقا لقد كنا متنبهين لمثل هذا الاحتمال بعد صدور نشرة رسمية تقدر تعداد السكان بـ ٢٠٠.٢٠٠.٠٠٠ نسمة حتى أول أبريل عام ١٩٥٦ . بيد أن هذا المجموع الكلي يزيد زيادة طفيفة عن تعداد ١٩٤٠ - ١٩٤١ ، والذي لا يستند الى مصادر اعلامية مختصة بالاحصاء ويشوبه ضعف احصائي واضح . وقد شعر عدد من رجال الاحصاء السوفييت أن تعداد ١٩٥٩ سيبين ، ان كان ثمة ما يدل عليه ، أن العدد الكلي للسكان أعلى من ذلك بقليل ، وبالتالي فإن خسائر الحرب الرهيبة ستكون أقل . والحقيقة هي أن المجموع الكلي للسكان حسب ما هو وارد في تعداد ١٩٥٩ يقل عما يوحى به بتقدير ١٩٥٦ بحوالى ١٤٠.٠٠٠ مع احتساب الزيادة الطبيعية في السكان خلال الشهور الفاصلة بين التقديرين .

ان « خسائر الحرب » التي تشير اليها أرقام التعداد السكاني غير دقيقة تماما وذلك لما يلي : أولا - لأن الجهد اللازم لاعادة انتراض ما كان مقدرا له أن يحدث لو لم تكن هناك حرب أمر موضع فروض تختلف عن بعضها اختلافا بينا للغاية فيما يتعلق بنسبة المواليد ، ثانيا : لأن التأثير الكلي للحرب على نمو السكان يتطلب مرور أجيال عدة حتى يظهر أثره بالكامل ، ومع ذلك فلو أننا قصرنا حديثنا على فترة الحرب والأعوام التي تليها مباشرة وحاولنا أن نقدم فروضا مبسطة فيما يتعلق بنسبة المواليد والوفيات على فرض أن الحرب لم تقع سنجد أن مجموع الأشخاص الذين كان

يمكن ألا يموتوا بالإضافة الى من كان يمكن أن يولدوا يقارب
٢٥٠٠٠٠٠٠ نسمة .

هذا التقدير للمجموع الكلي لخسائر الحرب والذي لا يستقر على
وضع محدد مصدره الاعتبارات التالية : -

١ - يقدر تعداد سكان روسيا حتى أول يناير ١٩٤٠ قياسا
الى تعدادهم بعد الحرب مع استثناء الأشخاص الذين هاجروا من
الاتحاد السوفيتي بعد ذلك بحوالى ١٩٤٠ر٠٠٠ر٠٠٠ (١) .

٢ - ويمكن تقدير السكان بعد عشر سنوات ابتداء من أول
يناير ١٩٥٠ بحوالى ١٧٩ر٠٠٠ر٠٠٠ وهكذا يقدر النقص فى عدد
السكان بحوالى ١٥ مليونا فيما بين ١٩٤٠ و ١٩٥٠ (هذا عدا
النقص الذى حدث نتيجة الهجرة الى الخارج وتعديل الحدود) . ولقد
كان النقص فى تعداد السكان خلال أعوام الحرب نفسها أضخم من
ذلك من ٢٠٠ مليون فى أول يناير ١٩٤١ الى حوالى ١٧٠ مليونا
عام ١٩٤٥ .

٣ - كان من المقدر ، لو لم تنشب الحرب ، أن يصبح تعداد
السكان حوالى ٢٢٤ مليونا عام ١٩٥٠ وقد كان ١٩٤ مليونا عام
١٩٤٠ . معنى هذا أن نفترض حدوث نقص حاد نسبيا فى نسبة
المواليد عن المستوى العالى الذى كانت عليه قبل الحرب وهو ٣٨
فى الألف حسب ما هو مقرر لعام ١٩٣٨ . ويتسق هذا الفرض مع
المستويات الفعلية التى تحققت عام ١٩٥٠ كما يتسق مع التقديرات

(١) الهدف من استبعاد المهاجرين هو أن نحصر المقارنة ببيانات ما بعد
الحرب فى حدود أثر تغير نسب المواليد والوفيات . والمصادر التى استقيناه منها
هذه البيانات الواردة فى المقال وغيرها هى ، علاوة على تعداد ١٩٥٩ كتاب و . و .
ايزون «القوة البشرية السوفيتية : السكان والقوى العاملة فى الاتحاد السوفيتي»
وهى رسالة دكتوراة مودعة بمكتبة جامعة كولومبيا .

الفرضية التي قدمها لوريميز على ضوء الوضع في الدول النامية
الآخري . هذا مع افتراض أن نسبة الوفيات كان لا بد لها وأن
تتخفف فيما بين عامي ١٩٤٠ و ١٩٥٠ لو لم تحدث الحرب أسوة
بما حدث في البلدان الآخري (٢) .

وإذا قارنا المجموع الكلي الفعلي للسكان في عام ١٩٥٠ وهو
١٧٩ مليوناً بالمجموع الكلي الفرضي وهو ٢٢٤ مليوناً إذن معنى هذا
أن خسائر الحرب تقدر بحوالي ٤٥ مليوناً . ويمكن توزيع هذا
الرقم بين من كان يمكن أن يولدوا ومن كان يسكن ألا يموتوا على
النحو التالي :

١ - يمكن تقدير عدد السكان ممن لم تتجاوز أعمارهم التاسعة
في عام ١٩٥٠ بحوالي ٣٠ مليوناً بينما يقدر عدد السكان من هذه
السن لولم تحدث حرب بحوالي ٥٠ مليوناً . معنى هذا أن عدد
الأشخاص الذين لم يولدوا أو ماتوا وهم أطفال نتيجة للحرب بحوالي
٢٠ مليوناً ويدل هذا على حدوث نقص في نسبة المواليد أو زيادة
في نسبة وفيات الأطفال أو كليهما معا خلال أعوام الحرب ذاتها
تقدر بما يزيد على ٥٠٪ .

٢ - إذا طرحنا عدد الفئة التي تتراوح أعمارها بين صفر - ٩ من
المجموع الكلي للسكان لعام ١٩٥٠، يتبقى لنا ١٤٩ مليوناً ، وهو عدد
من بلغوا العاشرة من عمرهم وما فوقها . ويمثل هذا الرقم عدد من
بقوا على قيد الحياة بعد الحرب من بين ١٩٤ مليوناً ، هم عدد الأحياء
في أول يناير ١٩٤٠ . معنى هذا أن حوالي ٤٥ مليون نسمة لقوا
حتفهم بالفعل خلال الأعوام العشرة السابقة على عام ١٩٥٠ ، بينما
كان المتوقع أن يكون عددهم حوالي ٢٠ مليوناً على أساس نسبة

(٢) النسب المشار إليها في هذه الافتراضات مأخوذة عن كتاب ف .
لوريميز : « السكان في الاتحاد السوفيتي : تاريخ وتوقعات للمستقبل » .
(جنيف : عصبة الأمم - ١٩٤٦) ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

المواليد المفترضة سابقا . وبعبارة أخرى فقد كانت الحرب مسؤولة عن موت حوالى ٢٥ مليون نسمة من بين من كانوا أحياء من السكان عام ١٩٤٠ . ويجب أن نضيف الى هذا الرقم ٢٠ مليونا وهو عدد من لم يولدوا ، أو عدد من لم يحيا طفولتهم بسبب الحرب .

ولكن سنرى أن هذا التقدير الاجمالى لحسائر الحرب والبالغ ٤٥ مليونا سيقبل عندما توزعه على أساس اختلاف الجنس . فتعداد السكان حسب احصاء عام ١٩٥٩ هو ٨٠٠ ٠٠٠ ١١٤ من الاناث و ٩٤ مليونا من الذكور . ويشير بذلك الى وجود عجز مطلق بين الذكور يقدر بحوالى ٢٠ ٨٠٠ ٠٠٠ . ويمكن مقارنة هذا بعجز آخر مقداره ٧٠٠ ٠٠٠ ٧٠٠ حسب احصاء عام ١٨٩٧ و ٥ ملايين عام ١٩٢٦ و ٧٢٠ ٠٠٠ ٧٢٠ عام ١٩٣٦ . واذا قارنا هذه الزيادة المطردة فى العجز من الذكور بالفترة السابقة على النظام السوفيتى فانها تعيد الى الأذهان الأحداث التالية على الترتيب : الحرب العالمية الأولى ، الحسب الأهلية ثم فترة التجميع الزراعى وفترة العجز فى المواد الغذائية فى أوائل الثلاثينيات وأخيرا الحرب العالمية الثانية .

وفى نفس الوقت فإن الزيادة فى العجز بين الذكور والتي حدثت من جراء الحرب العالمية الثانية تتجاوز كثيرا كل ما كان يمكن أن نتوقعه . وثمة مصادر وتصورات عديدة ومتميزة تعطينا تقديرا متساهلا نسبيا لعدد الذكور الذين قتلوا أثناء الخدمة العسكرية كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحرب ويقدر بحوالى ١٠ ملايين نسمة . ويسلم هذا التقدير بموت قرابة نصف العشرين مليونا من الرجال الذين كانوا يؤدون الخدمة العسكرية فى هذا الوقت أو ذاك ضمن صفوف القوات المسلحة للاتحاد السوفيتى ابان الحرب العالمية الثانية .

وكما أوضحنا سابقا فمن المقدر أن ٢٥ مليونا ماتوا نتيجة كل الأسباب مجتمعة فيما بين عامى ١٤٠ و ١٩٥٠ علاوة على العدد

الذى كان مقدرا له أن يموت لو لم تنشب الحرب . وإذا كان عدد من لقوا حتفهم وهم فى ثياب الجندي هو ١٠ ملايين اذن لنا أن نقدر عدد الحسائر فى الأرواح من المدنيين بـ ١٥ مليوناً (مع استبعاد الوفيات من الأطفال) . وعلى ضوء البيانات الخاصة بعدد الذكور والاناث الواردة فى تعداد سكان ١٩٥٩ نجد أن من بين الخمسة عشر مليوناً ، وهو عدد الوفيات من المدنيين ، حوالى ١١ مليوناً من الذكور و ٤ ملايين من الاناث .

ولكن ما هو السبب ، أو مجموعة الأسباب التى تفسر لنا لماذا كان عدد الوفيات من الذكور الذين ماتوا خارج الخدمة العسكرية أثناء الحرب وبعدها يساوى ثلاثة أمثال الاناث ، فضلاً عن عدد من كان مقدراً لهم أن يموتوا فى ظروف « طبيعية » ؟ ونظراً لأنه من غير المحتمل أن يكون عدد الوفيات ١٠ ملايين ، فإن تفسير ذلك يشير الى الاحتمالات التالية : -

١ - أن نسبة الذكور بين سكان الأراضى التى ضمها الاتحاد السوفيتى الى أراضيه بعد الحرب كانت أقل بكثير مما هو مقدر لها .

٢ - ارتفاع نسبة الذكور بين المهاجرين من السكان ، وربما كان هذا السبب أهم من غيره بكثير .

٣ - العوامل المختلفة التى أدت الى زيادة الوفيات بين المدنيين وهى : العمليات العسكرية ضد المدنيين ، وانخفاض مستوى الصحة بوجه عام ، وانخفاض مستوى التغذية ، واستخدام الألمان لنظام فرق العمل وابداء السكان ، ونظام معسكرات العمل الاصلاحية - وقد وقع عبء هذا كله على الذكور .

وقد تفيدنا هنا مطابقة ذلك بما حدث فى الثلاثينيات . ففي هذه الفترة زاد العجز بين الذكور بما يربو كثيراً على ٢ مليون - من المجموع الكلى وهو ٥ ملايين عام ١٩٢٦ الى ٧ ملايين عام

١٩٣٩ - بينما كان يجب أن يقل العجز في ظل الظروف «العادية» .
معنى هذا بعبارة أخرى أن « الزيادة في فترة تطبيق سياسية
التجميع الزراعي على نطاق واسع والهجرة الواسعة من الريف الى
الحضر والتوسع في تطبيق نظام معسكرات العمل الإصلاحية .
وقد وقع عبء كل هذا أيضا على الذكور من السكان .

وقد بدأ العجز في الذكور يتناقص خلال خمسة أعوام
تقريبا ؛ وهو ينحصر الآن حسب نتائج التعداد السكاني بين من
بلغوا الثانية والثلاثين من العمر وما فوقها . لذلك فإن مشكلة
النقص في القوى العاملة التي نجمت عن العجز في الذكور قد بدأت
تخف تدريجيا . ومن ناحية أخرى فقد بدأ الاتحاد السوفيتي
يחס الآن فقط بأثر الحرب على مجموعة الأعمار التي بدأت تدخل
الآن ضمن القوى العاملة . وبينما زاد تعداد السكان ممن هم في
سن العمل زيادة طبيعية من مليون الى مليونين كل عام ، فلن يتعدى
هذا النمو خلال العقد التالي بضع مئات من الآلاف سنويا . وبدأ
الاتحاد السوفيتي يولى المشاكل المترتبة على هذا التطور اهتماما
متزايدا ، ويتجلى ذلك في التغيرات الأخيرة التي طرأت على السياسة
السوفيتية فيما يتعلق بوسائل تعبئة وتدريب القوى البشرية
والاستفادة منها .

٣

يتعين علينا أن نفحص طراز النمو السكاني في الاتحاد
السوفيتي من زوايا متعددة وذلك حسب ما يظهر لنا من خلال
النتائج الأولية للتعداد السكاني فضلا عن بعض البيانات الأخرى .
فاذا وضعنا في الاعتبار الفترة كلها منذ بداية حركة التصنيع -
أي ابتداء من التعداد السكاني لعام ١٩٢٦ الى تعداد ١٩٥٩ -

سنجد أن معدل نسبة الزيادة السكانية تصل تقريبا إلى ٠.٨ ر في المائة كل عام (٤) . وهذا المعدل أقل من معدل الزيادة خلال فترة طويلة الأمد تشمل فترة روسيا القيصرية . ذلك لأن السكان زادوا داخل أراضي الاتحاد السوفيتي من ١٨٥٠ حتى وقتنا هذا بمعدل يزيد زيادة طفيفة على ١.٠ في المائة كل عام . وكانت الزيادة خلال فترة الخمسين عاما السابقة على ١٨٥٠ ، أي في عهد روسيا أقل بنسبة طفيفة من ١.٠ في المائة كل عام .

وأحد أسباب انخفاض نسبة الزيادة طوال السنوات الثلاثين يكمن بطبيعة الحال في الآثار الديموجرافية الناجمة عن الحرب العالمية الثانية والتي أسلفنا ذكرها . ويتضح لنا ذلك إذا ما عرفنا أن مقدار نسبة الزيادة في السكان فيما بين مقدار ١٩٣٩ ومقدار ١٩٥٩ لم يتجاوز ٥٪ في المائة لكل عام . وفي نفس الوقت فإن نسبة الزيادة في السكان أثناء فترة السلم منذ بداية حركة التصنيع كانت أيضا أقل من نسبة الزيادة في الأعوام السابقة . وكان النقص في نسبة النمو السكاني إبان الأعوام الأولى لحركة التصنيع السريعة (١٩٣١ - ١٩٣٤) لا يقل أبدا عن نسبة النمو في فترات الكوارث ؛ وذلك للأسباب التي سبق أن ألمحنا إليها . وعلى الرغم من أن النمو السكاني قد استعاد ارتفاعه ثانية في أواخر الثلاثينيات إلا أن أثر هذه الأعوام القليلة في أوائل الثلاثينيات كان قاسيا بحيث أنه أدى إلى نقص معدل الزيادة خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٣٩ إلى ١/٢٣ في المائة كل عام ، أو أنه تجاوز قليلا نصف المعدل الذي توقعه رجال التخطيط السوفيت . ومع هذا كله فقد كان أعلى من معدل الزيادة التي حققتها بلدان أخرى كثيرة .

(٤) استبعدنا من حسابنا على طول الخط في هذا المقال الأراضي التي ضمت إلى الاتحاد السوفيتي منذ عام ١٩٣٩ .

وكانت نسبة النمو السكاني منذ ١٩٥٠ حوالى ١/٦ فى المائة - وهى أيضا أقل من نسبة النمو قبل بداية حركة التصنيع السريعة ، ولكن الفارق هنا ليس فارقا كبيرا جدا . ومرة أخرى ، وكما تؤكد لنا المصادر السوفينية ، فإن نسبة ال ١٦٪ كل عام هى نسبة مرتفعة نسبيا قياسا بنسبة النمو فى غالبية البلدان الأخرى . ومع ذلك فإن هذا النقص المعتدل نسبيا فى نسبة النمو السكاني إبان ظروف السلم إنما يخفى نقصا حادا نسبيا فى كل من نسبة الوفيات والمواليد منذ أوائل العشرينيات وثمة بعض الإحصائيات الهامة صدرت مع النتائج الأولية للتعداد ، علاوة على بعض البيانات التى استقيناها من مصادر أخرى ، تشير الى أن نسبة المواليد الإجمالية فى الفترة الراحنة هى ٢٥ فى الألف مقابل أكثر من أربعين فى الألف عشية مرحلة التصنيع السريع ؛ وأن نسبة الوفيات أقل من ٨ مقابل ١٨ ، وأن متوسط العمر ٦٧ عاما مقابل ٦٤ عاما . ومحاولة وضع مقاييس محددة للتغيرات التى تحدث فى بنية الأعمار بالقياس الى التغيرات فى العشرينيات ستؤدى الى خفض نسبة المواليد الحالية ورفع نسبة الوفيات شيئا ما ، بحيث أن كلا من هاتين النسبتين هى الآن نصف ما كانت عليه منذ ٣٥ عاما . وإذا كانت نسبة الوفيات قد نقصت من ١٨ الى ٨ فى الألف ، فإن نصف هذا النقص تقريبا يرجع الى النقص فى وفيات الأطفال التى قدرت بخمس وأربعين حالة وفاة بين كل ألف من المواليد فى عام ١٩٥٧ مقابل ١٨٤ عام ١٩٤٠ .

ونسبة الوفيات الإجمالية التى تقل عن ٨ فى الألف إنما هى دون نسبة الوفيات الإجمالية فى أى بلد آخر ، وتشابه نسبة الوفيات الإجمالية فى الولايات المتحدة حيث تقل عن ١٠ فى الألف ، مع العلم بأن الولايات المتحدة بها نسبة عالية من المسنين .

ونسبة الوفيات بين الأطفال التي تقدر بخمسة وأربعين بين كل ألف من المواليد تعادل نفس النسبة في هذا البلد عام ١٩٤٠ تقريباً .

وظهر أخيراً مصدر سوفيتي واحد فقط يتضمن محاولة لتفسير انخفاض نسبة المواليد الإجمالية (٥) . وحتى في هذه الحالة أخبرت توارينج ما قبل الحرب لعمل مقارنة تقلل من مدى هذا النقص والتي تنسبه إلى :

١ - انخفاض نسبة الوفيات بين الأطفال (وأظن أن المقصود بذلك أنها تؤدي إلى خلق حاجة أو رغبة في الإقلال من عدد الأطفال) .

٢ - الزيادة في نسبة المقيمين في المدن .

٣ - تغير النسبة بين الجنسين من جراء الخسائر في الأرواح في زمن الحرب وأياً كانت الاحتمالات المتوقعة فإن كل هذه العوامل تقصر تماماً عن تفسير كل هذا النقص . وعلى أية حال فمن الواضح تماماً على ما يبدو أن العائلات التي تسكن الحضر ، وكذلك العائلات الريفية ، بدأ حجمها يتناقص باطراد - ويتفق هذا الاستنتاج مع انطباعات الزوار الذين كان لزاماً علينا أن نتأمل الأسباب الكامنة وراء هذا التحول في الأحداث فأننا نستطيع على أقل تقدير أن نشير إلى عدد من العوامل وهي : ارتفاع مستوى التعليم بين السكان بمعدل سريع . مشاركة النساء في ميدان

(٥) م . يا . سونين : « حول المشاكل الراهنة لإنتاج موارد العمل في الاتحاد السوفيتي » . أكاديمية العلوم باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية - مشاكل تجديد الإنتاج الاشتراكي موسكو : ١٩٥٨ ص ٢٥٧ - (٢٨١) .

العمل على نطاق واسع سواء في الريف أو المدن . النقص المستمر في مساكن المدن .

ونظرا لأن « أطفال الحرب » سيبلغون سن الانجاب خلال العقد الثاني أو نحو ذلك تقريبا فإن نسبة المواليد قد تنخفض الى ٢٠ في الألف أو أقل من ذلك حتى وإن لم تقل نسبة الخصوبة . وبعبارة أخرى فإن نسبة المواليد ستظل ثابتة أو ترتفع في حالة واحدة فقط إذا ما زادت نسبة الخصوبة زيادة حقيقية .

- ٤ -

تبين لنا البيانات الخاصة بسكان الريف والحضر التي أعدها عرضها سالفا أن نسبة السكان في الحضر (وهي ٤٨٪) أضخم مما نتوقعه على ضوء التقدير الرسمي غير الاحصائي لأول أبريل عام ١٩٥٦ (الذي يشير الى أن نسبة السكان في الحضر ٤٤٪) استنادا الى الزيادات الواردة عن سكان الحضر فيما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥٥ . ويبدو لنا هنا أحد احتمالين : أ - أما أن سكان الحضر قد زادوا في الواقع منذ عام ١٩٥٦ بما يزيد على ٥ ملايين نسمة في السنة قياسا الى ٢٤٠٠٠٠٠ فيما بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٥٥ ؛ ب - وأما أن الدقة الكبيرة للتعداد الكلي للسكان يضع الرقمين في وضع فريد لا مثيل له في الحقيقة . وعلى أية حال فإذا كان أكثر من نصف السكان في الاتحاد السوفيتي يعيشون الآن في الحضر ، فإن هذه الحقيقة تضع الاتحاد السوفيتي في مصاف أكثر بلدان العالم تحضرا رغم أنه في هذا الصدد دون الولايات المتحدة بكثير (٥٩٪) والدانيمرك (٦١٪) والمملكة المتحدة (٨٠٪) .

والنسبة المئوية لسكان الحضر في الاتحاد السوفيتي الآن تماثل النسبة المئوية للولايات المتحدة حوالي عام ١٩١٠ ، بينما بدأت فترة التصنيع السريع وسارت معها حركة الانتقال الى الحضر بنفس الدرجة التي كانت عليها في الولايات المتحدة عام ١٨٦٠ . ومع ذلك فقد كانت حركة التحضر في الاتحاد السوفيتي خلال الثلاثينيات أسرع منها في الولايات المتحدة بعد عام ١٨٦٠ . وبصورة مقلقة فقد تضاعف عدد سكان الحضر خلال الاعوام العشرة الأولى لحركة التصنيع في الاتحاد السوفيتي ، بينما تضاعفت في الولايات المتحدة خلال العشرين عاما الأولى . أو اذا شئنا أن نعبر عن ذلك بعبارة مختلفة نقول : تضاعفت النسبة المئوية لزيادة السكان في الحضر في الاتحاد السوفيتي خلال عشرين عاما ، بينما تضاعفت في الولايات المتحدة خلال أربعين عاما .

وهذه الأرقام لا تفسرها فقط زيادة معدل سرعة الهجرة لسكان الاتحاد السوفيتي من الريف الى الحضر ، بل تفسرها كذلك عملية الإبادة في الحرب العالمية الثانية والتي وقع عبؤها أساسا على سكان الريف السابقين الذين انخرطوا في صفوف جيش يتألف أكثره من « الفلاحين » وهذا أمر يزيد عن الحد ، مما لا يتيسر تعويضه ، بالقياس الى ما حدث في الولايات المتحدة ، ذلك لأن نسبة كبيرة من السكان الذين هاجروا الى الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر استوطنوا المدن .

وتفيدنا النتائج الأولية للتعداد موزعة على التقسيمات الادارية في أنها تعطينا صورة أكثر دقة عن التحركات السكانية بعد الحرب الى الأجزاء الوسطى والشرقية للبلاد . وسوف تظل روسيا الأوروبية أكثر المناطق الآهلة بالسكان ، الا أن سكانها تغيروا تغيرا طفيفا

منذ أعوام ما بعد الحرب . لذلك فافئنا نفترض أن كل الزيادة التي طرأت على المجموع الكلى للسكان منذ تعداد ١٩٣٩ ، رغم ضآلتها ، حدثت فى المناطق الموجودة خارج روسيا الأوروبية . وحدث ذلك نتيجة اتجاه حركة التصنيع ناحية الشرق وتعبئة الجهود لاستصلاح « الأراضى البكر » ، وقد تطلب كلاهما هجرة واسعة . ولكنها تعكس أيضا حقيقة أخرى وهى أن نسبة المواليد ظلت عالية نسبيا فى بعض المناطق الشرقية ، خاصة فى آسيا الوسطى السوفيتية .

وجماع القول أن دلالة نتائج الإحصاء التى وصلت إلينا ذات شقين . أولا فهى نتائج هامة لما تكشفه لنا عن بلد يجتاز حربا ضروسا وتحولا سريعا فى مجال التطور الاقتصادى والاجتماعى ؛ ولأنها تسجل لنا عددا من العوامل الديموجرافية التى لا بد وأنها أثرت الى حد ما على الحكومة السوفيتية فى صياغة سياساتها بالنسبة للعمل والجيش وغيرها من المجالات الأخرى . ثانيا - ترجع أهميتها الى حقيقة بسيطة وهى أنها وصلت إلينا لتكون جزءا مكمل للمعلومات التى تدفقت من المصادر الرسمية والتى بدأت ترد إلينا منذ عام ١٩٥٦ وتبشر بالمزيد منها مستقبلا .

السكان والسياسة في أوروبا..

بقلم: د. ن. ك. أريانسكي

تباينت الشعوب الأوروبية تباينا واضحا خلال القرن العشرين من حيث تطورها الديموجرافي واتجاهاتها السياسية . وتكشف الاتجاهات السياسية لفرنسا والسويد والمانييا النازية وانجلترا المعاصرة عن جانب كبير من الأفكار القومية لكل منها .

وقد برزت مشكلة جديدة منذ الحرب العالمية الثانية بعد أن تكونت في أوروبا كتلتان ، شيوعية وغير شيوعية ، وبدأت العوامل الديموجرافية تسهم بنصيب في تحديد قوة كل منهما .

يتميز السكان في أوروبا اليوم بالكثافة ، والكثرة معا . وإذا نظرنا اليهم من حيث الكثافة في كل كيلو متر مربع سنجد أن كثافة السكان في أوروبا أكبر منها في آسيا . ولكن الضغط السكاني في

* عن مجلة العلم - ٢١٣ - العدد ٢٤٦٧ (١٩٦١) مع حذف بعض فقراتها بإذن من المؤلف وهيئة تحرير مجلة العلم . نسخة طبق الاصل ١٩٦١
لرابطة تقدم العلوم الامريكية .

أوروبا لا يمثل عقبة في طريق التقدم الاقتصادى أو الاستقرار السياسى . بل ان السكان فى أوروبا لا يتزايدون بنفس السرعة التى يتزايد بها سكان المناطق المتخلفة التى هى شغلنا الشاغل الآن . فمعدل الزيادة السنوية فى أوروبا منذ ١٩٥٠ حتى ١٩٥٨ لم يتعد ٧ر٠ فى المائة مقابل ١٨ر١ فى آسيا و ١٩ر١ فى أفريقيا و ٢١ر٢ فى الأمريكتين و ٢٣ر٢ فى بلدان المحيط الهادى (١ - جدول ٢) ونظرا لأن أوروبا الغربية قد حققت بالفعل مستوى عال من التقدم فانها قادرة على أن تمتص بسهولة أية زيادة يحتمل حدوثها فى المستقبل . واذا كانت مناطق جنوب وشرق أوروبا لم تصل بعد الى نفس المستوى من التطور ، الا أنها تعمل على زيادة كفاءتها الاقتصادية بخطوات سريعة لذلك فانها ستستطيع هى الأخرى مستقبلا أن تعالج هذه الزيادة السكانية .

الا أن هذا لا يعنى أن الأحداث الديموجرافية لم تعد تؤثر على الاتجاهات السياسية فى أوروبا . فالاتجاهات السكانية سواء فى الماضى أم فى الحاضر تؤثر تأثيرا مباشرا على مراكز القوى للدول الأوروبية من حيث علاقتها ببقية دول العالم وكذلك من حيث علاقتها ببعضها البعض . وهذا هو التأثير الهام ، وسبب ذلك على وجه التحديد أن التنظيم الاقتصادى والاجتماعى للدول الأوروبية من النوع الذى لم يعد معه النمو السكانى يمثل مشكلة فى الوقت الراهن . ونظرا لأن غالبية الدول الأوروبية هى دول صناعية تخطو خطوات سريعة فى طريق التصنيع ، فانها تستطيع الاستفادة من شعوبها لتحقيق أغراضها الخاصة بتدعيم قوتها وذلك على عكس وضع الدول المتخلفة المناضلة التى قد تجد فى نموها السكانى عبئا يثقلها .

ان العلاقة بين السكان والسياسة فى أوروبا علاقة لها تاريخ طويل . فقد كان للاتجاهات الديموجرافية أثرها على القوة الأوروبية ابان قرن حرية العمل ، بينما كان للتطورات السياسية أثر ضئيل على الاتجاهات الديموجرافية وكان للنمو الهائل للسكان فى أوروبا ، وهو نمو غير مخطط أو موجه ، أثره الحاسم فى جعل الأوروبيين القوة الأولى فى العالم . فالانفجار السكاني فى أوروبا هو الذى أمدّها بالأيدي العاملة التى أنجزت النظم الاقتصادية الصناعية الحديثة داخل البلاد ، وهو الذى زودها بالمهاجرين الذين خلقوا لأوروبا حلفاءها فى الخارج وزودها بالاداريين والجنود الذين ساعدوا على خلق امبراطوريات مترامية الأطراف تمتد الى نصف مساحة الكرة الأرضية وتضم ثلث سكانها .

الا أن النمو السكاني الذى مكن أوروبا من ان تجنى مثل هذه النتائج السياسية العظيمة بفضل تقدمها الاقتصادى بدأ يهن خلال القرن العشرين . وحدث أول انخفاض فى نسبة المواليد فى أوروبا الغربية قبل غيرها فهى مهد الثورة الصناعية وحيث القيم الحضرية التى ترتبت عليها والتى تؤثر الأسر الصغيرة الحجم وقد استغرقت هذه القيم أمدا طويلا الى أن أصبحت قيما سائدة وعميقة الجذور . ولكن بمضى الأعوام فى القرن العشرين بدأت تنخفض نسبة المواليد فى شرق أوروبا كذلك . (٢ ص ١٢ - ١٣) . وأصبحت اليوم نسبة المواليد المنخفضة ونسبة الوفيات المنخفضة ونسبة الزيادة المنخفضة أو المعتدلة للسكان من حقائق الحياة فى أغلب أنحاء أوروبا . بيد أن الحكومات الأوروبية بدأت الواحدة تلو الأخرى تشن حربا ضد هذا الأمر الواقع؛ وتغيرت العلاقة القائمة بين السكان والسياسة

أثناء القرن العشرين • اذ حاولت السياسة أن تؤثر على الاتجاهات الديموجرافية •

ونجحت الحكومات سياسة تهدف الى رفع نسبة الخصوبة بعد أن واجهتها مشكلة انخفاض نسبة المواليد واحتمال نقص عدد السكان • ولكن حدث في نفس الوقت أن اعترضتها أحداث سياسية من نوع مختلف أشد الاختلاف من شأنها أن تؤثر على السكان في أوروبا مثل الحروب والثورات التي قضت على كل المكاسب التي كان من الممكن أن تجنيها سياسة تشجيع انجاب الأطفال والتي كان يمكن أن يتدفق عنها فيض جديد من الهجرة •

وإذا نظرنا الى مدى الاهتمام بنسبة المواليد الآخذة في الانخفاض في أوروبا والتي انخفضت إبان سنوات الكساد الى الحد الذي أصبحت تهدد فيه النمو السكاني بل وكانت تنذر بتدهور سكاني ، فإن ما قد يثير الدهشة أن نجد عددا قليلا جدا من الدول الأوروبية هي التي اختطت لنفسها سياسة سكانية ؛ كما يدهشنا كذلك مدى تهافت بعض هذه الاتجاهات السياسية • فأنجلترا على سبيل المثال رغم أنها أولت هذه المشكلة اهتماما كبيرا إلا أنها لم تقدم على فعل شيء ما الى ما بعد الحرب العالمية الثانية عندما سنت برنامجا للعلاوات الاجتماعية التي تمنح للأسر من أجل الأطفال • وكان هذا الاجراء بمثابة اجراء للرفاهية أكثر منه محاولة للتأثير على حجم الأسرة ، ذلك لأن هذه العلاوات كانت من الضالة بحيث لا تشجع على انتاج أسرة كبيرة • وفي أوائل الخمسينيات ثبتت المجر سياسة تشجيع انجاب الأطفال ولكنها تخلت عنها عام ١٩٦٠ (٤ - ص ١٩٣) • وتعتبر السويد وبلغاريا (٤ ص ١٩٦) مثالين للأمم التي تتخذ اجراءات لتشجيع انجاب الأطفال وتتخذ في نفس الوقت اجراءات أخرى ضدها • وتطبق روسيا سياسة لتشجيع انجاب الأطفال ، وتمهد أكثر هذه السياسات اتساقا • بيد أنها ظلت

لأعوام طويلة وهى تنكر أنها وضعت برنامجها الشامل هذا بهدف التأثير على حجم الأسرة . وربما كانت ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية وفرنسا المعاصرة تستحق كل منها جائزة لسياستها المتسقة وان كان مدى فعالية سياسة كل منها أمرا موضع مناقشة .

وتعتمد السياسة السكانية فى فرنسا على تشريع مقيّد للحريات واجراءات قضائية وبوليسية واسعة المدى للحيلولة دون عمليات الاجهاض أو استخدام موانع الحمل ، كما تعتمد على نظام العلاوات النقدية الفورية ، وهى علاوات مرتفعة بقدر كاف بحيث تضمن زيادة حقيقية فى دخل الأسر الكبيرة . ويشمل البرنامج الفرنسى كذلك قروضا للزواج وعلاوات حمل ومنحا للولادة وعلاوات ومنحا للسكان وخفضا للمصاريف المدرسية واعفاءات مالية لأطفال الأسر الكبيرة .

ويتضمن برنامج السويد بعض اجراءات خاصة متميزة مثل العلاوات النقدية ، ولكنه يركز أساسا على اتباع سياسة تحقق الرفاهية الاجتماعية العامة بحيث توفر لكل الأسر دخلا كافيا وسكنا ورعاية طبية . وذلك على فرض أن هذا كله من شأنه أن يزيح بعض العقبات التى منعت سكان السويد من أبناء الجيل السابق من انجاب أسر كبيرة . ومع ذلك فقد اتخذت السويد فى نفس الوقت سلسلة من الاجراءات تعتبر من حيث نتائجها ، ان لم تكن تهدف الى ذلك عمدا ، اجراءات مضادة لسياسة تشجيع انجاب الأطفال . فقد أجازت الاجهاض لأسباب عضوية أو نفسية أو اقتصادية ، كما وأن موانع الحمل تباع فى الصيدليات ، أو تقدم المعلومات عن منع الحمل كجزء من التربية الجنسية فى المدارس الثانوية . فمن الواضح أن السويد تسعى من أجل انجاب أسر كبيرة ولكن فقط اذا كان الأطفال شيئا مرغوبا فيه .

وربما كان برنامج الاتحاد السوفيتى هو أكثر البرامج شمولاً فهو يشمل إجراءات للرعاية على نطاق واسع ، وإعانات مالية وأوسمة شرف للأمهات اللائى ينجبن أسراً كبيرة . ومع ذلك فقد خففت فى الأعوام الأخيرة قيود التشريع الذى يحرم الاجهاض أو استخدام موانع الحمل . والرعاية الطبية ميسورة للجميع وإن كانت تولى الأمهات والأطفال رعاية خاصة . ويعد « التخصص فى رعاية الأم والطفل » أحد التخصصات الأساسية الثلاثة التى يتدرب عليها كل الأطباء فى الاتحاد السوفيتى . كما وأن التعليم المجانى إلى مستوى الجامعة يزيد من خفض نفقات إعالة الأطفال . وتمنح الأمهات العاملات عملاً مخففاً أثناء الحمل وإجازة وضع مدفوعة الأجر وفسحة من الوقت أثناء العمل للارضاع ، ودور للحضانة لصغار الأطفال أثناء النهار . وتشجيع الإعفاءات الضريبية والمكافآت التقديمية على انجاب أسر كبيرة ، كما أن الحكومة السوفيتية تكرم الأمهات اللائى ينجبن أسراً كبيرة بمنحهن أوسمة وميداليات خاصة بذلك تبدأ من ميدالية الأمومة التى تمنح للأم التى تنجب خمسة أطفال إلى وسام الأم البطلة الذى يمنح للأم التى تنجب عشرة أطفال بالغين ، علاوة على شهادة من مجلس الرئاسة السوفيتية الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . (٤ - ص ١٧٩ و ٨) .

- ٢ -

إن العدد الكبير من السكان ليس هدفاً فى ذاته بطبيعة الحال . وكل الشعوب الأوروبية التى يعنىها زيادة حجم سكانها لها أهداف أخرى بعيدة ، هى الرفاهية الاقتصادية والمنعة القومية والمحافظة

على التراث الثقافى . ولقد عبر الكتاب فى بريطانيا والسويد عن قلقهم خشية أن يقلل التدهور السكانى من فرص الاستثمار ويؤدى الى حالة من الركود الاقتصادى ومن ثم بالتالى الى خفض مستوى المعيشة (٥ - ص ١٢٤ ، ٩ - الباب العاشر والحادى عشر) .

واعتبارات القوة هى أكثرها حسما وكان لها دورها فى كل السياسات التى تشجع انجاب الأطفال . وكان الألمان والاطاليون أكثر وضوحا فى تحديدهم لهذه الاعتبارات . فقد أعلن جوزيف جويلز : « اذا كانت ألمانيا ترغب فى الوفاء بمهامها القومية والعالمية الكبرى . فانها بحاجة الى الأيدى . ولهذا السبب يشجع النظام الجديد الأسر الكبيرة » (١٠)

بل ان موسولينى كان أكثر صراحة حين قال : « اذا كانت ايطاليا تريد أن تكون شيئا ذا قيمة فى هذا العالم فلا بد وأن يصبح تعداد سكانها على الأقل ستون مليونا فى أوائل النصف الثانى من هذا القرن . . . لنكن صرحاء مع أنفسنا . ما قيمة أربعين مليونا من الايطاليين بالقياس الى تسعين مليونا من الألمان ومائتى مليون من السلاف ؟ (١١) »

والسياسة السكانية فى فرنسا كان يحركها أساسا الخوف من التكاثر السكانى السريع فى ألمانيا . ويمكن النظر الى قانون الأسرة الذى صدر فى فرنسا عام ١٩٣٩ باعتباره جزئيا رد على السياسة التى نهجتها من قبل ألمانيا النازية لتشجيع انجاب الأطفال فى شكل سياق للتسلح الديموجرافى . وكان رجال الدولة فى بريطانيا يدركون بدورهم جيدا الدلالات السياسية لانخفاض معدل النمو السكانى فى البلاد . وعبرت اللجان الملكية للهجرة والسكان عن خشيتها من أن تتعرض روابط بريطانيا بشعوب الكومنولث للخطر اذا لم ينم السكان فى بريطانيا بسرعة كافية تكفل خلق تيار مستمر من المهاجرين حتى بظل الأصل البريطانى هو الطابع

الغالب لشعوب هذه البلدان مثل كندا وأستراليا ونيوزيلاندا
(٩ - ص ١٢٥ ، ٢٢٥ ، ١٣٣) .

وربما كانت اعتبارات القوة هي الشيء الكامن وراء السياسة
السكانية التي تنهجها روسيا أيضا ، وإن كان من الصعب أن نقيم
الدليل على صدق هذا الكلام . فإن الاتحاد السوفيتي لا يحتاج إلى
القوة البشرية ليعوض بها خسائره في الحرب ولكي يوفر القوة اللازمة
لصناعاته النامية فقط ، بل يحتاج إليها كذلك ليملاؤها بأراضيها
الفضاء ويتجنب وضعه كقزم بالقياس إلى حليفه وجاره العملاق في
الجنوب .

ويبدو من ناحية أخرى أن السويد تهتم بالمحافظة على تراثها
الثقافي أكثر من اهتمامها بالقوة ورسمت سياستها السكانية على
أساس تخليد التراث الثقافي للسويد وكذلك لتدعيم مركز البلاد
في المحيط الدولي . وعبرت (ألفا ميروال) عن هذا الشعور بالكلمات
التالية : « أن مجتمعنا غير جدير بالبقاء على الإطلاق . . . أنه لا يريد
أن يستجمع همته للعمل من أجل الحفاظ على ثقافة قومية في طريقها
إلى الاندثار . أنه لا يريد أن يقتنع بضرورة تدعيم بناء اجتماعي
سيحرم أطفالنا من وراثته » (١٢) . ومن الطبيعي أن سياسة
تشجيع انجاب الأطفال في جميع الأمم تركز بشكل ما على الرغبة
في المحافظة على التراث الثقافي .

ومن العسير علينا أن نحكم على مدى فعالية السياسة الأوروبية
لتشجيع الانجاب . وربما كانت حالة ألمانيا هي أكثر الحالات التي
درست دراسة شاملة . فقد ارتفعت نسبة المواليد في ألمانيا ارتفاعا
كبيرا بعد تطبيق إجراءات تشجيع الانجاب مباشرة . وكان طبيعيا
أن يزهر رجال الدولة النازيين بهذا التحول ؛ إلا أن الشيء الأكثر
احتمالا على ما يبدو هو أن ارتفاع نسبة المواليد إنما يرجع إلى عودة

الرخاء الاقتصادي والعمالة الكاملة : نظرا لأن هناك معامل ارتباط عال بدرجة لانظير لها (+ ٧٩) بين معدل العمالة الشهرية ونسبة المواليد الشهرية بعد تسع شهور ابتداء من عام ١٩٣١ الى عام ١٩٣٩ (١٣) .

وشهدت السويد أيضا ارتفاعا في الخصوبة ، وكان هذا الارتفاع مصاحبا لتطبيق سياستها السكانية . اذ ارتفعت نسبة المواليد من ١٣ر٧ عام ١٩٣٤ الى ٢٠ر٦ عام ١٩٤٤ . ومع ذلك فقد بدأت نسبة المواليد تتناقص تدريجيا منذ ذلك الحين (اذ ارتدت الى ١٤ر٢ عام ١٩٥٨) رغم استمرار الدولة في سياستها لتشجيع الانجاب .

وتتميز تجربة فرنسا بأهمية خاصة . فقد صاحب سياستها السابقة على الحرب انخفاض مستمر في نسبة المواليد . الا أن تطبيق قانون الأسرة لازمته زيادة في الخصوبة ابان الأعوام الأخيرة للحرب ؛ ومع نهاية الحرب ارتفعت نسبة المواليد في فرنسا كثيرا . واحتفظت فرنسا بهذا الارتفاع النسبي للمواليد بعد أن تم تطبيق سياسة تشجيع انجاب الأطفال في غيرها من بلدان أوروبا الغربية بعد الحرب . ويضع الحبير الفرنسي الفريد سوفى ثقته في سياسة فرنسا (١٤) ولكن يجب أن نلاحظ أن نسبة المواليد في الولايات المتحدة قد ارتفعت هي الأخرى كثيرا وحافظت على ارتفاعها منذ الحرب العالمية الثانية دون تطبيق سياسة سكانية مقصودة أيا كان نوعها .

- ٣ -

قضى الصراع السياسي في أوروبا على كل المكاسب التي حققتها سياسة الحكومات الأوروبية لزيادة السكان فقد شهد هذا

القرن ، وهو أكثر القرون سفكا للدماء ، فأوروبا قد خربت بها حربان عالميتان ، وحرب أهلية ، وثورة وعدد من الصدامات المحدودة . ومن العسير أن نحصى جملة خسائر أوروبا من السكان ، ذلك لأنها لا تشمل فقط صرعى الحرب ، بل تشمل كذلك الوفيات التي حدثت من جراء المرض وسوء التغذية التي جاءت في أعقاب الحروب ، و « الحسائر » التي يمكن إرجاعها إلى أن عددا كبيرا من المواليد ممن كان يمكن أن يولدوا في زمن السلم ، لم يأتوا في زمن الحرب . وتقدر جملة ما تكلفته أوروبا من حياة أبنائها (١٥) خلال الحربين فقط بما يزيد على مائة مليون نسمة .

ومن الأمور التي لها دلالتها أن خسائر أوروبا الشرقية في كل من الحربين كانت أقدر من خسائر أوروبا الغربية . ولكن كان الفارق جسيما في الحرب العالمية الثانية بوجه خاص . وفيما يتعلق بالدول الكبرى فقد كانت الخسائر التي تكبدتها فرنسا في قواتها العسكرية إبان الحرب العالمية الثانية تقدر بحوالى ٢٠٠٠٠٠ . وإذا أضفنا إلى هؤلاء صرعى الحرب من المدنيين والمتقنين والأسرى سيصل المجموع الكلى إلى حوالى ٦٠٠٠٠٠ أو أقل من نصف خسائرها في الحرب العالمية الأولى . وكانت خسائر بريطانيا بالنسبة لجميع الفئات - القتلى من العسكريين والعدد الهائل من وفيات المدنيين بالإضافة إلى العجز في المواليد - أقل مما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى . أما خسائر روسيا فهي على النقيض إذ كانت أكثر من ضعف ما كانت عليه في الحرب العالمية الأولى ، ذلك لأن الاتحاد السوفيتي تكبد ما يقدر بخمسة وعشرين مليونا من صرعى الحرب بالإضافة إلى عجز في المواليد يقدر بعشرين مليونا نتيجة للحرب العالمية الثانية وبالنسبة لدول شرق أوروبا المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي فقد كانت خسائرها من الوفيات فقط ما يزيد على ٦ مليون (٢) - ص ١٤ ، ١٦) .

ويمكن أن نرجع جزئيا هذا الفارق الضخم بين خسائر بلدان شرق أوروبا وغربها الى الفترة القصيرة التي خاضت فيها أوروبا الغربية الحرب . يضاف الى هذا ذبح الألمان لأسراهم من الأوروبيين الشرقيين وكان هذا أسسوا بكثير من كل ما حدث في أوروبا الغربية .

ومع ذلك فليس العجز السكاني وحده هو التفسيرات الديموجرافية الوحيدة التي نجمت عن الصراع السياسي في أوروبا . فالحرب والثورة والتمرد والاضطهاد السياسي كل هذا دفع الملايين من الأوروبيين الى ترك ديارهم وأكرههم على الهجرة من بلد لآخر وأدى الى خسارة جسيمة بالنسبة لسكان أوروبا .

وللمرة الثانية نقول انه لعسير علينا أن نصل الى الأرقام الدقيقة لأن الكثيرين ممن أكرهوا على الهجرة كانوا مهاجرين غير قانونيين ومن ثم لم يحسب عددهم ، أو نظرا لأنهم غيروا أماكنهم إبان الحرب . الا أن التقدير الاجمالي للمهاجرين من اللاجئين في أوروبا منذ الحرب العالمية الأولى يقارب الثلاثين مليونا من الأنفس . ويشمل هذا العدد ١٥ مليون من اللاجئين بعد الثورة الروسية وحوالي نصف مليون من الجمهوريين اللاجئين من اسبانيا ، (وعاد أكثر من نصفهم الى أرض الوطن) وحوالي ٨٠٠٠٠٠ من اللاجئين قبل الحرب الذين فروا من حكم النازي في ألمانيا والنمسا وتشيكوسلوفاكيا .

ومع ذلك فلا شيء مما حدث قبل الحرب يمكن مقارنته بهجرة ما لا يقل عن ٢١ مليونا من البشر ومغادرتهم بلادهم مع الحرب العالمية الثانية . فعندما كانت الجيوش الهتلرية تواصل زحفها فرت أمامها الملايين من الأوروبيين بينما ما لا يقل عن ثمانية ملايين ممن لم يسعفهم الفرار أعيد شحنهم ثانية الى ألمانيا كاسرى حرب وعمال

أرقاء • وعلاوة على ذلك فقد نفى الألمان ما يزيد على المليونين من البولنديين والسلاف وسكان الألزاس واللورين وأخرجوهم من ديارهم ليفسحوا مكانهم لمستوطنين من الألمان • ثم ما أن بدأت ألمانيا تخسر الحرب وبدأت جيوشها في التراجع حتى قام النازي بحملة إبادة جماعية للمدنيين من غير الألمان ، ورحل معهم وبمحض اختيارهم من شرق أوروبا المستوطنون الألمان ورجال الأعمال من غير الألمان واعداً الشيوعية ومع نهاية الحرب كان في أوروبا ما قد يزيد على اثني عشر مليوناً من غير الألمان من المطرودين من بلادهم ، وما يقرب من ٩٪ مليوناً من اللاجئين الألمان الذين لجأوا من مناطق أخرى وتكدسوا جميعهم في ألمانيا •

وأدت التغيرات الإقليمية التي حدثت في نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مزيد من الامتزاج بين سكان أوروبا ، وتحول في ولاء الكثيرين من الأوروبيين حتى وإن لم يكونوا قد هاجروا ، كما أدت كذلك إلى تغير في حجم الدول • وكانت ألمانيا بطبيعة الحال هي أكثر البلدان تأثراً بذلك • وما أن حل عام ١٩٥٣ حتى بلغ المجموع الكلي لسكان ألمانيا نفس الحجم الذي كان عليه عام ١٩٣٩ • وأصبحت ألمانيا الغربية مرة ثانية أضخم بلدان أوروبا الآن من حيث حجم السكان (ما لم نحسب الاتحاد السوفيتي) • إلا أن ألمانيا الآن لم تعد قادرة على أن تزدهر على بريطانيا بتعداد سكانها مثلما كانت تفعل قبل الحرب • وخسرت رومانيا أكثر من أربعة ملايين نسمة (خمس تعداد سكانها) بسبب ما خسرت من أراضيها • ونكبت بولندا خسارة صافية تقدر بثلاثة ملايين • وأصبح سكان بولندا ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا اليوم أقل مما كانوا عليه عام ١٩٣٩ •

وخسرت أوروبا الشرقية ككل (عدا الاتحاد السوفيتي) خمسة وعشرين مليوناً من البشر فيما بين عامي ١٩٣٨ و١٩٤٧ وهي

النتيجة النهائية للتغيرات الاقليمية وخسائر الحرب (٢٠ ص ١٦)
ومنذ الحرب العالمية الثانية غادر ألمانيا الشرقية الى ألمانيا الغربية
ما يقرب من ٣١ مليوناً وغادر المجر ١٩٠٠٠٠٠ أنساء التمرد
الفاشل .

ومن الأمور الهامة ذات الدلالة هذا التدفق المستمر من الألمان
المعادين للاشتراكية الذين يبحثون عن ملاذ لهم في ألمانيا الغربية
وبرلين الغربية . وكانت هذه الهجرة من الضخامة بحيث محت أثراً
الزيادة الطبيعية من السكان في ألمانيا الشرقية والتي نتجت عن زيادة
عدد المواليد على عدد الوفيات مما تسبب عنه انخفاض مستمر في
المجموع الكلي لسكان ألمانيا الشرقية . وعلاوة على ذلك فقد أثرت
الهجرة في بنية الأعمار نظراً لأن غالبية المهاجرين من الشباب ، إذ
أن ٤٠ ٪ منهم هم ممن تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ٢٤ عاماً . (٢ ص
(٢١) . (١)

- ٢ -

ان الرحيل عن ألمانيا الشرقية يعطينا صورة حية لأهم ماورثته
أوروبا عن الحرب العالمية الثانية : ألا وهو تقسيم القارة الى معسكرين
متعارضين . ومن المحتمل أن يظل هذا التقسيم تقسيماً دائماً ذلك
لأنه لا يركز فقط على هذه الحصومة الواضحة بين اتحاد الجمهوريات
الاشتراكية السوفيتية والقوى الغربية ، وهي خصومة لا سبيل الى
المصالحة بينها ؛ وإنما لأنه بدأ يركز على شيء آخر أبعد غوراً من
الأيديولوجية - أي على أساس عملية التكامل النامية في المجالين
الاقتصادي والعسكري لبلدان كل من الكتلتين .

(١) انظر « المقدمة » جدول ٢ - (ملاحظة بقلم اشرف المشرف على
اصدار الكتاب) .

وتلعب العوامل الديموجرافية دورا خطيرا فى تشكيل القوة النسبية لهاتين الكتلتين ذلك لأن حجم السكان يمثل فى منتصف القرن العشرين أحد المحددات الرئيسية لقوة الشعوب ، رغم وجود محددات أخرى هامة كذلك . وتعتبر الكتلتان متساويتين تقريبا من حيث حجم السكان . ولا نعى بذلك أنهما متعادلتان من حيث القوة ذلك لأن الغرب يمتاز بأنه أكثر تقدما من الناحية الاقتصادية بينما يمتاز الشرق بأنه يتألف من عدد أقل من الوحدات والتي ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا أقوى من الغرب .

بيد أن توزيع السكان بين شعوب أوروبا يعطيها ميزة كبيرة على شعوب الدول الشيوعية ذلك لأنه لا يوجد فى أوروبا الشيوعية سوى تسع دول فقط ، بينما يوجد ثمان عشرة دولة أوروبية غير شيوعية (دون احتساب الدويلات الصغيرة الحجم مثل أندورا وليكتنشتين وموناكو وسان مارينو والفاتيكان) . هذا فضلا عن أن سكان الدول الأوروبية الشيوعية تتركز تركزا كبيرا حيث يوجد ثلثا السكان فى الاتحاد السوفيتى . ويضاف الى هذا الحقيقة التالية ، وهى أن الاتحاد السوفيتى ، ويمكن هنا أن نستثنى تشيكوسلوفاكيا ، هو أيضا أكثر بلدان أوروبا الشرقية تقدما من الناحية الاقتصادية . وواضح أن روسيا تتمتع بقوة هائلة تميزها على جيرانها .

وميزة القوة هذه لها أهمية كبرى فى تحديد مسار الأحداث فى شرق أوروبا . فنولا قوة روسيا لما بقيت الدول التابعة لها

داخل المعسكر الشيوعي على الاطلاق . واستخدمت روسيا قوتها بما لها من نفوذ غلاب ، والتي تستند أساسا الى تفوقها السكاني لتفرض التكامل الاقتصادي بين دول أوروبا الشرقية . وتسير المؤسسات العسكرية لهذه الدول في اتجاه التكامل أيضا * .

والموقف على خلاف ذلك تماما في أوروبا الغربية . فثمة خمس دول غير شيوعية لا تدخل من وجهة النظر السياسية ضمن المعسكر الغربي على الاطلاق (وهى النمسا وفنلندا وإيرلندا والسويد وسويسرا) . والثلاث عشرة دولة الباقية هى أبعد ما تكون عن الوحدة . وسبب الافتقار الى الوحدة أننا لا نجد دولة من الدول التى تتميز بحجمها الهائل تتولى مهمة قيادة المنطقة . فالسيادة على أوروبا الغربية مقسمة بين أربع دول متوسطة الحجم وكلها متساوية من حيث الحجم تقريبا : وهى بريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وإيطاليا وتحكم هذه الدول ثلثى سكان أوروبا الغربية . ولا ترغب أى من هذه الدول أن

* الملاحظ ان كاتب المقال ، خلال حديثه كله ، ينظر الى مجموعة الدول الاشتراكية نظرة الدول الاستعمارية المعادية لاتجاه الاشتراكية عموما . نعداؤه للاشتراكية يملئ عليه نظريته واسلوبه في التعبير عن از الاشتراكية نظام مفروض على شعوب هذه الدول وليست نظاما يتفق تماما مع مصالح هذه الشعوب ويتعارض أيضا تعارضا تاما مع مصالح الرأسماليين من المفكرين والرأسماليين . فالتكامل الاقتصادي مثلا بين مجموعة من الدول تؤمن بالاشتراكية يخدم حقا مصالح الشعوب لانه يبتغى رفاهيتها وليس نظاما مفروضا من مركز قوة بعينه . هذا على عكس السوق الاوروبية او الاتفاقيات الاقتصادية بين الولايات المتحدة وألمانيا الغربية او اليابان او دول أمريكا اللاتينية فهى تعنى مزيدا من استنزاف اموال وخيرات هذه الشعوب لصالح أصحاب رؤوس الاموال الأمريكيين وليس تعاونا من اجل رفاهية الشعوب كاتفاقيات التكامل الاقتصادي بين الدول الاشتراكية .

(المترجم)

الحبوب فكانت أسبانيا والبرتغال ، ابتداء من النصف الثاني للقرن الخامس عشر ، تعتمدان الى حد كبير على وارداتهما من حبوب منطقة البلطيق ، بل ان إيطاليا كانت تستهلك بعض انتاج منطقة بحر البلطيق . وبدأت انجلترا في أواخر القرن السادس عشر ، أى من عهد إليزابيث الأولى ، تستورد الحبوب من منطقة بحر البلطيق بكميات لم يسبق لها مثيل . وكذلك فعلت هولندا . وكانت ألمانيا الغربية والوسطى تحصلان على السلع الشرقية عن طريق النقل البرى . وسرعان ما أصبحت بولندا وشرق ألمانيا وكذلك ليفونيا والدانيمرك مناطق التموين للمنتجات الزراعية ومنتجات الغابات . وعمل أمراء الشرق على توسيع ضياعهم وذلك أولا : عن طريق الاستيلاء على الأراضي البور أو اقتداء الفلاحين وأخيرا عن طريق الاستيلاء عنوة على أراضي الفلاحين . وفى القرن السادس عشر ربح كثير من الفلاحين الشرقيين من فرص التسويق الجديدة ولم يقاوموا التطورات التى أثقلت آنذاك كاهل بعضهم فقط بتحمل زيادة طفيفة فى خدمات العمل . وسرعان ما أصبح الأمراء هم أصحاب السطوة الاقتصادية والسياسية ، وخنقت التجارة والصناعة فى المدن . وبذلك أصبحت أوروبا الشرقية بمثابة مؤخرة ريفية للغرب الذى تحضر وتم تصنيعه . وتكررت عملية مماثلة لهذه على نحو مستقل فى المناطق الوسطى من روسيا . وفى الوقت الذى تزايد فيه السكان فى القرنين الخامس عشر اتسعت المدن القديمة وظهرت مدن جديدة ونشأت فرص جديدة للانتاج الزراعى المربح . وبدأ صغار النبلاء - ممن منحهم أمراء موسكو أراض وفلاحين مقابل تعضيدهم لهم ، وما يقدمونه لهم من خدمات - يطالبون الفلاحين بالمزيد من الضرائب المالية والخدمات فى مجال العمل ، وبخاصة فى القرن السابع عشر عندما بدأت روسيا تزود السوق الغربى بما يحتاج اليه .

٥ - ج . ميردال « المشكلة السكانية مشكلة من أجل الديمقراطية » (مطبعة جامعة هارفارد - كامبريدج) .
ماسوشيت (١٩٤٠) .

٦ - ك . واطسون « دراسات في السكان » ٢ - ٢٦١
(١٩٥٢) - ٨ - ٤٦ (١٩٥٤) .

٧ - أ . ل . كالفيستن « الزواج والحياة الأسرية » ١٧ -
٢٥٠ (١٩٥٥) هـ . جيل « دراسات في السكان » ٢ ، ٣
(١٩٤٨) - نفس المرجع السابق ٢ ، ١٢٩ (١٩٤٨) .

٨ - م . ح . فيلد « الزواج والحياة الأسرية » ١٧ ،
العدد ٣ (١٩٥٥) .

٩ - تقرير اللجنة الملكية عن السكان : المملكة المتحدة
(مكتبة صاحبة الجلالة - لندن ١٩٤٩) .

١٠ - هذه الفقرة استشهد بها ف.س. رايت في كتاب
« السكان والسلام » عصبة الأمم - باريس ١٩٣٩ ص ١٤٧ .

١١ - استشهد بهذه الفقرة د . ف . جلاس في كتاب
« الصراع من أجل السكان » كلاريندون - أكسفورد - ١٩٣٦
ص ٣٤ ، ١٢ - أ . ميردال « الأمة والأسرة » (هاربر نيويورك -
١٩٤١) ص ١٠٤ - ١٠٥ .

١٣ - د . كيرك . المجموعة التذكارية لميلبانك ٢٠ و ١٢٦
(١٩٤٢) .

ج . هاجنال « دراسات في السكان » ١ - ١٣٧ (١٩٤٧) .
١٤ - أ . سوفي « المجلة الاقتصادية لمقاطعة هينسو
البلجيكية » (مارس ١٩٥١) .

١٥ - وتشمل البيانات الخاصة باتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية .

١٦ - ف . و . نوتشتين وآخرين .

« مستقبل السكان في أوروبا والاتحاد السوفيتي » (عصابة الأمم - جنيف ١٩٤٤ - ص ٧٥ .

و . س . تومبسون : « المشاكل السكانية » (ماك جروهيل - نيويورك ١٩٥٣) . ص ٦٦ - ٦٧ .

و . و . ايزون - مجلة الشؤون الخارجية (عدد يوليو ١٩٥٩) .

١٧ - أ . ف . ك . أرجانسكي « مجلة التاريخ المعاصر » (عدد أبريل ١٩٥٩) .

١٨ - أ . ف . ك . أرجانسكي : « السياسة الدولية » (نوف - نيويورك ١٩٥٨) .

الباب الثامن .

الغمو السكاني في العالم

معضلة دولية *

بقلم: هارولد . ف . دورن

ينقسم العالم أيديولوجيا انقساماً عميقاً ، كما وأنه يتباين ثقافياً تبايناً شديداً ، إلا أنه من الناحية العسكرية والسياسية ليس سوى عالم واحد فقط فلا أوروبا ولا الحضارة الغربية بقادرة على الصمود وحدها . وما سبق أن أشرنا إليه أخيراً تحت اسم « الانفجار السكاني » أمر يشغل بال الجميع . وفي المقال التالي يقدم لنا العالم الراحل الدكتور هارولد ف . دورن عرضاً رائعاً للحقائق البيولوجية ومدلولاتها السياسية . ومن دواعي دواقي الاطمئنان والحذر أن نكون على علم بكل ما لا يمكن التنبؤ به عن مستقبل الجنس البشري .

* عن مجلة « العلم » ١٣٥ - عدد ٢٥٠٠ (١٩٦٢) ٢٨٣ - ٢٩٠ مع حذف بعض فقراتها بأذن من المؤلف ورئيس تحرير مجلة العلم . نسخة طبق الاصل - ١٩٦٢ لدى الجمعية الامريكية لتقدم العلوم .

اضطر الانسان طوال القرون الماضية ، فيما عدا الحقبة
الآخيرة من تاريخ وجوده ، الى أن يحيا ويتكاثر ويموت مثله في
ذلك مثل سائر الحيوانات الأخرى . وكان تكاثره يخضع لنفس
العوامل الثلاثة الكبرى التى تنظم تكاثر كل انواع النسمات
والحيوانات - وهى الافتراس والمرض والموت جوعا - أو حسب
مسميات أخرى أكثر تطابقا مع الجنس البشرى - الحرب
والأوبئة والجاعة . ومن أهم التطورات التى حدثت إبان النصف
الأول من القرن العشرين وكان لها أثرها على مستقبل الجنس
البشرى زيادة قدرة الانسان على التحكم فى الأوبئة والمجاعات .
وعلى الرغم من أن الانسان لم يتحرر تماما من بطش هذين
العاملين اللذين يتحكمان فى الزيادة السكانية الا أنه اكتسب قدرة
كافية تمكنه من قمعهما بحيث لم يصبحا القوة الفعالة التى
تحدد تكاثره .

بيد أنه خلال هذه الفترة ذاتها طور الانسان الوسائل التى
تزيد من فعالية الحرب كعامل مؤثر على زيادة السكان ، بحيث
أصبح فى استطاعته الآن أن يمحو من الوجود وبسرعة جانبيا
كبيرا من الجنس البشرى ان لم يكن كله . وعرف فى نفس
الوقت كذلك كيف يفصل بين الاشباع الجنسى والتناسل
باستخدام وسائل منع الحمل (أى أن يكون التناسل عن طريق
التلقيح الصناعى ، ويحدث ذلك بوجه خاص باستخدام
الحيوانات المنوية التى تحفظ لفترة طويلة نسبيا) . ويستطيع
الانسان بذلك أن ينظم التكاثر السكانى عن طريق التنظيم
الارادى للاخصاب . ونستطيع الآن أن نقول بصدق أن الانسان

يملك العلم والقدرة اللذين يمكنانه من تحديد مسار تطوره جزئيا
على الأقل .

الا ان هذا العلم وتلك القدرة اللذين اكتسبهما الانسان
حديثا لم يحرراه من التأثير الراسخ للقوانين البيولوجية التي
تحكم كل الكائنات العضوية الحية . اذ ان عملية التطور قد
منحت أغلب الأنواع قوة انسالية كامنة تستطيع بها ، لو لم يعقها
عائق ، ان تزحم الكرة الأرضية خلال بضعة أجيال . فمن المقدر
مثلا أن الدودة الشريطية تستطيع ان تضع ١٢٠٠٠٠ بيضة كل
يوم . وتستطيع سمكة البكلاه أن تضع حوالى ٤ مليون بيضة
كل عام . وتستطيع الضفدعة أن تحمل ١٠٠٠٠ بيضة في الذرية
الواحدة . ومن المعتقد أن البيض عند الانسان يحتوى على
ما يقرب من ٢٠٠٠٠٠ بويضة في سن البلوغ بينما تحتوى
القذفة الواحدة من المنى البشرى على ما يقرب من ٢٠٠ مليون
حيوان منوى .

وقد أعيقت هذه القوة الانسالية المفرطة لدى الأنواع
الحية من غير الانسان نتيجة التنافس بين الكائنات الحية خلال
التناحر من أجل البقاء ، وبسبب المرض ونقص الغذاء الميسر
لها . واذا كان الانسان قد تعلم كيف يتحكم الى حد كبير في
تأثير هذه الموانع البيولوجية التي تحد من الزيادة الجامحة في
عدد البشر ، الا أن ذلك لم يعفه من ضرورة استبدالها بموانع
أخرى أقل غلظة ولكنها تعادلها من حيث أثرها . ويصعب على

الإنسان أن يرجىء لفترة طويلة الاستفادة من قدرته هذه .
اذ أن الفترة اللازمة لكى يتضاعف فيها عدد سكان العالم قد
نقصت بصورة حادة خلال القرون الثلاثة الأخيرة وتقدر الآن
بحوالى ٣٥ عاما .

ولا يسعنا أن نتصور ، الا على نحو تقريبي تماما ، الفترة
اللازمة لكى يبلغ فيها تعداد سكان العالم ربع بليون نسمة وهو
العدد التقديرى لسكان العالم فى مطلع العصر المسيحي . وربما
كانت السلالات الحالية للإنسان العاقل *Homo sapiens*
موجودة على قيد الحياة منذ ١٠٠.٠٠٠ عام خلت . وقد لا يلزمنا
تحديد التاريخ بدقة حيث يفى بالغرض الآن أن نشير الى أن
الإنسان العاقل احتاج الى ما يقرب من ٥٠.٠٠٠ الى ١٠٠.٠٠٠
عام يتكاثر فيها الى أن بلغ جملة تعداد حوالى ربع بليون نسمة .
وقد بلغ هذا العدد منذ ٢٠٠٠ عام على وجه التقريب .

وحتى عام ١٦٢٠ وهو العام الذى وطئت فيه أقدام
الحجاج أرض بلايموث روك كان قد تضاعف عدد سكان العالم .
وبعد ذلك بمائتى عام وقبل الحرب الأهلية بفترة وجيزة ،
أضيف اليهم ٥٠٠ مليون نسمة أخرى . ومنذ ذلك التاريخ
بدأت تضاف الى السكان أنصاف أخرى من البلايين خلال
فترة زمنية تتناقص باطراد . فقد احتاج نصف البليون
السادس ، وهو آخر ما أضيف الى تعداد السكان ، فترة زمنية
تقل قليلا عن أحد عشر عاما ، قياسا بنصف البليون الثانى
الذى احتاج الى مائتى عام . ويشير معدل النمو الحالى الى أننا
بحاجة الى ٦ او ٧ أعوام فقط لكى يضاف منها الى سكان العالم
نصف البليون الثامن . وحدث هذا التغير فى معدل النمو الذى
أسلفنا وصفه توا منذ أن وفد الى نيو انجلند أول مستوطنينا .

جول (١)

عدد الأعوام اللازمة لكي يتضاعف فيها سكان العالم

عن بيانات هيئة الأمم (٩ - ١٤)

السنة بعد الميلاد	عدد السكان مقدرا بالمليون	عدد السنوات اللازمة ليبلغ ضعف العدد
١	٢٥ - ٠ (٩)	١٦٥٠ (٩)
١٦٥٠	٥٠ - ٠	٢٠٠
١٨٥٠	١١ - ٠	٨٠
١٩٣٠	٢٠ - ٠	٤٥
١٩٧٥	٤٠ - ٠	٣٥
٢٠١٠	٨٠ × - ٠	٩

× تحديد افتراضى لتقديرات هيئة الأمم .

احتمالات المستقبل :-

أطردت سرعة معدل الزيادة فى النمو السكانى فى العالم فى غير جلبة تشير الأنظار حتى أن أكثر الناس غافلون عن النتائج المترتبة عليها مستقبلا . وئمة فئة قليلة من الناس استنارتهم هذه اللامبالاة ، مثل بول ريفير ، ونستصرخ الجماهير بصيحاتها عن « القنبلة السكانية » أو « الانفجار السكانى » .

ويسمى هؤلاء بثيرى الرعب وأطلق عليهم هذا الاسم أولئك الذين يناوئون التأكيد بأن هذه التحذيرات مثل « فسحة من المكان فقط » و « البشرية فى مفترق الطرق » بدأت تزداد بشكل دورى

بعد أن كتب مالتوس مقاله عن السكان ، أى منذ ما يقرب من مائتى عام خلت . وتزعم هذه الفئة أن مستوى المعيشة والصحة للإنسان العادى قد تحسن باطراد رغم هذا كله وليس ثمة ما يبرر الاعتقاد بأن التقدم التكنولوجى سيعجز عن أن يحقق ارتفاعا تدريجيا فى مستوى المعيشة لهذا العدد المتزايد من سكان العالم فى المستقبل البعيد غير المحدد . بل وفضلا عن ذلك فانهم يكادون يؤكدون أن نسبة الزيادة فى السكان ستخفض تدريجيا مع ارتفاع مستوى التعليم والمعيشة ومع ازدياد التحضر .

وحاولت مجموعة ثالثة أن تقدر الحد الأقصى من السكان ممن يمكنهم أن يعيشوا على الموارد الطبيعية للعالم مع افتراض الاستفادة الكاملة بالعلوم التكنولوجية القائمة .

وكما هو متوقع فقد تباينت تباينا واضحا التقديرات المختلفة لهذا الحد الأقصى من السكان الذى يمكن الوفاء باحتياجاته دون أن يترتب على ذلك أى نقص فى مستوى المعيشة الحالى . ومن بين أدنى هذه التقديرات التقدير الذى وضعه بيرسون وهاربر عام ١٩٤٥ وهو ٢.٨ بليوناً على فرض أن نكون قد تجاوزنا مستوى الاستهلاك فى آسيا . وثمة كثيرون آخرون تتراوح تقديراتهم ما بين ٥ الى ٧ بليون وهو ما قد نتجاوزه يقينا مع نهاية هذا القرن . وربما كان أضخم هذه التقديرات والتى أعدت بعناية أكثر التقدير الذى وضعه هاريسون براون وهو ٥٠ بليوناً . وقد نبلى هذا العدد خلال مائة وخمسين عاما تقريبا ، اذا ما ظل معدل النمو على ما هو عليه الآن .

وفى اعتقادى أن من الامور الجديرة بالاهتمام اعداد تقدير للحد الأقصى من السكان ممن يمكن اعالتهم وأن نراجع هذه التقديرات كلما تيسرت لنا معلومات جديدة . وعلى الرغم من أن أكثر

التقديرات التي وضعت في الماضي ثبت الآن ، أو سيثبت عاجلا ، أنها تقديرات غير صحيحة (فهي تقديرات ضئيلة في أغلب الأحيان) الا أن ذلك يمثل جهدا رشيدا من أجل فهم احتمالات المستقبل المترتبة على الزيادة في السكان . ويجب علينا أن نسلم في نفس الوقت بأن تقديراتنا عن طاقة العالم الانتاجية هي تقديرات غير واقعية الى حد ما ، وتفيدنا فقط من حيث أنها خطوط عامة جدا ترشدنا في طريقنا .

وافترضت هذه الحسابات في بادئ الامر أن موارد العالم ومهاراته بمثابة مستودع واحد ميسر للجميع . وهذا زعم خاطيء في واقع الامر . فحكومة الولايات المتحدة تسعى من أجل تقييد انتاج بعض المحاصيل الزراعية عن طريق دفع ثمنها للفلاحين نظير عدم زراعتها ، وفي نفس الوقت توجد في افريقيا وآسيا أعداد غفيرة لا تجد كفايتها من الغذاء والملبس . فليس ثمة مشكلة سكانية عالمية الا بمعناها الأعم . وانما هناك مشاكل سكانية تتباين من حيث طبيعتها ودرجتها بين شعوب العالم المختلفة . وبالتالي فليس هناك حل واحد يصلح لها جميعا .

حساب النمو السكاني : -

إن المنهج المتبع في تقدير أو حساب النمو السكاني والذي يستخدمه كثيرا علماء الديموجرافيا كلما تيسرت لهم البيانات اللازمة هو منهج « المكونات » أو المنهج « التحليلي » . وثمة تقديرات متفرقة تم اعدادها عن الاتجاه الذي ستسير فيه مستقبلا الخصوبة والوفيات والهجرة . فمن المجموع الكلي للسكان حسب توزيعه على أساس العمر والجنس طبقا لبيانات محددة يمكن حساب عدد السكان

فى المستقبل الذى ينتج عن عملية التوفيق الافتراضية بين الحصوبة والوفيات والهجرة • ومن المؤلف عادة أن يضع الباحثون تقديراتهم المختلفة لعدد السكان فى المستقبل بحيث تتضمن ما يعتقدون أنه يمثل أكثر الاتجاهات احتمالا لتحقيق تقييماتهم •

ويزعم أصحاب هذه التقديرات بوجه عام أن تقديراتهم ليست نبوءات عما هو محتمل حدوثه أكثر من غيره بالنسبة للسكان مستقبلا ، وإنما هى مجرد علامات تشير الى عدد السكان الذى يحتمل وجوده بناء على الدعاوى الافتراضية الخاصة باتجاه الحصوبة والوفيات والهجرة مستقبلا ، ومع ذلك فإن التقديرات الافتراضية للخصوبة والوفيات والهجرة إنما يتم اختيارها عادة بحيث تتضمن ما يعتقد أصحابها فى مدى ما سيكون عليه اتجاه الاحتمالات الممكنة • ويحققون غرضهم هذا بوضع تقديرات « عالية » و « متوسطة » و « دنيا » فيما يتعلق بالاتجاه المتوقع مستقبلا للنمو السكانى • وسوف أشير الى هذه الأرقام باسم التقديرات التصورية للسكان مقتديا فى ذلك بالغالبية من أصحاب هذه التقديرات •

وأقوى هذه التقديرات التصورية لتعداد سكان العالم هى تلك التقديرات التى وضعتها الأمم المتحدة (٩ و ١٠) (جدول ٢) • وحتى على الرغم من أن أحدث هذه التقديرات التصورية قد صدر عام ١٩٥٨ إلا أنه يبدو لنا الآن أن عدد سكان العالم سيتجاوز أعلى تقدير له قبل عام ٢٠٠٠ • فقد أصبح عدد السكان فى العالم حتى نهاية عام ١٩٦١ معادلا ، على الأقل ، لأعلى تقدير كان من المتوقع أن يبلغه حتى هذا التاريخ •

(جدول ٢)

تقديرات تعداد السكان في العالم

في أعوام ١٩٥٠ ، ١٩٥٥ ، ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠

— عن بيانات هيئة الأمم المتحدة (٩) مقربة الى ثلاثة أرقام صحيحة —

المزطقة		تعداد السكان بالمليون		التقدير التصوري للسكان (بالمليون)	
				الحد الأدنى	الحد الأعلى
		١٩٥٠	١٩٥٥	١٩٧٥	٢٠٠٠
العالم		١٥٥٠	٢٥٠٠	٣٩٥٠	٦٩١٠
إفريقيا		١٣٠	١٩٩	٢٩٥	٦٦٣
أمريكا الشمالية		٨١	١٦٨	٢٣٢	٣٢٦
أمريكا اللاتينية		٦٣	١٦٣	٢٨٢	٦٥١
آسيا		٨٥٧	١٣٨٠	٢٠٤٠	٤٢٥٠
أوروبا بما في ذلك الاتحاد السوفيتي		٤٢٣	٥٧٤	٧٢٤	٩٨٧
جزر المحيط الهادئ		٦	١٣	٢٠	٣٠

على الرغم من أن التقديرات التصورية للأمم المتحدة تبدو لنا
تقديرات متحفظة للغاية بحيث أن أعلى تقدير لها سيكون أقل من
تعداد السكان لمدة أربعين عاما فقط من الآن ، فإن الزيادة العددية
للسكان والتي تشير إليها هذه التقديرات ستخلق مشاكل قد
تفوق طاقة الأمم المعنية على حلها . مثال ذلك الزيادة المحتملة في
تعداد سكان آسيا ابتداء من عام ١٩٥٠ الى ٢٠٠٠ فانها ستعادل
تقريبا جملة سكان العالم كله في عام ١٩٥٨ . ومن المحتمل أن
يصبح عدد سكان أمريكا اللاتينية خلال أربعين عاما من الآن أربعة
أمثال عددها ١٩٥٠ . وربما تعادل الزيادة المطلقة للسكان في
أمريكا اللاتينية اiban النصف الاخير من القرن الحالى عدد الزيادة
الكلية في السكان للانسان العاقل طوال العصر الألفى منذ بدايته
حتى ١٦٥٠ وقتما استوطن الاستعماريون الأول نيو انجلند .

ان تزايد السكان بهذه الضخامة العددية شيء يدير الرعوس .
وتشير الاتجاهات الحالية بأن هذه الزيادة قد تتلوها زيادة أضخم
خلال فترات مماثلة . فلا تزال الزيادة مستمرة باطراد في نسبة
النمو للسكان في العالم ، وهي الزيادة الموضحة في جدول (١) .
وتقدر هذه الزيادة الآن بحوالى ٢٪ كل عام ، وهي نسبة كافية
لمضاعفة سكان العالم كل ٣٥ عاما . ويتضح لنا بعملية حسابية
غاية في البساطة أن استمرار هذه النسبة في النمو لمدة مائة عام
أو مائة وخمسين عاما أخرى ستؤدى الى زيادة في السكان تصبح
معها الكرة الارضية أشبه بقرية النمل .

ولكن العالم ، كما أشرنا سابقا ، ليس وحيدة اقتصادية
أو سياسية أو ديموجرافية واحدة . فقبل أن يبلغ سكان العالم
هذا الحجم الذى لا يمكن معه اعالة الناس بنفس مستوى المعيشة
الحالى ستؤدى الزيادة السكانية في بلدان ومناطق معينة الى ظهور
مشاكل ستؤثر على صحة الأجزاء الاخرى من العالم ورفاهيتها .

ولقد أوضحت أحداث الاعوام القليلة الماضية بجلء أن المشاكل السياسية والاقتصادية في بعض البلدان مهما كانت صغيرة وضعيفة إلا أنها تؤثر بسرعة وبشكل مباشر على رفاهية أكبر الدول وأقواها . وأولى بنا . بدلا من أن نفكر في الحد الأقصى للسكان ممن يمكن أن يعولهم العالم والفترة اللازمة قبل أن نصل الى هذا الغد ، أن نعتني بما هو أجدى وندرس التغيرات الديموجرافية التي تحدث في المناطق المختلفة من العالم ونوجز في تعليقنا على احتمالات المستقبل لها .

انخفاض نسبة الوفيات :

ان أهم أسباب الطفرة الأخيرة في الزيادة السكانية هو انخفاض نسبة الوفيات على نطاق العالم . فعلى الرغم من ارتفاع نسبة المواليد في بعض البلدان - مثل الولايات المتحدة - أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ، إلا أن هذه الزيادة لم تحدث على نطاق واسع بحيث لا يمكننا أن نرجع اليها سبب الزيادة التي طرأت على المجموع الكلي لسكان العالم الا في جزء ضئيل فقط . وفضلا عن ذلك فقد كانت هناك زيادة في السكان قبل الحرب العالمية الثانية رغم انخفاض نسبة المواليد على نطاق واسع بين السكان ممن هم من أصل أوروبى .

ولا توجد لدينا احصائيات دقيقة ، إلا أن أفضل التقديرات التي بين أيدينا تشير الى أن الامل في الحياة بعد الميلاد في اليونان وروما ومصر ومنطقة شرق البحر المتوسط لم يكن يتعد ثلاثين عاما في بدء العصر المسيحي . وزاد هذا الامل عام ١٩٠٠ الى ما يقرب من ٤٠ و ٥٠ عاما في شمال أمريكا وغالبية بلدان أوروبا الغربية . وبلغ الآن من ٦٨ الى ٧٠ عاما في كثير من هذه البلدان .

وقلة ضئيلة من سكان العالم حتى عام ١٩٤٠ هي التي تحقق لها أمل في الحياة عند الميلاد مناظر لذلك الأمل الذي تحقق لسكان أمريكا الشمالية وشمال غرب أوروبا . ولم يأمل أغلب سكان العالم في حياة أطول من تلك الحياة التي كانت سائدة في غرب أوروبا إبان العصور الوسطى . وخلال العشرين عاما الأخيرة تهيأت لمجموع سكان العالم امكانية بلوغ نسبة وفيات القرن العشرين .

وكانت نسبة الوفيات في المكسيك عام ١٩٤٠ مماثلة لنسبة الوفيات في إنجلترا وويلز منذ مائة عام مضت على وجه التقريب . وانخفضت كثيرا خلال الاعوام العشرة التالية ، مثلما انخفضت نسبة الوفيات في إنجلترا وويلز خلال الخمسين عاما التي تخللت ١٨٥٠ و ١٩٠٠ .

وفي عام ١٩٤٦ - ١٩٤٧ كانت نسبة الوفيات بين سكان الجزائر الاصليين أعلى منها بين سكان السويد خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٧٧١ - ١٧٨٠ ، وهو أقدم تاريخ تيسر لنا فيه الحصول على احصائيات للوفاة يمكن الاعتماد عليها لأمة بأسرها . وخلال الاعوام الثمانية التالية تجاوز النقص في نسبة الوفيات في الجزائر بدرجة كبيرة نسبة الوفيات في السويد خلال قرن من الزمان ابتداء من ١٧٧١ الى ١٨٧١ .

والانخفاض السريع في نسبة الوفيات في المكسيك وشعب الجزائر يصور لنا بوضوح ما حدث خلال الخمسة عشر عاما في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا حيث يعيش الآن ثلاثة أشخاص تقريبا من بين كل أربعة أشخاص من سكان العالم . وطرا تغير طفيف جدا على نسبة المواليد في هذه المنطقة بطولها وظل مقاربا لمستوى واحد وهو ٤٠ في الألف كل عام .

بل وفي بعض البلدان مثل بورتوريكو واليابان حيث انخفضت نسبة المواليد انخفاضاً ملموساً لم تتغير نسبة الزيادة الطبيعية الا تغيراً طفيفاً جداً بسبب النقص الحاد في نسبة الوفيات . وثمة موقف مماثل الى حد كبير في سنغافورة وسيلان وجواتيمالا وشنلي حيث ارتفعت النسبة الاجمالية للزيادة الطبيعية . فقد كان هناك اتجاه عام نحو انخفاض نسبة الوفيات بصورة شاملة وبقاء نسبة المواليد المرتفعة على ارتفاعها . وترتب على ذلك أن هذه البلدان التي تتميز بأعلى مستوى في الزيادة تعاني من اطراد سرعة معدلات النمو فيها .

المستويات الاقليمية : -

اننا لا نستطيع الا أن نشير على وجه التقريب فقط للمستوى المطلق للخصوبة والوفيات وأثر التغيرات التي طرأت على كل منهما على الزيادة السكانية في المناطق المختلفة من العالم . وتشير تقديرات الأمم المتحدة الى أنه لا يتم تسجيل سوى ما يقرب من ٣٣٪ من الوفيات و ٤٢٪ من المواليد في العالم (١٢) . وتتراوح النسبة المئوية المسجلة ما بين ٨ الى ١٠٪ تقريباً في افريقيا الاستوائية وجنوب افريقيا وشرق آسيا ، ومن ٩٨ الى ١٠٠٪ في أمريكا الشمالية وأوروبا . ومع ذلك فقد قامت هيئة الاحصاء التابعة للأمم ببذل جهود تتسم بالحكمة والتروي لتجميع البيانات المتناثرة التي تيسرت لها واستطاعت بذلك أن تخرج بتقديرات عن الخصوبة في مناطق مختلفة من العالم أمكن قبولها بوجه عام كصورة صحيحة ومعقولة للأرقام الفعلية والتي لا تزال مجهولة لنا .

وتصل معدلات نسبة المواليد في بلدان افريقيا وآسيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية الى ما يقرب من ٤٠ في الألف

وربما كانت على نفس المستوى المرتفع الذى كانت عليه منذ ٥٠٠ الى ١٠٠٠ عام خلت . وبالنسبة لبقية بلدان العالم الاخرى - أوروبا وأمريكا الشمالية وجزر المحيط الهادى والاتحاد السوفيتى - فان نسبة المواليد فيها تتجاوز نصف تلك النسبة بدرجة طفيفة أو مايقرب من ٢٠ الى ٢٥ فى الألف . أما نسبة الوفيات فى المناطق الاولى فعلى الرغم من أنها لا تزال مرتفعة الا أنها تقترب بسرعة من نسبة الوفيات فى الشعوب التى هى من أصل أوروبى . وترتب على ذلك أننا نجد أعلى نسبة فى الزيادة الطبيعية موجودة فى المناطق التى بها أعلى نسبة للمواليد . وتوجد أسرع نسبة فى النمو السكانى الآن فى أمريكا الوسطى والجنوبية حيث سيتضاعف عدد السكان كل ٢٦ عاما تقريبا اذا ما ظلت النسبة الحالية كما هى . ومن شأن هذه الفوارق فى نسبة الخصوبة والوفيات أن تزيد من حدة عدم التوازن القائم الآن بين نسبة السكان ومساحة اليابس والموارد الطبيعية .

وثمة أثر خطير ينتج عن انخفاض نسبة الوفيات وكثيرا ما نغفله - وأعنى به زيادة الخصوبة الفعلية . إذ أن حوالى ٩٧ من بين كل ١٠٠ من الاناث البيض ممن تنطبق عليهن نسبة الوفيات التى كانت سائدة فى الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ يبقين على قيد الحياة حتى العشرين من عمرهن أى بعد بداية سن الحمل بقليل ، ويبقى ٩١ منهن حتى نهاية فترة الحمل . وهذه التقديرات أعلى من مثيلاتها الخاصة بنسب الاناث البيض اللانى كن يبقين على قيد الحياة حتى هذه الأعمار منذ أربعة قرون مضت تقريبا ، وهى أعلى منها ثلاث مرات واحدى عشرة مرة على الترتيب .

وفى مقابل ذلك اذا ما طبقت نسبة الوفيات التى كانت سائدة فى جواتيمالا عام ١٩٥٠ فان ٧٠٪ تقريبا من الاناث الاطفال يبقين

التحركات السكانية - ٢٤١

على قيد الحياة حتى سن العشرين ويبقى النصف فقط حتى نهاية فترة الحمل . وإذا حدث أن نقصت نسبة المواليد في جواتيمالا الى نفس المستوى الذي كان سائدا في الولايات المتحدة عام ١٩٥٠ - وهو احتمال معقول - فإن عدد الاناث الاطفال اللائي يبقين على قيد الحياة حتى بداية فترة الحمل سيزداد بنسبة ٣٦٪ ، وسيرتفع عدد من يبقى منهن حتى نهاية فترة الحمل بنسبة ٨٥٪ . ويلزم هنا أن يحدث مقابل ذلك نقص في نسبة المواليد ليحول ذلك دون أن تؤدي هذه الزيادة في نسبة من يبقين على قيد الحياة الى زيادة سريعة في نسبة النمو السكاني الحالية والتي هي زيادة مفرطة أصلا . وبعبارة أخرى فإن هذا النقص في نسبة الوفيات سيتطلب نقصا مقابلا له في نسبة المواليد يزيد على ٤٠٪ حتى يبقى الوضع على ما هو عليه .

ولكن نسبة المواليد في البلدان التي تتمتع بخصوبة عالية لم تتجه نحو الانخفاض أو أنها انخفضت بنسبة ضئيلة خلال الأعوام الأخيرة . وتعد اليابان الاستثناء الوحيد لذلك . فقد انخفضت نسبة المواليد فيها خلال عامي ١٩٤٨ الى عام ١٩٥٨ حوالى ٤٦٪ . وتزيد هذه النسبة كثيرا عما تحتاج اليه لتوازن النقص في نسبة الوفيات مما ترتب عليه نقص في العدد المطلق للمواليد . ولا يوجد حتى الآن سوى شواهد ضعيفة جدا تدل على أن البلدان الاخرى التي توجد بها نسبة عالية من المواليد تنوى أن تحذو حذوها في المستقبل القريب .

الطراز التاريخي في أوروبا الغربية : -

يسلم معنا البعض بأن نسبة الزيادة الحالية لغالبية سكان العالم لا يمكن لها أن تستمر بغير حدود دون أن يثير ذلك مشاكل

سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة . الا أنهم رغم ذلك يشيرون الى أن موقفا مماثلا سبق له أن كان موجودا في وسط أوروبا وشمال غربها ابان القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . ويرون أن زيادة حركة التصنيع والتحضّر مقتصرة بارتفاع في مستوى المعيشة أدت الى خفض في نسبة المواليد ، وترتب عليها كذلك انخفاض في معدل الزيادة السكانية . اذن لماذا لا نتوقع أن تقتفي بقية دول العالم اثر هذا الطراز نفسه ؟ .

ثمة احتمال ضئيل في أن نجد ثلثي سكان العالم ممن لم يمروا بعد بالثورة السكانية وينتقلوا من النسبة العالية في الخصوبة والوفيات الى النسبة المنخفضة في الخصوبة والوفيات ، يمكنهم أن يعيدوا تاريخ الشعوب الأوروبية السابقة على ظهور المشاكل السياسية والاقتصادية الخطيرة . ونظرة سريعة على الظروف التي أدت الى السيطرة المزعومة على العالم والتي تحققت في نهاية القرن التاسع عشر على يد أناس من أصل أوروبي ستكشف لنا عن بعض الأسباب التي حدث بنا الى هذا الرأي .

من المحتمل أن سكان أوروبا حوالي عام ١٥٠٠ ميلادية لم يتجاوزوا مائة مليون نسمة (ربما كان تعدادهم يقرب من ١٥ الى ٢٠٪ من سكان العالم) . وكان هؤلاء السكان يشغلون حوالي ٧٪ من مساحة اليابس وبعد أربعمئة عام ، أي حوالي عام ١٩٠٠ بلغ تعداد نسل هؤلاء السكان قرابة ٥٥٠ مليوناً ، وهو ما يمثل ثلث سكان العالم آنذاك . وكان هؤلاء يشغلون أو يسوسون خمسة أسداس مساحة اليابس في المعمورة . اذ تم لهم الاستيلاء على قارتين عظيمتين هي أمريكا الشمالية والجنوبية وقارة أخرى أصغر حجماً هي استراليا والجزر المتاحة لها ، واستوطنوا هذه الأماكن كلها . وسيظروا كذلك على قارة ثالثة كبيرة وهي افريقيا

واستوطنوا جزءا منها • وأخضعوا جنوب آسيا والجزر المجاورة
لهما •

وكانت الشعوب المتحدثة باللغة الانجليزية والفرنسية
والاسبانية هي رائدة هذا التوسع ، ولعب البرتغاليون والهولنديون
دورا أقل شأنا • ولم يسهم البلجيكيون والالمان فى ذلك الا فى
نهاية فترة التوسع هذه • واحتلت الشعوب المتحدثة باللغة
الانجليزية مكان الصدارة بين هؤلاء جميعا فى نهاية هذه الحقبة ،
أى حوالى عام ١٩٠٠ •

ونحن لا نعرف عدد المتحدثين باللغة الانجليزية حتى عام
١٥٠٠ تقريبا ، أى مع بداية فترة التوسع ، ولكن من المحتمل أنه
لم يتجاوز ٤ أو ٥ ملايين • وبلغ تعداد هؤلاء حتى عام ١٩٠٠
حوالى ١٢٩ مليونا ، وكانوا يحتلون ويسوسون ثلث المعمورة ، وكان
تعدادهم هم والسكان من غير المتحدثين بالانجليزية حوالى ٣٠٪ من
سكان العالم •

وتميزت هذه الفترة بزيادة لم يسبق لها مثيل فى تعداد
السكان ، كما تميزت بالتوسع فى اتجاهات متعددة بحثا عن
مستقر لهؤلاء السكان ، ومن ثم زيادة فى رأس المال فاقت كل
الأحلام وكانت على شكل معادن ثمينة وبضائع وسلع • ولكن ما هو
أهم من ذلك كله أن الزيادة فى رأس المال والأراضى الصالحة كانت
أسرع بكثير من الزيادة فى النمو السكانى •

وليس من المحتمل على ما يبدو أن يصادف الشعوب التى
تسكن الآن أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا موقف موات كهذا
حيث يتحسن مستوى المعيشة فيها بخطوات سريعة مقرونا بزيادة
حاددة فى السكان • لقد سدت آخر الحدود العظيمة فى العالم •
وعلى الرغم من أن هناك بعض المناطق فى العالم تتميز بقلة سكانها،

الا أن وجودها على هذا النحو لا يزال حتى الآن شاهدا على أن الناس ينظرون اليها كمناطق غير مرغوب العيش فيها . كما أن التوسع السكاني في المناطق الباقية المفتوحة يتطلب نفقات باهظة لرؤس الاموال للقيام بأعمال الري والصرف وتسهيلات عملية الانتقال والقضاء على الحشرات والطفيليات وغير ذلك من أغراض . ورأس مال كهذا لا تملكه الشعوب التي تنزايد الآن بسرعة وسوف تكون بحاجة الى هذه الاراضى .

وعلاوة على ذلك فإن استيطان هذه الاراضى ليس أمرا ميسورا . فالحدود القومية تقسم الآن كل سطح المعمورة . والاعتبارات السياسية تحكم الآن الهجرة العالمية . وقد فرضت القيود على الهجرة بالنسبة لغالبية سكان العالم سواء الهجرة الى داخل البلاد أو الى خارجها .

لقد فرغ قرن الوفرة الذى كانت تثريه قبلا الموارد الطبيعية الحرة . ولم يعد ممكنا الآن بالنسبة لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أن تحقق تراكما سريعا فى رأس المال فى شكل معادن ثمينة وبضائع وسلع ، وهى الخصائص التى تميزت بها فترة الاربعمئة عام العظيمة والتى تمتعت بها شعوب أوروبا الغربية .

وأخيرا وليس آخرا تلك العملية الحسابية البسيطة للزيادة الراهنة فى تعداد السكان . لقد أصبح عدد الناس الآن فى العالم عددا هائلا للغاية بحيث سينجم عنها زيادة خيالية خلال فترة وجيزة جدا قياسا بالفترات السابقة فى تاريخ الجنس البشرى . وكما سبق لنا أن أشرنا فإن استمرار نفس معدل الزيادة الموجود الآن سيترتب عليه وجود ٥٠ بليون نسمة بعد ١٥٠ عاما أخرى . وتعداد بهذه الضخامة الهائلة يفوق كل خبراتنا بحيث يشق علينا أن ندرك احتمالاته مستقبلا .

فكما أن توماس مالتوس لم يستطع فى نهاية القرن الثامن عشر أن يتنبأ بأثر اكتشاف الأطراف البعيدة للكورة الارضية على شعوب أوروبا الغربية ، كذلك نحن اليوم لا نستطيع أن نتنبأ بوضوح بالأثر النهائى لهذه الزيادة السكانية السريعة التى لم يسبق لها مثيل داخل الحدود المغلقة . ان ما يبدو لنا الآن أقل الامور يقينا بالنسبة لمستقبل يحفه الغموض هو أن التاريخ الديموجرافى خلال الاربعمائة عام التالية لن يماثل كثيرا التاريخ انديموجرافى خلال الاربعمائة عام الماضية .

مشكلة عالمية :

لم تعد نتائج التكاثر البشرى تخص فقط الشخصين اللذين تتكون منهما الأسرة وحدها أو الأسرة الكبيرة بل ولا حتى الأمة التى تضمهما كمواطنين فيها . لقد بلغ التطور الديموجرافى فى العالم الآن مرحلة أصبح فيها معدل التكاثر البشرى فى أى بقعة من بقاع العالم يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على صحة ورفاهية بقية الجنس البشرى . وبهذا المعنى نقول ان ثمة مشكلة عالمية فى السكان .

وثمة مثال أو مثالان قد يلقيان مزيدا من الضوء على هذه النقطة . ففي خلال العقد الماضى كان من بين كل عشرة أشخاص من المواليد الجدد من سكان العالم يعيش ستة فى آسيا ، واثنتان آخران من بين كل عشرة يعيشان فى أمريكا اللاتينية وافريقيا . ولا مناص الآن على ما يبدو من أن يستمر انهيار سيطرة سكان شمال غرب أوروبا وسلالتهم على العالم الذى أصبح الآن على مستوى طيب من التقدم ، ولا بد بالنسبة أن ينتقل مركز القوى والنفوذ ناحية المركز الديموجرافى للعالم .

ان التوزيع الحالى للزيادة فى السكان يضاعف من عدم التوازن القائم الآن بين توزيع السكان فى العالم وتوزيع الثروة والموارد المستغلة وتلك التى يتيسر استغلالها واستخدام الطاقة غير البشرية * ويتطلع العالم الآن ، وربما لأول مرة فى تاريخ البشرية، نحو تحقيق تحسن سريع فى مستوى المعيشة ، كما أن هناك حالة عامة من الاستياء المتزايد بسبب الظروف التى تبدو أنها تقف حجر عثرة فى طريق تحقيق هذا الامل . ان الملايين من شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية على علم الآن بمستوى المعيشة الذى يتمتع به سكان أوروبا وأمريكا الشمالية . وبطالون بأن تتاح لهم فرصة بلوغ نفس هذا المستوى ، ويقاومون الفكرة التى تدعوهم الى أن يقنعوا دائما والى الأبد بالقليل .

وإذا استمر نفس المعدل المرتفع للتكاثر السكانى كما هو موجود الآن فانه سيكون بمثابة « فرملة » توقف هذا التحسن الذى طرأ تدريجيا وبشق الأنفس على مستوى المعيشة * ومن ثم يزد من حالة الاضطراب السياسى وربما يؤدى بالتالى الى تغيير فى النظم الحاكمة . وربما تؤثر هذه التغيرات السياسية تأثيرا عميقا ، كما أوضحت بجلاء الاحداث السياسية الاخيرة ، على رفاهية الامم الرأسمالية بما فيها أكثرها ثراء .

ان رهوس الأموال والمهارات التكنولوجية التى تحتاج اليها كثير من شعوب افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية لتنتج من الطعام ما يفي بحاجة هذا العدد من السكان الذى يتزايد بسرعة ، وترفع فى نفس الوقت دخل الفرد ارتفاعا ملموسا ، يفوق قدرتها ومواردها القومية الحالية . والدول الغنية هى المورد الوحيد الذى يمكن أن يزود هذه الشعوب مباشرة بما تحتاج اليه من رهوس الأموال . وأصبح مبدأ المساندة الشعبية لانجاز خطط الرفاهية الاجتماعية

من الامور المسلم بها الآن على نطاق واسع فى السياسة القومية .
الا أن أكثر الدول الغنية والمتقدمة لم تسلم حتى الآن بوجه عام بالرغبة
فى توسيع نطاق هذا المبدأ على المستوى العالمى بحيث يكون الهدف
الاول منه تدعيم التطور الاقتصادى فى البلدان المتخلفة . وحتى
لو سلمت الدول الغنية بهذا المبدأ فليس من الواضح حتى الآن الى
أى مدى ترغب هذه الدول طواعية فى تدعيم اقتصاد الشعوب التى
تتلقى المعونة وهى لا تنظم النسل لسكانها . ولكن التسليم ببرنامج
المعونات الخارجية الى المدى الذى يفى باحتياجات البلدان التى ينمو
فيها السكان بمعدل سريع لن يكون له أثر سوى ارجاء النتيجة
الخطية لبضع عشرات من السنين بسبب عدم التحكم فى الزيادة
السكانية .

وربما يشهد المستقبل زيادة درامية فى قدرة الانسان على
التحكم فى بيئته بشرط أن ينجز بسرعة البديل الحضارى لتلك
العوامل القاسية والفعالة - المرض والمجاعة - التى تحد من قدرته
الانسانية العالية والتى عرف أخيرا كيف يتحكم فيها . لقد أصبح
الانسان قادرا على أن يعدل وينظم كثيرا من الظواهر الطبيعية الا أنه
لم يكشف بعد وسيلة تجنبه النتائج المترتبة على القوانين
البيولوجية . فلم يسبق أن وجد على الإطلاق أى نوع من أنواع
الكائنات الحية استطاع أن يتكاثر بغير حدود . فئمة عائقان
يعوقان الزيادة العددية السريعة - نسبة الوفيات العالية ونسبة
الخصوبة المنخفضة . الا أن الانسان على خلاف الكائنات الحية
الآخرى يمكنه أن يختار أيا من هذين العائقين ليطبقه ، ولكن لابد
وأن يبقى أحدهما . والمستقبل وحده هو الذى سيكشف لنا اذا
ما كان الانسان سيتمكن من الاستفادة من معارفه العلمية ليوجه
تطوره فى المستقبل بطريقة أكثر حكمة وتبصرا من قوى الطبيعة
العمياء . والاجابة على ذلك لن ترجأ لوقت طويل .

المراجع والملاحظات

- ١ - الكتاب السنوى الديموجرافى فى (الامم المتحدة - نيويورك - ١٩٥٥) ص ١ .
- ٢ - ف.أ. بيرسون و ف.أ. هاربر : « الجوع فى العالم » (مطبعة جامعة كورنيل - إيتاكا - نيويورك - ١٩٤٥) .
- ٣ - هـ - براون . « التحدى لمستقبل الانسان » (فيكنج - نيويورك - ١٩٥٤) .
- ٤ - أ.أ. بيكار : « الاتجاهات السكانية وعلاقتها باستغلال الارض » - المؤتمر الدولى لعلماء الاقتصاد الزراعى . المؤتمر الثانى ١٩٣٠ - ص ٢٨٤ .
- ٥ - ح . س . دافيز « مجلة الاقتصاد الزراعى » عدد نوفمبر ١٩٤٩ .
- ٦ - هـ . ت . دورن « مجلة جمعية الاحصاء الامريكية » ٤٥ - ٣١١ (١٩٥٠) .
- ٧ - ر . بيرل و ل . ج . ريد : « نشرة أكاديمية العلوم الطبيعية للولايات المتحدة الامريكية » ٦٠ - ٢٧٥ (١٩٢٠) .
- ٨ - هـ . و . فورستر ، ب . م . مورا ، ل . و . أميوت « العلم » ١٣٢ - ١٢٩١ (١٩٦٠) .
- التحركات السكانية - ٢٤٩

٩ - « نمو سكان العالم فى المستقبل » نشرة هيئة الامم المتحدة عدد ٢٨/أ (١٩٥٨) •

١٠ - « النمو السكانى فى العالم - ماضيه ومستقبله - نظرة على المدى الطويل » • (نشرة السكان لهيئة الامم المتحدة - عدد ١ - ١٩٥١ - ص ١ - ١٢)

١١ - رغم قصور تسجيل الوفيات بين سكان الجزائر الأصليين الا أنه من المعتقد أن الانطباع العام للرقم الثانى انطباع صحيح ، فى أساسه •

١٢ - الكتاب السنوى الديموجرافى (الامم المتحدة - نيويورك - ١٩٥٦ ص ١٤) •

١٣ - نيويورك تايمز (٥ أغسطس ١٩٦١) •

١٤ - « محددات الاتجاهات السكانية وعواقبها » • نشرة هيئة الأمم المتحدة عدد ١٧/أ (١٩٥٣) •

المطبعة الثقافية

رقم الابداع بدار الكتب ٢٣٩٧/١٩٧١